كتاب ريحانة المنتهي والمبتدي على شرح الهدكد
للعبد الفقير والمعترف بالعجز والتقصير علامة
زمانه وامير عصره واوانه شمس الملة
والدين محمد العمري الازهري
الفرضي غفر الله له ولوالديه
والمسلمين اجمعين
والحمد لله رب
العالمين
امين



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين
ولا عدوان الا على الظالمين والصلاة والسلام الاتمان الاكملان
على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين
اما بعد فيقول تراب الاقدام واحقر الانام محمد العمري
الشافعي الاشعري خادم العلم بالازهر غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما امين هذه حواشي لطيفة شريفة جمعتها حين
قراتي شرح العلامة الجنصوري المهدي منها ما هو من حاشية
النفاوي مع بعض تصرف في عبارته ومنها ما هو من كتب الشيخ العلامة
السنوسي ومنها ما هو من غيرهما وجعلتها تذكرة للقاصرين من
امثالي وتبصرة للمتاملين في اقوالي نفع الله بها المسلمين وجعلها
خالصة من الربا ووسيلة لنجاتنا من اهوال يوم الدين قوله
الذي شهد الخ اي دلت والبا بمعنى على لان دل انما يتعدى بعلى
وفي نسخة شهدت بتاء التانيث وكان وجهها ان الفاعل الذي
هو جميع لما اضيف الى الكاينات التي هو مجازي التانيث سرى اليه
التانيث لان الاضافة مما تكسب المضاف الكثير من المضاف اليه
التانيث والتذكير والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتعميم والتخصيص ومن اراد الوقوف على افراد المكتسب الثمانية
عشر فعليه بشرحنا للابيات الحموية للعلامة السيد الحموي احمد
قوله الحمد لله اقول الكلام على الحمد لله هنا من ست حيثيات
الاولى من حيث تعريفه لغة وعرفا وما ذكر الشكرين والمدحين
معه بنوعيه وذكر النسب المنطقية الاربع بين كل اثنين من تلك
الستة فاستطرادي اي من باب زيادة الخير وتشحيذ الاذهان
الثانية من حيث تنويعه المحامد اربع الثالثة من حيث

جملته هل هي خبرية او انشائية لفظا او معنى او لفظا ومعنى
وهل لها محل من الاعراب او لا محل لها وما محلها الرابعة من
حيث ال فيه هل هي للاستغراق او للجنس او للعهد بانواعه الخامسة
من حيث اللام الجارة هل هي للملك او لشبه الملك او للاختصاص
والاستحقاق السادسة من حيث قضيته هل هي شخصية
او مهملة او كلية او جزئية الى غير ذلك اما الحمد اللفظي
فهو لغة الثناء باللسان على الفعل الجميل الاختياري على
جهة التعظيم والتبجيل سواء كان في مقابلة نعمة ام لا واصطلاحا
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره
سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان او قولا باللسان
او عملا بالاركان ومنه قول الشاعر
وما كان شكري وافيا بجميلكم ۞ ولكنني حاولت في الشكر مذهبا
افادتكم النعماء مني ثلاثة ۞ يدي ولساني والضمير المحجبا
فان قلت الحمد معرف بال وبالرسم فيلزم اجتماع معرفين
على معرف واحد وهو ممنوع قلنا لا منع لانفكاك الجهة
لان ال معرف اللفظ والرسم معرف المعنى واللفظ الدال غير
المعنى المدلول وهذا يقال في كل مرسوم محلى بال واتى بالجملة
الاسمية لتدل على الثبوت والدوام بخلاف الفعلية فانها
تدل على التجدد والانقطاع والذي اختاره ابن هشام ان الحمد
ان كان في مقابلة نعمة فالاولى فيه الجملة الفعلية لتدل على الدوام
كالصفات الثابتة الدائمة انتهى والشكر لغة هو الحمد عرفا
وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق لاجله
والمدح لغة هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا على جهة التعظيم

وعرفا ما يدل على اتصاف الممدوح بنوع من الفضائل فهذه
ست اشيا حمدان وشكران ومدحان ثلاثة لغوية وثلاثة
عرفية وبين كل اثنين منها نسبة من نسب اربع منطقية اما
التباين او التساوي او العموم مطلقا او العموم من وجه
ووجه الحصر ان المنتسبين ان لم يتصادقا فمتباينان كالحمد
اللغوي ~~والمدح مطلقا~~ والشكر العرفي وان تصادقا كليا
فمتساويان كالحمد العرفي والشكر اللغوي او تصادقا وانفرد
احدهما بطرف عمومه فعموم مطلق كالحمد اللغوي والمدح مطلقا
او تصادقا وانفرد كل منهما بطرف عمومه فعموم وخصوص من وجه
كالحمد اللغوي والحمد العرفي او كالحمد اللغوي والشكر اللغوي
فالحمدان مثلا يجتمعان في الثنا باللسان في مقابلة احسان
وينفرد الحمد اللغوي في الثناء باللسان لا في مقابلة احسان
وينفرد الحمد العرفي في الثنا لا باللسان في مقابلة احسان وح
فمورد الحمد عرفا اعم ومتعلقه اخص وهو النعم ومورد الحمد
اللغوي اخص ومتعلقه اعم فعلم من هذا ان بين الحمدين
العموم والخصوص الوجهي وبين مورديهما العموم والخصوص
المطلق وبين متعلقيهما العموم والخصوص المطلق كذلك نظير
ما قلناه من النسبة بين الحمدين ومورديهما ومتعلقيهما
يقال بين الحمد العرفي والشكر اللغوي ومورديهما ومتعلقيهما
سواء بسواء وانظر بين كل اثنين من هذه الستة كما نظرت بين
الحمدين تجد بينهما نسبة من النسب الاربع واعلم ان مقابل الحمد
الذم ومقابل الشكر الكفر ومقابل المدح الهجو ومقابل الثنا النثا
الثانية الحمد من حيث هو لا بالنظر لجزئه السالف كلي يقال

٢

٣

الاربعة انواع حمد قديم لقديم ازلا وحمد قديم لحادث فيما لا يزال
وحمد حادث لحادث وحمد حادث لقديم الثالثة
اختلف في جملة الحمد لله فقيل خبرية لفظا ومعنى وقيل انشائية
لفظا ومعنى وقيل بالتفصيل وهي انها خبرية لفظا انشائية
معنى لحصول الحمد بالتكلم بها مع الاذعان لمدلولها وهو الاصح
اذ الانشائية ما تحقق مدلولها عند النطق بها والخبرية ما تحقق
مدلولها قبل النطق بها ويجوز ان تكون موضوعة شرعا للانشا
ولا محل لها من الاعراب لانها استينافية وهي كبرى وصغرى
او صغرى كبرى اولا ولا الحق الاخير ان قدر خبرها مفردا والاول
ان قدر جملة فعلية ويجري هذا البحث في جملة الثانية من حيث
كونها خبرية او انشائية صغرى او كبرى ذات وجه او ذات وجهين
لها محل او لا محل لها والحق انها خبرية صغرى ذات وجه محلها رفع
تنبيه خبر جملة الحمد لله واجب الحذف لانه متعلق
الجار والمجرور والقاعدة ان متعلق الظرف والجار والمجرور متى
وقع خبرا او حالا او صفة او صلة وجب حذفه والا جاز حذفه
الرابعة الـ في الحمد هل هي المعرفة ام الـ الهمزة فقط واللام
للفرق بين همزتي التعريف والاستفهام ام اللام والهمزة للتوصل
الى النطق بالساكن اقوال ثلاثة وعلى كل فالحمد لله معرف وهل
لام التعريف فيه للاستغراق كما هو مذهب الجمهور ام للجنس كما
هو مذهب الزمخشري لان لام لله اختصاص فلا فرد منه
لغيره ام للعهد مذاهب ثلاثة واولى الثلاثة الجنس وكما
يقال للام التعريف انها للجنس يقال انها للحقيقة والطبيعة والماهية
المطلقة اذ الاربعة مترادفة وانما اختلفت الالفاظ باختلاف

[illegible]

اصطلاحات اللغويين والنحاة والمعانيين والمناطقة والحكما
ومقلديهم في ذلك الخامسة لام الجر في الحمد لله قيل للملك
وقيل للاختصاص والاستحقاق وانما اختصت هذه المعاني
الثلاثة بالذكر هنا دون غيرها من معاني اللام الثلاثين
المعلومة المذكورة في كتب النحو لقوة مناسبتها بالمقام ولها
باعتبار ما قبلها وما بعدها اربعة اوجه عقلية وذلك لانه اما ان
يكون ما بعدها يملك وما قبلها لا يملك كقولك المغفرة لزيد
او ما بعدها لا يملك وما قبلها يملك كقولك الباب للدار
واللجام للفرس فالاولى لام الملك والثانية معطلة خارجا
والثالثة لام شبه الملك والرابعة لام الاختصاص والاستحقاق
واذا ضربت هذه الاحوال الثلاثة للام في انواع ال الستة التي
هي ال الاستغراقية في كل فرد او الجنسية سواء اعتبر الجنس
صادقا على الحمد القديم او الحادث او العهدية سواء كان المعهود
الحمد الواجب او الممكن حصل ثمانية عشر صورة ذكرتها مفصلة
في رسالتي فتاحة عيون الجهلة باعراب البسملة والحمدلة
فعليك بها لتظفر بالمراد ان كنت من النقاد السادسة
قضية الحمد لله من اي القضايا هي والجواب انها شخصية وكلية
وجزئية وليس في تلك الاعتبارات كون ال الجنسية للاستغراق
او للعهد لفا ونشرا واما قضية خبرها فشخصية على احد الاقوال
الثلاثة في وضع الضمير من انه وضع كليا واستعمل جزئيا واما
على انه كلي وضعا واستعمالا فكلية وانظر ما سورها حينئذ
هل هو العموم او غيره قوله والصلاة قال في المغني
الصلاة في الاصل العطف لكنها بالنسبة اليه تعالى الرحمة

مطلب قوله

والى

والى الملائكة الاستغفار والينا الدعاء ولكن ان الصلاة تشترك لفظا ومعنى
فاللفظ يستعمل في الاقوال والافعال وفي الدعاء وفي العطف ثم العطف يراد به
الرحمة والاستغفار والتضرع فيختلف باختلاف المسند اليه قال الحليمي والمقصود
بالصلاة على النبي التقرب الى الله تعالى بامتثال امره وقضاء حق النبي علينا وتبعه ابن
عبد السلام فقال ليست صلاتنا على النبي صلى الله عليه وسلم شفاعة له فان مثلنا لا يشفع لمثله
لكن الله امرنا بمكافاة من احسن الينا فان عجزنا عنه كافيناه بالدعاء فارشدنا
لما علم عجزنا عن مكافاة نبينا صلعم الى الصلاة عليه انتهى فتح الباري قوله
والسلام اسم من التسليم وقيل مصدر ثلاثي او مزيد والاول اصح والمعنى
جعله الله سالما من المكروه وانما لم يكتف بالصلاة رعاية لظاهر قوله تعالى
صلوا عليه وسلموا تسليما ولكراهة افراد احدهما عن الاخر قوله على رسول الله
قال بعض المحققين كلمة على في مثل هذا المقام مجردة عن المضرة كما في قوله تعالى
فتوكل على الله قوله بالمنن جمع منة وهي العطية والشيء المعطى قوله اعلم هو
لفظ يؤتى به لشدة الاعتناء بما بعده خصوصا معرفة الله تعالى وقال اعلم ولم يقل
اعلموا اشارة الى انه فرض عين على كل مكلف لا فرض كفاية على المجموع بحيث اذا فعله
البعض سقط الطلب عن الباقين قال العلامة الغاوي فان قلت فما حكمة
اختيارها على اقرأ او اسمع او ادر او افهم واعرف مع ان كلا منهما يدل على الاهتمام
قلت الجواب عن الاول ان الامر بالقراءة يقتضي تحصيل الالفاظ والامر بالعلم
يقتضي تحصيل المعاني والمقصود الثاني لا الاول وعن الثاني ان الامر بالسماع يقتضي
الانصات للالفاظ والاصغاء اليها والامر بالعلم يقتضي تحصيل معانيها والمقصود
الثاني لا الاول وعن الثالث الامر بالدراية يقتضي تحصيل المعاني عن تأن
ومهلة لان الدراية هي العلم الحاصل بقدر التفكر والتخيل فلا يليق بالاهتمام
الذي يقتضي السرعة بخلاف الامر بالعلم فانه يقتضي تحصيلها بسرعة من غير
مهلة وعن الرابع ان الامر بالفهم يستدعي كلاما سابقا والامر بالعلم يستدعي
كلاما لاحقا وعن الخامس ان الامر بالمعرفة يقتضي تحصيل الجزئيات والامر
بالعلم يقتضي تحصيل الكليات والمطلوب في هذا العلم البراهين والمسائل الكليات

وبيان الثاني

فناسب اسمهما العلم قلت وفيه نظر اذ لا يتاتى ذلك الا على القول بتغايرهما
اما على القول بترادفهما بتغايرهما بترادفهما فلا ينهض الجواب واما العلم
القديم فمباين لهما حقيقة وتعلقا ومتعلقا اذ يتعلق بالكليات والجزئيات
على المعتمد عند اهل السنة ويتعلق بالواجب والجايز والمستحيل الذاتي والعرضي
قوله ان الحكم الخ الحكم له مدلولان لغوي وعرفي فمدلوله اللغوي المنع قال
في الصحاح حكمت الرجل اذا منعته مما اراد وعرفا ثلاثة انواع عقلي وعادي
وشرعي وسياتي بيان تحقيق كل منها فالعقلي نوعان اثبات امر لامر ونفي امر
عن امر اذ كل من الاثبات والنفي مدلول الحكم العقلي الخ فالتعريف لمدلولي
لفظ الحكم العقلي وهو مشترك والعقلي منسوب للعقل اما لغة وعرفا فالعقل
لغة الشيء والشد والمنع قال في الصحاح عقلت البعير اعقله عقلا اذا
ثنيت وظيفه مع ذراعيه فشددتهما جميعا في وسط الذراع وسمي المنع
عقلا لان الانسان لا يمنعه من الفواحش الا عقله وعرفا تصميم القلب على
ادراك تصوري او تصديقي وقد قسم بعضهم العقل الى اربعة اقسام هيولي
وغريزي وملكي وفعال فالهيولي نسبة الى الهيولى وهي الطينة التي
خلق منها ادم والغريزي هو الانطباع على الشيء
ولا انفكاك عنه والملكي هو ملكة يقتدر بها على العلم دون التعبير بما
في المراد والفعال هو ذلك مع التعبير بما في المراد قوله ينحصر في ثلاثة
اقسام الخ اقول وجه الحصر كما قيل ان الحكم لا يخلو اما ان يقبل الثبوت
فقط او النفي فقط او هما معا الاول الواجب والثاني المستحيل والثالث
الجايز ثم يجيء معنوي في هذا الوجه وهو ان الحكم هو الثبوت والنفي
اذ لا معنى لقبول الشيء لنفسه والمخلص من هذا اعتبار المجاز في الكلام ثم
المجاز اما ان يكون من مجاز الحذف والمحذوف متعلق الحكم الذي هو النسبة
الاسنادية او من المجاز المرسل فيكون من باب اطلاق الحكم على المحكوم به وهو
الخبر ومفهوم المحمول والاصح عندي في وجه الحصر ان يقال الحكم الذي هو الثبوت

الشيء وبيان

الفعال وهو علم يقتدر بها على العلم مع التعبير بما في المراد صح

والنفي

5

والنفي يقتضي مثبتا ومنفيا والمثبت والمنفي ليس الا النسبة
الاسنادية فهي متعلق الحكم ومورده والمنحصر انما هو ذلك
المتعلق الذي هو النسبة الاسنادية لا الحكم الذي هو الثبوت
والنفي الخ فانحصرت النسبة في الثلاثة وقيل عليها واجبة ومستحيلة
وجايزة لان كيفيتها اما الوجوب او الامتناع او الجواز اذ ليس
لها الا هذه الكيفيات الثلاث فلهذا انحصرت فيها واما اطلاق
الحكم وارادة المحكوم به فهو ظاهر جلي لا يخفى على العلماء من اهل
هذا الفن والحاصل ان المحصور في الوجوب والاستحالة والجواز
اما متعلق الحكم واما الحكم بمعنى المحكوم به واما الحكم باقيا
على حقيقته من الثبوت والنفي تبعا لمحله الذي هو المثبت
والمنفي لا استقلالا ويكون حصره اذ ذاك من باب حصر اللازم
تبعا لحصر ملزومه اذ لا يوجد ملزوم بدون لازمه
فهذا ما ظهر لنا في تحقيق هذا المحل المضيق وخطابنا الى العقلاء
وما يعقلها الا العالمون قوله الوجوب والاستحالة والجواز
الخ هذه الثلاثة مصادر للواجب والجايز والمستحيل وكل منها
اسم فاعل فرع عن المصدر ومعرفة الفرع تستلزم معرفة الاصل
مه وزيادة وحقيقة الوجوب كون الشيء لا يتصور العقل عدمه
والاستحالة كون الشيء لا يتصور العقل وجوده والجواز كون الشيء
لا يتصور العقل وجوده وعدمه وانما عدل عن تعريف هذه الثلاثة
المذكورة في الاصل للتعريف فروعها اعني الواجب والجايز والمستحيل
لانها مشتقة منها واخص منها وتعريف الاخص ومعرفته تستلزم
تعريف الاعم ومعرفته وسياتي مزيد بيان عند قوله ثم عرف كل واحد
بما اشتق منه قوله فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه

فالواجب معرف وما لا يتصور الخ معرف وتعريف وقوله شارح فيما
كالجنس في الحد بمعنى شيء وهو صادق بما يتصور في العقل وجوده
وما لا وقوله لا يتصور في العقل عدمه اخرج ما يتصور في العقل
عدمه فقط او هما كالمستحيل والجايز ونوقش هذا التعريف
بكونه ليس بجامع لخروج ما يتصور عدمه من الواجبات
كالسلوب الواجبة اذ هي معدومة لا وجود لها في الخارج واذا
كان غير جامع فسد عكسه اذ لا يلزم من عدم الواجب ثبوت
الواجب بدونه واجيب بان المراد بالعدم النفي بناء على القول
بعدم ترادفهما بل الثبوت اعم واما على القول بترادفهما فلا اشكال
ولا شك ان السلوب الواجبة لا يتصور في العقل نفيها بل هي
ثابتة او يجاب بان قوله لا يتصور في العقل عدمه الذهني
والخارجي وصفة السلوب موجودة في الذهن لا معدومة
كذا قاله شارح قوله والجايز ما يصح في العقل وجوده وعدمه
انما عبر بالصحة في الجايز دون التصور لوجهين احدهما ان
الصحة اعم من التصور لكونها تقع على الواقع وعلى غير الواقع كايمان
ابي بكر وابي لهب فانك تقول ايمان ابي بكر يصح ويتصور في العقل
وجوده وايمان ابي لهب يصح ولا يتصور في العقل وجوده وثانيهما
ليدخل تعذيب المطيع واثابة العاصي فان الحكم بجواز ذلك للعقل و
ليس في الشرع الا محض المختار انتهى من الشيخ محمد الجامعي بلفظه
المهم ملخصا فان قلت لم قال في الاوليين ما لا يتصور
ولم يقل ما لا يصدق العقل بعدمه او بوجوده وما الفرق بين
التصور والتصديق قلت انما قال ما لا يتصور دون
ما لا يصدق ضرورة تقدم التصور على التصديق لوجود

الحكم على الشرعي فرع عن تصوره فالتصور اصل والتصديق فرع
عن تصوره فالتصور اصل والـ والاصل مقدم على الفرع وخص
بالذكر دون غيره لانه يحمل على الشعور حالة تعلقه بالواجب
والمستحيل الذاتيين بخلاف التصديق فانه لا يحمل على الشعور
وقيل المراد بالتصور هنا التصديق فيكون مجازا مرسلا من
اطلاق الاصل وارادة الفرع والفرق بين التصور والتصديق
ان ادراك كل من الطرفين من غير حكم عليه بعدم او وجوب
او حدوث او غير ذلك تصور وادراك الحكم على كل من الطرفين
بعدم او ازلية او حدوث مثلا تصديق كقولك العالم متغير
وكل متغير حادث فينتج العالم حادث فادراك المنتزع من
هاتين المقدمتين او النتيجة تصور وادراك وقوع النسبة
الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب تصديق قوله
لا يبتغي سببا اي لا يطلب ان يكون سببا قوله فالحكم الشرعي
هو خطاب الله الخ هو من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
محذوف وخطاب كالجنس في الحد شامل لكل خطاب وباضافته
الى الله تعالى يخرج خطاب غيره كالملوك والاباء والامهات
والمشايخ وانما سمي خطاب الرسل بالتكليف حكما شرعيا
لانهم مبلغون عن الله تعالى وهم معصومون في تبليغهم واذا
تقرر ان الحكم خطاب الله فلا حكم الا لله خلافا للمعتزلة القايلين
بتحكيم العقل والمراد بالخطاب هنا المخاطب به من اطلاق المصدر
وارادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق اذ الخطاب لغة توجيه
الكلام نحو الغير للافهام وعرفا الكلام الذي يقصد منه افهام من هو اهل
للفهم فخطابه تعالى كلامه النفسي القديم الازلي المسمى بكذا

ازلا على الاصح والمتعلق بافعال المكلفين يخرج خطاب الله
المتعلق بغير فعل المكلف كالمتعلق بذاته وصفاته وافعاله
وذوات المكلفين والجمادات والاعراض اللواتي ليست افعالا
بالاقتضا المتعلق بافعال المكلف لا بالاقتضا والتخيير وحصل
من هذا التعريف ان يقال الحكم الشرعي خطاب الله المتعلق بفعل
المكلف بالاقتضا او التخيير فالخطاب توجيه الكلام نحو
الغير للافهام والمراد هنا الكلام النفسي الازلي المسمى في الازل
خطابا على الاصح وباضافته الى الله تعالى خرج خطاب من سواه
اذ لا حكم الا لله والمكلف البالغ العاقل ويتعلق الكلام
بفعله تعلقا معنويا صلوحيا قبل وجوده او بعده قبل
البعثة وتنجيزيا بعد البعثة اذ لا حكم قبلها وخرج بفعل المكلف
خطاب الله تعالى المتعلق بذاته وصفاته وافعاله وذوات المكلفين
والجمادات وبفعل المكلف بالاقتضا المتعلق به لا بالاقتضا والتخيير
ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وولي الصبي والمجنون
مخاطب باداء ما وجب في مالهما منه كالزكاة وضمان المتلف كما
يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما اتلفته حيث فرط في حفظها
لتنزل فعلهما في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي
كصلاته وصيامه المثاب عليها ليس لانه مامور بها كما في البالغ
بل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه وما يذكره المصنفون من
الفقها او المتفقهين من ان الاحكام الشرعية هي الواجب والمندوب
والمحرم والمكروه والمباح ففيه تجوز لان هذه متعلقاتها
لا نفسها اذ الايجاب هو الحكم والوجوب اثره والواجب متعلقه
وكذا البقية فالحكم الذي هو خطاب الله اذا نسب الى الحاكم سمي ايجابا

او تحريما

او تحريما او الى ما فيه الحكم وهو الفعل سمي وجوبا او واجبا
او حرمة او حراما فالايجاب والوجوب متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار ويأتي مثل ذلك في الندب والكراهة والاباحة
والمندوب والمكروه والمباح التي من شرح البرماوي على جمع
بعض تحرير **تنبيه** اختلف هل من شرط تسمية الكلام
خطابا وجود المخاطب ام لا قيل نعم وقيل لا وعلى ذلك يجري
الخلاف في كلام الله تعالى هل يسمى في الازل خطابا قبل وجود
المخاطبين ام لا والاصح انه لا يشترط وجود المخاطب في تسمية
الكلام خطابا **قوله** او الوضع هنا معطوف على الاباحة
اي يتعلق الخطاب بالافعال اما بان يطلبها طلبا او بان
يبيحها او بان يضعه سببا وشبهه لها وتخصيص هذا النوع
من الاحكام باسم الوضع محض اصطلاح والا فالاحكام كلها
اعني المتعلقات بالافعال التكليفية بوضع الشرع لا مجال
للعقل ولا للعادة في شيء منها انظر شرح المقدمات **قوله**
والحكم العادي اثبات الربط بين امر وامر بجر لفظ الحكم
مقيد بالعادي وهو المنسوب للعادة هو اثبات الربط والاقتران
بين امر وامر فانما لم يقل بين امرين اشارة الى عدم المغايرة المستفاده
من العطف وان الاول غير الامر الثاني فان شرط التثنية ان يكون
الامران متوافقين في اللفظ والمعنى فهي على النقيض من العطف
قوله والحكم العقلي هو اثبات امر او نفيه بحذف الجار
مع المجرور والتقدير اثبات امر لامر او نفي امر عن امر فسكوت الحكم
العقلي من المشترك اللفظي بين الاثبات والنفي فلا يدل
عليهما معا لتضادهما فالاثبات مخصوص بالواحد نصف الاثنين

ايضا قولنا ثلاثة ... حكم عقلي صح

حكم عقلي والنفي في قولنا الثلاثة ليست نصفا للاربعة حكم عقلي
ايضا في الحد ومن غير توقف على تكرر فصل مخرج للحكم العادي
كقولنا السكنجبين يسكن الصفرا فان هذا الحكم لم يثبت
الا بواسطة التكرر والتجربة ممن عرف انه ليس اتفاقيا فان
قلت نحن نثبت هذا الحكم للسكنجبين تقليدا للاطباء وان
تكرر عندنا ولا جربنا قلنا انما ثبت لنا هذا الحكم بواسطة تجربة
التي صدقنا فيها الاطباء وليس من شرط التكرر والتجربة في الحكم
العادي ان يكون من كل واحد بل هو المستند لثبوت الحكم العادي
وان حصل من البعض الموثوق بتجربته قوله ولا وضع واضع
فصل ثاني مخرج للحكم الشرعي انظر شرح المقدمات في هذا
المقام تظفر بالمرام قوله ومعنى انحصاره في الثلاثة اقسام
اقسام الضمير المجرور بالاضافة عايد على الحكم العقلي والاقسام هي
الواجب والجائز والمستحيل المذكورة في المتن قوله ثم عرف كل
واحد من الاقسام الثلاثة بما اشتق منه الخ المراد بالاقسام الثلاثة
هنا الوجوب والاستحالة والجواز المذكورة في الاصل والباء داخلة
على مقدر اي بواسطة تعريف ما اشتق منه بدليل تعليله بان
المشتق اخص من المشتق منه ومعرفة الاخص تستلزم معرفة
الاعم لان الاعم جزء الاخص مثلا المشتق الذي هو واجب اخص
من المشتق الذي هو الوجوب لان الواجب عبارة عن الذات
وحدث هو معنى لفظ الوجوب والوجوب مصدر دال على ذلك
الحدث فقط دون الذات فيكون المشتق ما في المشتق منه وزيادة فصار
المشتق منه جزء المشتق والمشتق اخص من المشتق منه قلت
ولعل مراده ان تعريف الواجب مثلا يستلزم الوجوب فاذا عرفت ان

الوجوب

الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه عرف ان الوجوب سببه
عدم تصور النفي عقلا وهكذا في اخويه وانما عدل عن تعريف
الوجوب الى تعريف الواجب لعسر فهم تعريف الوجوب ورقة
مدركه وعندي بحث في قولهم في المشتق ما في المشتق منه وزيادة
ان ارادوا اللفظين فلا زيادة لاحدهما على الآخر مادة اذ المادة
واحدة وان ارادوا ~~اللفظين على زيادة~~ المعنيين فلا اشتقاق
بينهما لان الاشتقاق من عوارض الالفاظ لا المعاني فافهم
قوله وذلك اما ضروري الخ قال السنوسي في شرح صغرى الصغرى
ومعنى الضروري الجا الموجب بجا اي يقع النفس الى الجزم بما
طابقها بلا تامل بحيث لو حاولت ان تدفع عن نفسها ذلك الجزم
بتشكيك ونحوه لم تقدر ومثاله جزمنا بوجود انفسنا وبان الواحد
نصف الاثنين ونحو ذلك مما هو كثير اه بحروفه قوله كالتحيز
للجرم قال م في الزيادات اي تحيز الجرم ما دام الجرم فهو واجب
مقيد بدوام الجرم لا مطلق بخلاف وهو الثابت ابدا الذات
الله مولانا جل وعز وصفاته اه بمعناه واعلم ان حقيقة كل
من المتحيز والتحيز والحيز والمكان مغايرة لحقيقة الاخرى
فالمتحيز هو الجرم والتحيز اخذ الجرم قدر ذاته من الفراغ والحيز
هو الفراغ الموهوم والمكان هو استقرار جسم على جسم وعلى هذا
فالحيز والمكان متباينان لا مترادفان قال بعض المحققين وقد اختلف
في حقيقة المكان على ثلاثة مذاهب مذهب الاشراقيين الآخذين عن
بطليموس الاشراق والرياض ومذهب المشائين الآخذين عن
ارسطو المشائية ومذهب المتكلمين فعلى المذهب الاول المكان
هو البعد المجرد عن المادة وعلى المذهب الثاني المكان هو السطح

الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
وعلى المذهب الثالث اعني مذهب المتكلمين مطلقا هو استقرار
جسم لجسم وعليه فهو نسبة من النسب امر اعتباري والامر
الاعتباري لا وجود له في الخارج واورد على تعريف المكان بالاستقرار
ايضا انه يستلزم عدم ثبوت النهاية للجسم وذلك اللازم محال وملزوم
المحال محال فالتعريف محال واورد على التعريف ايضا انه يستلزم ان لا مكان
للجوهر الفرد والخلاء لحيز الذي هو الفراغ الموهوم اعني الفراغ الخالي
بناء على تغاير المكان لا على ترادفهما قوله كتعري الجرم الخ اي
منع وجوده فهو مستحيل منتف بوجود الجرم لا مطلق الجرم حركته
او تركيبه اي تحاوي قوله كتعذيب المطيع الخ انما جوز العقل
تعذيب المطيع وضده لان كلا منهما مملوك له يتصرف فيه كيف يشاء
لكنه لا يقع منه ذلك لاخباره باثابة المطيع وتعذيب العاصي قال
اصحابنا وليست المعصية علة للعقاب ولا الطاعة علة للثواب
وانما امارتان عليهما او على الامتثال والمخالفة وهما سببان للثواب
والعقاب شرعا لا عقلا ولا عادة والاثابة ايصال النفع الى
المكلف على طريق الجزاء والتعذيب ايصال الضرر والالام الى المكلف
على طريق الجزاء ولعل الثواب والعقاب يرادفانهما او هما اثرهما
اه من شرح الزبد للرملي الكبير قوله والجائز الخ قوله
اعلم ايدك الله بانك واياهم ينقسم الجائز الى ضروري ونظري
كما انقسم القسمان الاولان قبل الى ذلك فحينئذ تتفرع الاقسام
الثلاثة الى ستة اقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في اثنين اذ كل
قسم منها فيه قسمان ولعل ان الحركة والسكون للجرم يصح ان يمثل
بها لاقسام الحكم العقلي الثلاثة التي هي اصول الستة فالواجب

نعم

للجرم من ثبوت احدهما الا بعينه والمستحيل عليه نفيهما معا والجائز
له ثبوت احدهما له بالخصوص اه من شرح الميم ملخصا قوله
لان المكلف مطلوب بمعرفة ما يجب الخ انما قال بمعرفة ولم يقل
بالجزم بما يجب لان المعرفة اخص والجزم اعم ووجود الاخص
يستلزم وجود الاعم فكل معرفة جزم وليس كل جزم معرفة فبعض
افراد الجزم معرفة كجزم المؤمن الغير المقلد وهو العارف بالله تعالى
ورسله بالادلة والبراهين وبعض افراد الجزم ليس بمعرفة كجزم
المقلد قوله اما معرفة هذه الاقسام الثلاثة اي نفس العقل
الخ اقول هذه طريقة للمتكلمين في تعريف العقل بمعرفة ما يجب وما
يجوز وما يستحيل في حق الله ورسله ومنهم امام الحرمين وجماعة
وقيل معرفة هذه الثلاثة هي الايمان وقيل الايمان حديث
النفس التابع لهذه المعرفة ومذهب السلف والمحدثين وجماعة
من المتكلمين ان الايمان تصديق بالجنان واقرار باللسان وعمل
بالاركان فهو اسم لمجموع هذه الثلاثة ويزيد وينقص وقيل يطلق
على التصديق بالقلب وعلى النطق باللسان وعلى العمل بالجوارح
كالصلاة وغيرها ويزيد بزيادة هذه وينقص بنقصها وانكر كثير
من المتكلمين زيادته ونقصه حتى قالوا قبوله الزيادة والنقص
شك وكفر وقال المحققون من المتكلمين نفس التصديق لا يزيد ولا
ينقص والايمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمراته ونقصانه
بنقصها وفي هذا جمع بين ظواهر النصوص الواردة بالزيادة
مع التاويل وبين اصل وضعه في اللغة وما عليه المتكلمون فهذا
الذي قاله هؤلاء وان كان ظاهرا حسنا فالاظهر المختار خلافه وهو
ان نفس التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر وتظاهر الادلة وانشراح

الصدر واستنارة القلب ولهذا يكون ايمان الصديقين اقوى من
ايمان غيرهم بحيث لا يعتريهم الشبه ولا يتزلزل ايمانهم بعارض
بل لا تزال قلوبهم منشرحة مستنيرة وان اختلفت عليهم الاحوال
واما غيرهم من المؤلفة ونحوهم قلوبهم ومن قاربهم ونحوهم فليسو
كذلك فهذا مما لا يمكن انكاره ولا يتشكك عاقل في ان نفس تصديق
ابي بكر الصديق رض لا يساويه تصديق احاد الناس فهذا الذي
اخترناه هو الصحيح الموافق لظواهر النصوص القطعية واما
اطلاق نفس الايمان على الاعمال فمتفق عليه عند اهل الحق
ودلايله في الكتاب والسنة قال تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم
اجمعوا على ان المراد صلاتكم اهـ نووي على البخاري باختصار
قوله ويجب على كل مكلف ان يعرف الخ يجب ويلزم ويفرض
الفاظ مترادفة والمعنى واحد وانما قال ان يعرف دون ان يجزم
لان المعرفة اخص من الجزم وتقدم الكلام عليه **قوله** في حق مولانا
الخ في بمعنى اللام وحق بمعنى الذات اي لذات مولانا **قوله**
جل وعز انما قدم جل على عز لان جل من باب التخلية وعز
من باب التحلية والتخلية بالخاء المعجمة بمعنى التنزيه والتحلية
بالحاء المهملة بمعنى الاتصاف بصفات الكمال والاولى مقدمة
على الثانية قالوا ونظير ذلك في البيت يخلى مما فيه من الادناس
ثم يحلى بالفراش الفاخرة وغيرها فالتخلية سابقة على التحلية
قوله كجزم النصارى بالتثليث الخ انما قيل جزم النصارى
بالتثليث لان الحامل لهم على ذلك انهم لما رأوا توقف الفعل في
الشاهد كانبات الزرع ووجود الثمار ونحوهما على تعدد
المؤثر قالوا تعالى الله عن قولهم الاله مركب من ثلاثة اقانيم وهو

اقنوم

وحكموا عليها

اقنوم الوجود واقنوم العلم واقنوم الحياة وحكموا عليها بانها الهة ثلاثة
مع انها صفات ثم قالوا مع ذلك ان مجموع الثلاثة اله واحد
فجمعوا بين النقيضين وحدة وكثرة وجعلوا الذات تتركب من
مجرد احوال لا وجود لها او وجود واعتبارات لا توجد الا في الاذهان
وذلك غير معقول لعاقل ثم زعموا ايضا ان اقنوم العلم منها ويسمى
الكلمة اتحد بناسوت عيسى اي جسده فكان الها بسبب ذلك
واختلفوا في معنى اتحاد الكلمة فمنهم من فسره بقيام الكلمة به كما
العرض بالجوهر وهذا لا توجد مفارقته لذات الجوهر الذي هو عندهم
مجموع الاقانيم الثلاثة وهم يقولون اتحد اللاهوت بناسوت
عيسى من غير ان يفارق ذلك الجوهر ومن المعلوم ضرورة ان
المعنى الواحد لا يقوم بذاتين ومنهم من فسر هذا الاتحاد بالاختلاط
والمزج كاختلاط الخمر والماء ونحوهما من المايعات وكيف يعقل
الاختلاط الحسي الذي هو من صفات الاجسام في الكلمة التي هي
معنى من المعاني بل هو حال عندهم وخاصة للذات الازلية اهـ
من شرح المقدمات **قوله** والمجوس بالهين انما جزم المجوس
بالهين لان الحامل لهم على الشرك الذي انتحلوه دينا واعتقادا
ان فعل الخير يجب ان يكون له باعث يباين الباعث على فعل الشر
وان تباينا لم يمكن ان يجتمعا في ذات واحدة فوجب التعدد في
ذات الاله فلزم اثبات الالهين مستقلين احدهما يستقل بفعل
الخير ويسمى هرمز والاخر يستقل بفعل الشر ويسمى ازدان
وايضا ففاعل الخير يسمى خيرا وفاعل الشر يسمى شرا والوصفان
متباينان ولا يمكن اجتماعهما في موصوف واحد فوجب ان يكون
موصوفهما اثنين ويلزمهم على مقتضى هذا النظر الفاسد الذي نظره

الذي نظم ابتالك الثالث ليفعل من الممكنات ما ليس بخير
ولا شر وان نفوا هذا القسم من الممكنات وحصروها
في قسمين وهما الخير والشر فهم مباهتون وجاحدون لما تطلعت
بوجوده وايضا فيلزمهم في الشاهد ان الفاعل من الخلق فاعل
للخير لا يمكنه ان يكون فاعلا للشر وفاعل الشر لا يمكن ان يكون
فاعلا للخير والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك قوله
بوجوب المعرفة الخ هذه المعرفة الواجبة بالدليل الجملي المتعلق
بالثلاثة في حق الله وحق رسله قيل هي نفس الايمان الذي
كلفنا به وهو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري صاحب العقايد
التوحيدية المنسوب الى الامام ابي موسى الاشعري الصحابي
وقيل معرفة هذه الثلاثة في حق من ذكر ليست هي نفس الايمان
وانما تستلزم الايمان فيكون الايمان حديث النفس التابع لتلك
المعرفة وهو مذهب القاضي وصحح بعض الائمة قلت ويعارض
مذهب الاشعري ما نقله الشارح عن امام الحرمين من القول
بان المعرفة بهذه الثلاثة هي نفس العقل اذ يلزم عليه ان يكون
الايمان هو العقل وهو الايمان مع ان العقل شرط في وجوب
الايمان والشرط غير المشروط الا ان يقال انه يكون
اطلق عليها عقلا مبالغة لانها لما كانت ملازمة للعقل لا ينفك
عنها ولا تنفك عنه جعلت هي هو وهو هي وسميت باسمه
وذلك على حد قولهم زيد عدل حيث بولغ في تزكيته وجعل
نفس العدل لملازمته له وعدم خروجه عنه بل لا يكون طرفة
عين الا وهو متلبس في العدل وادعا انه هو واطلق عليه
عدل وقيل عدل بمعنى عادل ضرب من اطلاق المصدر وارادة

اسم الفاعل

اسم الفاعل وقيل عدل اي ذو عدل فهو من مجاز الحذف وهذان
لا يأتيان بالايمان المراد هنا قوله وحل شبهة الشبهة تقال
على نوعين عقلية وشرعية فالعقلية ما اشبه ان تكون معتقده
والشرعية ما اشبه ان تكون حلالا او حراما اهـ بما دي مع
نوع تصرف قوله ويعجز عن كيفية الخ يقال عجز يعجز كضرب
يضرب وعجز يعجز كعلم يعلم والاول الفصيح وبه جاء القرآن
كقوله تعالى اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب الآية قوله او
نحو ذلك كالتغير من حالة الى اخرى كالوجود اذ الوجود
دليل عليه تعالى وهو اعم من الحدوث فكل حادث موجود
وليس كل موجود حادثا لان الله تعالى موجود وليس بحادث
قوله وتنزه عما لا يليق به يصح ان تكون ما موصولة بمعنى
الذي او نكرة موصوفة بمعنى شيء لا يليق والمعنى تنزه عن
وصف لا يليق به تعالى قوله بصفة الجلال وفسر بعضهم صفات
الجلال والسلوب بالصفات السلبية وسماها بها قال
ووجه التسمية ان يقال جل عن كذا قلت وعلى ذلك فقوله
الجلال والسلوب واحد وهو عدم كذا وقال بعضهم معنى
الجلال كما دل عليه كلام القشيري استحقاق اوصاف العلو وهي
الصفات الثبوتية والسلبية والذي يظهر ان هذا اعم من
الذي قبله لان استحقاق عدم كذا فردا من افراد استحقاق صفة
الكمال فان قلت الذي قبله انما هو عدم مقيد لا استحقاقه ونظر
انما هو بين الاستحقاقين قلت نعم لان المعنى عليه اذ لا معنى
لوصفه بعدم كذا وانما يوصف باستحقاق عدم كذا فصح كون
النظر بين الاستحقاقين قوله فيما الفا للتفريع ومن للتبعيض

وما موصول اسمي او نكرة موصوفة بجملة يجب والجار والمجرور خبر
مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولا يصح ان يكون فاعلا ليجب
لما يلزم عليه من خلو جملة الصلة من الرابط الذي
هو الضمير المستتر في يجب المرفوع به على الفاعلية ولما يلزم
عليه من كون الواحد له مرفوعان على الفاعلية مستتر وظاهر
فان قلت كيف يكون الضمير المستتر في يجب رابطا وفاعلا قلت
يحمل عليه كل منهما باعتبارين مختلفين فمن حيث كونه راجعا
الى الموصول او الموصوف يسمى رابطا لكونه ربط جملة الصلة
او الصفة بالموصول والموصوف ومن حيث كونه مسندا
اليه الفعل يسمى فاعلا فافهمه قوله وهي اي العشرون
الوجوب وما عطف عليه الخ اي من هذه العشرين صفة واحدة
تسمى نفسية ومنها خمس صفات تسمى سلبية ومنها سبع صفات
تسمى المعاني ومنها سبع صفات معنوية وزيد على هذه العشرين
الصفة الجامعة وهي الالوهية فانها تجمع ما يجب لمولانا من العشرين جميع م
وغيرها وكذلك العظمة والكبرياء والعز والجلال اذ كل جامع لما يجب
له تعالى وعلا لانك لو قلت تعاظم مولانا بكذا او تكبر بكذا الدخل
فيه جميع الكمالات الواجبة له تع ولو قلت تعاظم مولانا عن كذا او
تكبر عن كذا او جل عن كذا لدخل فيه جميع المستحيلات عليه تع وقال
بعضهم الصفة الجامعة عبارة عن جميع معاني العلية وان شئت
قلت هي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه جميع اقسام
الصفات وزيدت ايضا صفات الافعال كخلقه ورزقه واحيائه
واماتته وتحريكه وتسكينه وهي عبارة عن التعلق التنجيزي
للقدرة والارادة بالممكنات وان شئت قلت عبارة عن صدور

الممكنات

الممكنات عن الارادة والقدرة وهي على قسمين وجودية
وسلبية فالوجودية كالخلق والرزق والسلبية كعفوه وحلمه
عمن يشاء من اهل المعاصي فانهما عبارة عن سلب العقوبة
عمن يستحقها فان قلت تقسيم صفة الفعل الى وجودية وسلبية
مناف لحقيقتها اذ هي التعلق والصدور وكل وجودي ولا يصح
تقسيم الوجودي الى وجودي وعدمي لانه يلزم عليه تقسيم الشيء
الى نفسه والى غيره اي الى وجودي والى عدمي وذلك لا يعقل
قلت الكلام على حذف مضاف تقديره واثرها على قسمين والمراد
بالاثر هنا احد طرفي التعلق الذي هو الممكن لان صفة الفعل
نفس تعلق القدرة والارادة بالممكن والصفة المتعلقة
والممكن هنا الطرفان والاثر هو الممكن الذي هو احدهما ويصح
يكون وجوديا وعدميا ثم هذه الصفات العشرون تنقسم
الى ثلاثة اقسام الاول ما يقال فيه هي هو وهو هي
صفة الوجود والقدم والبقاء بناء على انهما صفتان نفسيتان
الثاني ما يقال فيه هي غير وهي السلبية وصفة الفعل كالخالق
والرازق والمحيي والمميت الثالث ما لا يقال فيه هي
هو ولا هي غيره وهي صفات المعاني والمعنوية لان
الغير ما جرت فيه العادة ان يفارق والصفة القديمة لا تفارق
اي لا يجوز فراقها لان الغيرين ما صح وجود احدهما دون
الآخر انظر الجامع قوله الوجود الخ انما بدأ المصنف رحمه الله تعالى
بالوجود لكونه اصلا لما بعده منها اذ الحكم بوجوب الواجبات
له واستحالة المستحيلات عليه وجواز الجائز في حقه تع فرع
عن وجوده تع وتقديمه بقية الصفات تنبيه بتقدم

التصور على التصديق والقياس على النتيجة **قوله** ما نصب لنا عليه دليلا الخ اي عقليا كان او سمعيا ولذا قال بعضهم صفات الله تعالى على قسمين منها ما يمكن معرفته بمحض دلايل العقول ومنها ما لا يمكن معرفته الا بالدلايل السمعية قاله ابن عباد في تفسير عند اخر سورة الشورى **قوله** وهي الحال الواجبة للذات ما دامت الخ اقول الحال المقيد جنس تناسل لكل حال كالنفسية والمعنوية والتعلقات بناء على ان التكليف لتعلق صفة نفسية للمتعلق ومخرج لما ليس بحال كالمعاني والسلبية والافعال والجامعة وغير معللة فصل مخرج للحال النفسية كالمعنوية والتعلقات وبعض الجامعة من الاحوال التي لم نكلف بمعرفتها على التفصيل ⁘ ⁘ ⁘ وانما كلفنا الله بمعرفتها على سبيل الاجمال **قوله** واختلف في الوجود هل هو نفس الموجود الخ اقول تنوع على الخلاف في كون الوجود نفس الموجود او زايدا كونه ذاتا او صفة **قلت** وعلى ان الوجود عين يتاتى الاختلاف في انه هل يجب على المكلف ان يعتقد ان الوجود عين الذات او لا يجب وكذلك على انه غير هل يجب اعتقاد الغيرية او لا لكن قال في جمع الجوامع هذا من المعلوم الذي ينفع علمه ولا يضر جهله وقال بعضهم الراجح ان الوجود عين الذات في الخارج وغيرها في الذهن سوا كان قديما او حادثا **قوله** وقد تسامح الشيخ الخ مراده بالتسامح المجاز وعلاقته ما اشار اليه من التوجيه **قوله** والقدم والبقا انما معطوفان على الوجود من عطف الخاص على العام لان الوجود ينافي العدم السابق والعدم اللاحق والعدم المستمر بخلاف القدم

والبقا

والبقا فان كلا منهما انما ينافي عدمين وما نافى ثلاثة اعم مما نافى اثنين على ان القدم عبارة من نفي العدم السابق على الوجود والبقا عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود او من عطف اللازم على الملزوم لان الوجود له جل وعز يستلزم وجوب القدم والبقا له تبارك وتعالى واما عطف البقا على القدم فمن عطف اللازم على الملزوم اذ كل من ثبت له القدم ثبت له البقا وقيل من عطف الخاص على العام **قوله** ومخالفته هي عبارة عن نفي المماثلة مطلقا وان شئت قلت عبارة عن سلب الجرمية والعرضية ولوازمهما واعلم ان لوازم الجرمية اربعة التركيب والتحيز وقبول الجرم للاعراض وكونه حادثا ولوازم العرضية اربعة عدم قيام العرض بنفسه ووجوب قيامه بغيره وعدم الزمان الثاني وكونه حادثا اهـ من كلام العلامة الشيخ محمد الجامعي تلميذ المص في شرح على المتن **قوله** للحوادث اي المحدثات بعد العدم وهي ٣ اللا مساواة لحلول الوجود مطلقا ذهنيا كان او خارجيا وبهذا تعلم انه انما قال للحوادث ولم يقل للعوالم ليشمل ما هو موجود خارجا كالعالم او التي هي عبارة عما سوى الله تعالى من الموجودات الخارجية فانها لا تشمل الموجودات الذهنية كالخواطر وهذا مذهب المتكلمين واما الفلاسفة فيقولون في العالم ما ليس بجرم ولا قايم به كالجواهر المفارقة اي المجردة وتبعهم على ذلك الغزالي في تحصيله وعليه فلا فرق بين التعبير بالحوادث والعوالم لكن المص رح دارج ما يتمشى على طريقة المتكلمين وهو الحق فان قلت لم قال ومخالفته للحوادث له حيث اسند المخالفة لله دون الحوادث قلت قوله ذات الله ليست كذات شي الخ يشهد له ويشهد لهذا

وهذا [illegible] وجوب

٢ ولم يقل ومخالفه الحوادث ح

قوله تع ليس كمثله شي وهو السميع البصير اذ نفي الشبيه عن مثله يستلزم
نفيها عنه ويوخذ من ذلك انه لا يطلق عليه شي فلا يقال هو
شيء ولا انه تشبيه مع انه ورد انه تع سمي نفسه شيئا ونص في
الامالي نسمي الله شيئا لا كالاشيا ❀ واثبات عن جهات الست خالي
قلت منع الاطلاق طريقة لبعضهم من بالغ في التنزيه من القدما
قال في شرح الطريقة المحمدية اعلم ان القدما بالغوا في التنزيه حتى
امتنعوا عن اطلاق اسم الشي بل العالم والقادر وغيرها
على الله تعالى زعما منهم انه يوجب اثبات المماثلة وليس كذلك لان المماثلة
انما تلزم لو كان المعاني المشتركة بينه وبين غيره فيهما على السوا
ولا تساوي بين شيئيته وشيئية غيره ولا بين علمه وعلم
غيره وكذا جميع الصفات واشنع من ذلك امتناع الملاحده
من اطلاق اسم الموجود عليه واما امتناع اطلاق الماهية
عليه تعالى فمذهب كثير من المتكلمين لان معناها يقتضي المجانسة
قالوا وما روي ان ابا حنيفة رضه كان يقول ان الله تعالى ماهية ليس
يعلمها الا هو فليس بصحيح اذ لم يوجد في كتبه ولم ينقل عن اصحابه
العارفين بمذهبه قال ابو منصور لو سألنا سائل عن الله تعالى
ما هو لقلنا ان اردت ما اسمه فالله الرحمن الرحيم وان اردت
ما صفته فسميع بصير وان اردت ما فعله فخلق المخلوقات ووضع
كل شي بموضعه وان اردت ما ماهيته فهو متعال عن المثال والجنس
واعلم ان الشي في الاصل مصدر شا يشا شيئا ومشيئة واسم
الفاعل منه شاء واسم المفعول مشاء ثم هو قد يطلق ويراد
به معناه اللغوي الذي هو الحدث اعني مدلول الفعل وقد يطلق
ويراد به اسم الفاعل والمفعول كما هو شان كل مصدر وقد يطلق ويراد

بهما يعم الموجود والمعدوم كما هو اصطلاح بعض اللغويين
فاذا اريد به اسم الفاعل الذي هو شاء تناول الباري جل وعلا
كما في قوله تعالى قل اي شي اكبر شهادة قل الله شهيد وكما
ورد في الحديث وسمي نفسه شيئا اي شاء فهو من اطلاق
المصدر وارادة اسم الفاعل واذا اريد به اسم المفعول الذي هو
مشاء تناول كل موجود لان ما شاء الله وجوده فهو موجود في
الجملة وهذا هو عين اصطلاح المتكلمين من اطلاق الشي
على الموجود الخارجي وعليه يحمل قوله ان الله على كل شي قدير
في جميع القران اي كل مشاء مراد قدير وفيه تنبيه على ان
الشي لا تتعلق به القدرة وهذا هو عين اصطلاح المتكلمين
من حملهم الشي على المتكون الموجود خارجا لا من تقييدهم
اياه لانه على التقييد لا يكون بهذا المعنى اعني مشاء اذ لو كان
مشاء به للزم عليه تقييد الشي بنفسه اهـ من الكمالين على الجلالين
لملا علي قاري مع بعض تصرف في عبارته قوله وقيامه تع بنفسه
عطف على الوجود او على مخالفته على الخلاف في المتعاطفات هل كلها
على الاول او كل على ما قبله والمعتمد الاول وعلى كل من القولين فعطف
القيام من عطف الخاص على العام لان كلا من الوجود والقدم
والبقاء والمخالفة يتصف به كل من الذات وصفاتها بخلاف
القيام بالنفس فانه خاص بالذات ولذلك يقال ذات الله وعلمه
موجودان قديمان باقيان مخالفان للحوادث ولا يقال قديمان
بالنفس بل يقال ذات الله قديمة بنفسها ولا يصح ان يقال
علم الله قائم بنفسه ولا ان يقال صفات الله قائمة بنفسها
اذ معنى القيام بالنفس الغنا عن المحل والمخصص والمراد بالمحل الذات

لا المحال وبالمخصص الفاعل المختار تنبيه الموجودات بالنسبة
الى المحل والمخصص اربعة اقسام قسم غني عن المحل
والمخصص وهو ذات مولانا جل وعز وقسم مفتقر الى المحل
والمخصص وهو الاعراض وقسم موجود في المحل دون المخصص وهو
صفات مولانا جل وعز وفي التعبير بالافتقار وان قال الفخر الرازي
سوء ادب يتحتم امتناعه لما فيه من ايهام حدوث القديم والاحسن
ان يقال ما قاله العلامة السنوسي في مقدماته وقسم موجود في المحل ولا
يفتقر الى المخصص **قوله** والوحدانية الخ النون للمبالغة والياء للنسب
والتاء للتانيث اللفظي قال ابن عرفة والحق ان الوحدة انفراد الشيء
بمعنى عن غيره **قوله** هي التي لا تعقل الذات بدونها واعترض
بان الذات قد تعقل وليس لها وجود واجيب بان المراد بالتعقل
الوجود فمعنى لا تعقل الذات اي لا توجد الذات بغير وجودها فتامله
قوله بعد تحقق وجوده الخ اي ظهور وبيان وكشف وانجلا
حقايق تلك الاشيا كستة في نزاي العقول على ابكار الافكار سبع
صفات فثم للترتيب الذكري حيث اعقب السلبية بالمعاني وانما
قدمت السلبية على المعاني لان السلبية من باب التخلية بالخا
المعجمة وصفات المعاني من باب التحلية بالحا المهملة والاولى مقدمة
على الثانية كما تقدم غير مرة وكان الموحد لما خلاه ونزهه عما
لا يليق به اخذ يحليه بصفات المعاني فان قلت صفات
المعاني قايمة بالذات ثابتة لها والصفات حاصلة بعد ان لم تكن
فكيف تاتي التخلية والتحلية قلت التخلية والتحلية انما هما بحسب
عقولنا وتعقلاتنا لا باعتبار ما في نفس الامر كما في التقدم

بتقدير الى المخصص هو ...

والتاخر بين الصفات والتعلقات القديمات والا فلا
تقدم ولا تاخر بينهما في نفس الامر ولبعض ما قلنا يشار بعبا
شرح الطريقة المحمدية وصيغتها واما اتصافه بالسلوب
والاضافات لحاصله بعد ما لم تكن لكونه غير رازق لزيد الميت
ورازقا للعمرو المولود وبالصفات الحقيقية المتغيرة التعلقات
ككونه عالما بهذا الحادث وقادرا عليه فجايز اهـ وقوله
وهي كل صفة موجودة الخ اقول حقيقة المعاني لغة ما ليس
بذات سوا كان وجوديا او سلبيا او غيرهما وعرفا ما قاله المص
وهي كل صفة موجودة قايمة بموجود اوجبت له حكما فصفة
المعنى معرف والصفة الوجودية الخ تعريف ومعرف وقول الشارح
فالصفة كالجنس في الحد صادق بكل صفة وموجودة فصل مخرج
لما لم يقم ومعنى القيام الاتصاف والتحقق اي اتصافه بها
او تحققها به واوجبت له حكما فصل مخرج لما لم يجب والايجاب
هو ان يلزم من اتصاف الذات بالصفة ثبوت احكام الصفة للذات
وهل يطلق عليه كل صفة كمال او لا يطلق عليه الا ما ورد به اذن
من الشرع وهل مجرد الورود في الكتاب او السنة كاف في الاذن
او ليس بكاف محل خلاف لكن قال في شرح الطريقة اعلم انه لا خلاف
في جواز اطلاق الاسماء والصفات على الباري تعالى اذا ورد
اذن الشرع وعدم جوازه اذا ورد منعه واما اذا لم يرد به اذن
ولا منع وكان هو موصوفا بمعناه ولم يكن اطلاقه موهما لما يحيل
في حقه تعالى فعندنا لا يجوز وعند المعتزلة يجوز واليه مال القاضي
وتوقف امام الحرمين وفصل الامام الغزالي فقال يجوز اطلاق الصفة
وهي ما يدل على معنى زايد على الذات دون الاسم وهو ما يدل

على معنى زائد على الذات دون الاسم وهو ما يدل على نفس الذات
ثم ان كل ما فيه ايهام لا يجوز به الاذن وفاقا الا كالصبور والحليم
واعلم انه لا يكفي في الاذن مجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب
اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو عن نوع تعظيم
حتى لا يجوز اطلاق الماكر والمستهزي والمنشي والحارث والزارع
مع ورود الشرع بها وهذه وما فيه ايهام مطلقا يحمل في
الكتاب والسنة على الغايات التي هي افعال واثار ويصح
صدورها عنه تعالى فيراد بالرحيم المحسن وبالمتكبر المستولي على
ما سواه والحاصل انه يراد بها الاثر الحاصل في النهاية لا الحاصل
في البداية فهي مجاز مرسل اهـ قوله سميت حالا معنوية الخ
الحال من حيث هو ما ليس موجودا في الخارج ولا معدوما
في الذهن قائما بموجود اي حالة كونه قائما بذات ثبوتا
لها قوله وهي القدرة والارادة الخ القدرة صفة ازلية
يتاتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه على وفق الارادة فصفة جنس
في الحد شامل لكل صفة ازليه فصل مخرج للحادثة اذ لا تاثير
لها فيما قارنته ويتاتى بها فصل مخرج لسائر الصفات
ما عدا الارادة وايجاد الممكن واعدامه فصل مخرج للارادة
اذ لا يكون بها ايجاد ولا اعدام وفي كون الايجاد والاعدام بالقدرة
واسناد التاثير اليها تسامح اذ التاثير والايجاد في الحقيقة انما
هو للذات الموصوفة بهذه الصفات كما نص عليه غير واحد
من المحققين قال العلامة ابن زكري والفعل للذات بتلك الصفات
وشمل الممكن الذي علم الله انه لا يوجد على ما فيه من الخلاف هل يسمى
مقدورا ولا اذ من نظر الى انه من افراد الممكن الذاتي قال هو
مقدور

مقدور ومن نظر الى انه من افراد المستحيل العرضي قال غير مقدور
للقدرة القديمة وذلك كايمان من علم الله عدم ايمانه
كايمان ابي لهب فان ايمانه من حيث كونه ممكنا مقدور ومن
حيث كونه مستحيلا لا يتعلق علم الله بعدم وقوعه ليس مقدورا
ومن حيث ليس مقدورا وهو المعتمد وعلى وفق الارادة لبيان
الواقع لانه لا تتعلق قدرته بشيء على غير وفقها اذ ذاك عين
الاكراه تعالى الله عنه او للاشارة الى ان فعله تعالى للكائنات
انما هو بطريق الاختيار لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة
عند الفلاسفة والطبايعيين قوله والارادة عطف على القدرة
والارادة صفة يتاتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه
فصفة جنس في الحد شامل لكل صفة من الصفات العشرين
ويتاتى بها فصل مخرج لما عدا القدرة والارادة من العشرين
وال في الممكن هنا يكمل فيه ما تقدم من تعريف القدرة في افادة
العموم وانما غاير للتفنن واشار الى عموم ال في الممكن الى فساد
مذهب المعتزلة المخصصين تعلق الارادة بالخير دون الشر
وبالصلاح والاصلح دون مقابليهما وسياتي مزيد بيان لذلك
بعد وتخصيص الممكن فصل مخرج للقدرة اذ لا يتاتى بها تخصيص
اصلا والمتاتي بها الجلي شامل للمراد الذي علم الله انه لا يوجد فيجري
فيه الخلاف الجاري في المقدور وهو الممكن الذاتي اذا عرضت له
الاستحالة هل هو مراد الذي الارادة وليس مرادا لكونه مستحيلا
عرضيا وبعض ما يجوز عليه متعلق بتخصيص وهو فصل مخرج ثان
لتخصيص بكل ما يجوز عليه ستة اشياء تقابلها ستة اخرى
تماثلها في الحقيقة وهو الوجود الجائز بدلا عن العدم المجني

والمقدار المخصوص بدلاً عن سائر المقادير والصفة المخصوصه
بدلا عن سائر الصفات والزمان المخصوص بدلا عن سائر
الازمنه والمكان المخصوص بدلا عن سائر الامكنه والجهة
المخصوصة بدلا عن سائر الجهات وقد نظمت تلك المتقابلات
الست فقلت ٭ وجود المقدار ثم الصفه ٭ زمان المكان ثم الجهه
ونظمها بعضهم في هذين البيتين فقال ٭ ٭ ٭

الممكنات المتقابلات ٭ وجودنا والعدم الصفات
ازمنة امكنة جهات ٭ كذا المقادير روى الثقات

تنبيه ٭ كما وقع الخلاف في كون الممكن الذاتي الذي هو مستحيل
عرضي يقال عليه مقدور ومراد نظرا لامكانه ولا يقال عليه مقدور
ولا مراد نظرا لاستحالته العرضيه كذلك وقع الخلاف في متعلق
الارادة اعني المراد هل يعم الخير والشر او ان المراد خاص بالخير
دون الشر والمعتمد عند اهل السنه انه يريد الخير والشر القبيح قال
صاحب بدء الامالي ٭ مريد الخير والشر القبيح ٭ ولكن ليس يرضى بالمحال
ولا يرضى لعباده الكفر قال في شرح الطريقة المحمديه من مذهب اهل
الحق ان ارادة الله تعالى متعلقه بكل كاين غير متعلقه بما ليس
بكاين لانه علم عدم وقوعه فعلم استحالته لاستحالة انقلاب العلم
جهلا والعالم باستحالة الشيء لا يريده البته وروى مرفوعا ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ما شا الله كان وما لم يشا لم يكن وقد
اشتهر ذلك بين السلف لكن منهم من منع التفصيل بان يقال يريد
كل كاين ولا يقال انه يريد الكفر والظلم والفسق كما في الخلق
يقال انه خالق لكل مخلوق ولا يقال خالق القذورات والقردة
والخنازير تادبا وخالف المعتزلة في الشرور والقبايح فزعموا

انه يريد من الكافر الايمان وان لم يقع لا الكفر وان وقع وكذا يريد
من الفاسق الطاعه وان لم يقع لا الفسق وان وقع حتى ان
اكثر ما يقع من العباد خلاف مراده اهـ قوله المتعلقتان
بجميع الممكنات الخ اقول اختلف هل تتعلق الاراده بالممكن المعدوم
ام لا فمذهب القاضي لا يتعلقان به ولو تعلقتا به لوجد
فصح عدم التعلق به ومذهب امام الحرمين يتعلقان به
لان الشيء المتعلقان به من شرط التعلق بها الطريان والعدم
طاري فصح ان يتعلقا قال والممكنات على اربعة اقسام
ممكن معدوم بعد وجوده وممكن موجود في الحال وممكن سيوجد
وممكن علم الله انه لا يوجد اما الثلاثة الاول فلا خلاف في تعلق
في تعلق القدرة والارادة بها واما الرابع ففيه خلاف قال
صاحب الدرة المكنونه لا يتعلقان به اتفاقا وعند شيخنا
تتعلق به الاراده والعلم لا تتعلق به القدرة ولو تعلقت
به لوجد اهـ من الجامع قوله والذي يجوز عليه الممكنات
المتقابلات اقول هي ستة كما قال المص في المقدمات
وتقدم النظم عليها قوله ومعنى التعلق طلب الصفة امرا
الخ وقيل اقتران الصفة بمتعلقها فهو نسبة بين امرين وهو
مذهب الفخر الرازي ومن وافقه وعليها عليه فلا يتعلق العلم
بالمعدوم لان التعلق ح لا يوجد اذ النسبة لا توجد الا بوجود
طرفيها وعلى كون العلم لا يتعلق الا بالموجود نص الشيخ الاكبر ومن
وافقه عليه كالشيخ الشعراني وغيره والذي اخذناه انه
يتعلق بالمعدوم مضاف الى الوجود الذهني وبهذا ربما
يرجع الى كلامهم ويقع به التوفيق واما تفسير التعلق بانه

طلب الصفة امر يقتضي انه يتعلق بالموجود والمعدوم لامور
منها ان الطلب ينصب على كل منهما ومنها ان الامر يصدق بكل
منهما دون الشيء وهذا هو السر في العدول عن الشيء الى الامر
في التعريف واعلم ان لكل من القدرة والارادة تعلقين صلوحي
وتنجيزي حادث فتعلق القدرة الصلوحي صلاحيتها للايجاد
والاعدام ازلا على وفق تعلق الارادة والتنجيزي اقترانها
بالحادث المقارن لتعلق الارادة بالحدوث حالا وتعلق
ت الارادة الصلوحي صلاحيتها لتخصيص المعلوم الممكن ببعض الجائزات
عليها الذي هو احد المتقابلات الست وما اشبهه من افراد
الممكن واما العلم فله تعلق واحد تنجيزي قديم ولا يصح
ان يكون له تعلق صلوحي لانه يلزم عليه ان يتصف تعالى بالجهل
قبل التنجيز الذي هو وقوع الكشف واما الكلام فالصحيح ان
له تعلقا واحدا تنجيزيا قديما واما السمع والبصر فلكل منهما
تعلقان تنجيزيان قديم وحادث واما الحياة فلا تعلق لها
بشيء زايد على الذات وسياتيك مزيد بيان لذلك في تقسيم
صفات المعاني الى اربعة اقسام واعلم ان تعلق القدرة مرتب
على تعلق الارادة وتعلق الارادة مرتب على تعلق العلم وهذا
الترتيب بحسب العقل لا غير اذ لا ترتب بين الصفات ولا بين التعلقات
بل لا يتاتى الترتيب القديم اصلا وقد ذكر العلامة القرطبي ان الخوض
في تعلقات الصفات واختصاصها من تدقيقات علم الكلام
وان العجز عن ادراكه غير مضر في الاعتقاد قوله والعلم
المتعلق بجميع الممكنات الواجبات انما قال الواجبات ليدخل فيه
العلم نفسه فيعلم علمه بعلمه اي فيعلم بذلك انه عالم انظر السكتاني

هنا قوله والعلم صفة ينكشف بها الخ العلم معرف وصفة
وصفة الخ تعريف ومعرف فصفة جنس في الحد الشامل لكل صفة
وينكشف بها فصل مخرج لما لا ينكشف بها كالقدرة والارادة
فانهما للتاثير لا للانكشاف وكالكلام فانه للدلالة وبقي السمع
والبصر والادراك على القول به والمعلوم فصل مخرج للسمع
والبصر والادراك فانها ينكشف بها الموجود دون المعلوم
وعلى ما هو به فصل مخرج لما ينكشف به المعلوم على خلاف ما هو
به وهو الجهل ثم ان الجهل بسيط ومركب فالبسيط عدم العلم
بالشيء كعدم علمنا بما تحت الارضين وبما في بطون البحار من
الحيوانات وسمي بسيطا لانه شيء واحد لا تركب فيه والمركب
هو كادراك عدم كذا مع الاعتقاد الغير المطابق كادراك
المعتزلة عدم رؤية الله تعالى في الاخرة معتقدين ذلك مع انه
يرى في الاخرة من غير جهة ولا كيف للمومن وقيل للرجال دون
النسا وبذلك يخرج الجن والملك لانهما ليسا من افراد واحد
منهما ولا يحتمل النقيض كاعتقاد المقلد فانه يحتمل النقيض
بتشكيك مشكك قوله بل اي صفة الخ اي الحياة صفة
تصحح الخ فصفة جنس في الحد الشامل لكل صفة من العشرين وغيرها
ومخرج لما ليس بصفة وتصحح لمن قامت به الادراك فصل مخرج
لسائر الصفات ما عدا المعرف فحياته تعالى واحدة قديمة قائمة بذاته
لا تستلزم روحا كالحياة بعض المخلوقات التي هي عبارة عن ممازجة
الروح مع البدن بل جميع صفاته تعالى ليست كصفاتهم واعلم انه
اختلف في حقيقة كل من الحياة الحادثة والموت والروح فقيل
الحياة عرض يضاد الموت به ممازجة الروح لجسدها وقيل الحرارة

الستارية في البدن وقيل غير ذلك واما الموت فقيل عرض يضاد
الحياة وقيل عدم الحياة عما من شانه ان يكون الوجود حيا فيكون
على الاول وجوديا وعلى الثاني عدميا ودليل الاول الذي خلق
الموت والحياة والخلق لا يتعلق بالعدمي والثاني بان الخلق
بقدر والتقدير يتعلق بالعدمي كالموت والوجودي كالحياة
واما الروح ففيها ما يزيد عن ثلاثمائة قول والاصح الوقف
لقوله تعالى ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي قوله
والكلام الذي ليس بحرف الخ ال فيه عوض عن المضاف
اليه ضميرا او ظاهرا تقديره كلامه تعالى او كلام الله تعالى ليس بحرف ولا
صوت وفيه اشارة الى رسم الكلام بها تين الصفتين السلبيتين
وكانه يقول كلام الله تعالى هو الذي ليس بحرف ولا صوت وهذا
الرسم ليس بمانع لصدقه على كلامنا النفسي ايضا الا ان
يقال ان قوله تعالى ويتعلق الخ مخرج لكلامنا النفسي وفيه نظر
لان كلامنا النفسي ايضا يتعلق بما يتعلق به علمنا قلت والاحسن
ان يقال الكلام صفة قديمة دالة على كل معلوم فصفة جنس
في الحد شامل لكل صفة ومخرج لما ليس بصفة وقديمة فصل
مخرج لما ليس بقديم كالصفات الحادثة ودالة مخرج لما ليس
بدال من الصفات القديمة كالعلم وقوله على كل معلوم كالدلالة
على بعض المعلوم على تقدير كونها قوله ويتعلق بما يتعلق
به العلم وجه اشتراكهما في المتعلق ان من علم امرا صح ان
يتكلم به والله تعالى يعلم ما يكون وما لم يكن ولا يرد ما امر الله
به مما علم انه لا يقع فامره متعلق بوقوع ذلك المامور وعلمه بعدمه
لان تعلقات الكلام كثيرة فانه وان لم يتعلق بترك المامور بطريق

19

الامر فقد تعلق به بطريق النهي والوعيد والخبر بعدم وقوعه
انظر النماوي ووجه افتراقهما ان تعلق العلم انكشافي
اي تعلق انكشاف وتعلق الكلام دلالي اي تعلق دلالة
قوله وسائر انواع التغيرات او كالتبعيض قوله من
اوصاف الكلام الحادث فرق بين الحادث والمحدث بان الاول
اسم فاعل والثاني اسم مفعول وبان ما له ابتداء ان كان قائما
بالذات فهو حادث بالقدرة لا محدث وان كان مباينا للذات
فهو محدث بتولد لكن لا بالقدرة انظر النماوي هنا وفي الشرح
وتنقسم صفات المعاني الى اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشيء
وهي الحياة وقسم يتعلق بجميع الجائزات والممكنات فقط فهي
القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات قديمة او حادثة
وهو السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع اقسام الحكم العقلي اي
الواجبات والجائزات والمستحيلات وهو العلم والكلام والتعلق
اما ان يكون صلوحيا قديما واما ان يكون تنجيزيا والتنجيزي
اما قديم واما حادث اما القدرة فلها تعلقان تعلق صلوحي
قديم وهو صلاحيتها في الازل للتاثير فيما لا يزال وتعلق
تنجيزي حادث وهو تاثيرها في الممكنات بالفعل ولا يكون
الا فيما لا يزال واما الارادة فلها تعلقان ايضا تعلق صلوحي
وتعلق تنجيزي قديم اضافي ومعناه انه تعالى خصص كل شيء في
الازل مضافا لوقته الذي علم انه يوجد فيه وهذا بالاتفاق
قيل ولها تعلق تنجيزي حادث ورده المحققون واما السمع
والبصر فلكل منهما تعلق واحد تنجيزي وهو موضع الانكشاف
الا ان هذا التنجيزي على قسمين تنجيزي قديم وهو تعلق سمعه

بعضهم صح

وبصر بذاته وصفاته الوجوديه في الازل دون صفات السلوب
لانها عدميه وصفات الاحوال لانها ثابته لا توصف بالوجود
الخارجي ولا بالعدم الذهني كما سياتي تفسيرها وتنجيزي حادث
وهو تعلقها بالموجودات الحادثة فيما لا يزال واما العلم فله
تعلق واحد تنجيزي قديم ولا يصح ان يكون تعلقه تعلق صلوحي
لانه يلزم عليه ان يتصف تعالى بالجهل قبل التنجيزي الذي هو
وقوع الكشف بالفعل واما الكلام فالصحيح ان له تعلقا
واحدا تنجيزيا قديما وتقدم الفرق بين تعلق العلم والكلام
بان الاول تعلق انكشاف والثاني تعلق دلالة وان اشتركا
في المتعلق من حيث ان من علم تكلم به وقيل لم يشتركا فيه
لان متعلق الكلام اعم من متعلق العلم بناء على ان العلم انما يتعلق
بالموجود وهو قول للشيخ الاكبر ووافقه عليه العلامة الشعراني
خلافا للسنوسي حيث قال ان متعلقهما واحد وهو المعلوم
وعليه اكثر المغاربة قوله رب العرش اي الغلبه كما في الجلالين
وعلله البيضاوي في اضافة الرب الى العزة لاختصاصه بها
اذ لا عزة حقيقة الا له ولمن اعزه اهـ وقيل العزة حية مستديره
بجبل قاف المستدير بالبحر المحيط بالارض قوله معنويه اي منسوبه
الى المعنى فالواو منقلبه عن الالف والياء للنسب والتاء للتانيث
قوله وهي ملازمة للسبع الاول اي المعاني فالمعنويه
فرع المعاني تحققا اذ المنسوب فرع المنسوب اليه وليست
تلك الصفات المعنويه موجوده في الذات زائدة عن صفات
المعاني بل هي بمنزلة النتيجه لصفات المعاني القائمه
بالذات عليها وانما عدها المص بعد عده صفات المعاني

تنبيها

تنبيها على وجوب اتصاف الذات بصفات المعاني الزائدة على
الذات ولوجوب اتصاف الذات بها مع كونها ليست زائده
على صفات المعاني كما هو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري المتكلم
في علم العقايد المنسوب الى الامام ابي موسى الاشعري الصحابي
المنسوب الى الاشعر قوله ما دامت قيل دام هنا تامه ولا يصح
نقصانها لفساد المعنى قوله ومتكلم يلازم الكلام وكذلك
مدرك يلازم الادراك على القول به قوله معنويه منسوبه
الى المعاني صوابه الى المعنى كما تقدم فالواو بدل من الالف
التي في المعنى والياء للنسب المشدده ياء النسب والتاء للتانيث
اللفظ قوله والمعنويه ثابته حاصله ان الصفات على
ثلاثة اقسام قسم له وجود في الذهن وفي الخارج وهي صفات
المعاني وقسم له وجود في الذهن لا في الخارج وهي صفات
المعنويه وقسم لا وجود له لا في الخارج ولا في الذهن وهو
وهي صفات السلبيه قوله واما على القول اي من لا يثبتها
الخ اي من لا يثبت الاحوال هو الشيخ ابو الحسن علي الاشعري
فانه قال بنفي المعنويه [illegible] اما امام الحرمين والقاضي
ابو بكر فقد قال بثبوتها واما العلامه سيدي محمد ابن يوسف
السنوسي فقد قال والنفس تميل لمن قال بثبوتها ودليل
المعاني الجوامع الاربع الجمع بالحقيقه والجمع بالعله والجمع
بالشرط والجمع بالدليل فالجمع بالحقيقه مثل ان تقول حقيقة
القادر في الشاهد من له قدرة والمريد من له ارادة
والعالم من له علم والسميع من له سمع والبصير من له بصر
والمدرك [illegible] على القول بالادراك من له ادراك والمتكلم من له

كلام والجمع بالعلة مثل ان تقول كون المحل قادرًا او مريدًا او عالمًا
او حيا شرطهم الحياة والجمع بالدليل مثل ان تقول الايجاد دليل
القدرة والتخصيص دليل الارادة والاتقان دليل العلم والاتصاف
بهذه الصفات دليل الحياة اذ لا يتصف بهذه الصفات الا من
كان حيا قوله ومما الواو استينافيه ومن تبعيضية وما
موصول اسمي اي بعض الذي يستحيل لذاته عشرون صفة
وكان بعض المستحيل عشرين بناء على ان بعض الواجب
له تعالى عشرون وذلك على القول بثبوت الاحوال المعنويه
واما على القول بنفيها فليس الواجب الا اثني عشر صفة والمستحيلات
التي هي اضدادها كذلك اثني عشر واطلاق الصفة على الامر
المستحيل مجاز لانه عدم والصفة عبارة عن المعاني الموجود
القايم بالموصوف قوله واهل اللغة يطلقون الضد على مطلق
المنافي سوا كان وجوديا كاضداد المعاني او عدميا كاضداد
السلوب قوله والحركة والسكون الخ السكون قيل هو عدم
الحركة وقيل هو الكون الثاني في الحيز الاول وعلى هذا فالسكون
وجودي والتقابل بين الحركة والسكون من باب تقابل الضدين
وعلى التفسير الاول فالسكون عدمي والتقابل بين الحركة
والسكون من باب تقابل النقيضين على ما فيه من اطلاق النقيض
على المساوي قوله واي العدم والحدوث وطروا العدم الخ
هذه الثلاثة تنافي القدم وعطف الحدوث وطرو
العدم على العدم من عطف الخاص على العام لان العدم صادق
بالعدم السابق والعدم اللاحق والعدم المستمر بخلاف الحدوث
وطرو العدم لان الاول عبارة عن التجدد بعد عدم

والثاني

والثاني عبارة عن ثبوت العدم اللاحق او هما من عطف اللازم
على الملزوم لان العدم اذا كان مستحيلا في حقه تعالى لم يتصور
لا سابقا ولا لاحقا قوله بل التحقيق انه مساو لنقيض الوجود
اي العدم مساو للاوجود الذي هو نقيض الوجود قوله بان
يكون جرما الباء فيه يصح ان تكون سببية اي بسبب كونه جرما
وان تكون تصويرية اي صورة المماثلة ان تكون ذاته جرما
الخ وانما قال جرما ولم يقل جسما لان الجرم اعم منه ونفي الاعم
يستلزم نفي الاخص دون العكس كما ان نفي الحيوان يستلزم
الانسان دون قلب وايضا انما عبر بالجرم ليشمل المركب
كالجسم لانه ما تركب من جواهر وغير المركب كالجوهر الفرد الذي
لا يحتمل القسمة لصغره وبهذا اعلم ان الجرم اعم من كل من
الجسم والجوهر فتقول كل جسم جوهر جرم وليس كل جرم جسما
فبعض الجرم جسم وذلك اذا تركب من جواهر قليلة او كثيرة
وبعض الجرم ليس بجسم اذا لم يتركب هذا فيما بين الجرم والجسم
وكذا فيما بين الجرم والجوهر فتقول كل جوهر جرم وليس كل جرم
جوهرا فبعض الجرم جوهر اذا لم يتركب وبعض الجرم ليس بجوهر
اذا تركب وكذا الحال فيما بين كل من الجرم والجوهر والجسم وبين
الذات فالذات اعم من كل من هذه الثلاثة اذ تقول كل جرم او
جوهر او جسم ذات وليس كل ذات جرما او جوهرا او جسما فبعض
الذات جرم او جوهر او جسم كالذات الحادثة والجوهر الفرد و
بعض الذات ليس جرما ولا جوهرا ولا جسما كذات الله عز وجل
القديمة المنزهة عن المماثلة للحوادث وهل يطلق على الله
ذات او لا منع بعضهم الاطلاق مستدلا بعدم وروده

في الكتاب والسنة واجازه اخرون ولا اعلم لهم مستندا في ذلك
قوله او يكون عرضا الخ عبر بالعرض لكونه اخص والصفه
اعم لان ثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم بخلاف العكس فنقول
كل عرض صفة وليس كل صفة عرضا فبعض الصفه عرض كصفاتنا
الحادثة وبعض الصفه ليس بعرض كصفات الله تعالى فان قلت
الاعراض قايمة بالجرم لا تبقى زمانين وهل يجددها الله تعالى
في الجرم باعيانها او يخلق اعراضا مثلها فالجواب ان الله تعالى
يخلق امثالها بنفس اعدامها في الزمان الثاني يخلق العرض
الثاني المماثل للاول ولا يجددها باعيانها للزوم وجود الشيء
حال عدمه وايضا لو اوجدها باعيانها للزم عليه خلو الجرم
عن العرض وقيام العرض بنفسه في الزمان الثالث فلا يفعل
عادة الا في الزمان الثالث وذلك محال فلم يبق الا ان يخلق
الله امثالها بنفس انعدامها في الزمان الثاني انتهى من الحاشي
قوله او له هو جهة عطف خاص على عام لانه يلزم من كونه
له جهة ان يكون له جهة قال العز ابن عبد السلام معتقد
الجهة لا يكفر وقيده النووي بكونه من العامة واطن اني جهة
يعسر فهم نفيها قوله او ينفعل بالاغراض في الافعال
الاغراض بالغين المعجمة لا المهملة جمع غرض والغرض هو
العلة الباعثة على الشيء وانما ذكر الاغراض مع انها داخله
في جملة الاعراض بالمهملة قصد المبالغة في نفيه عموما
وخصوصا قوله قدر ذرة من الفراغ الخ الفراغ عبارة
عن كون الجرمين لا يتماسان ولا بينهما ما يماس وجرمية
الاجرام مستحيلة في حق الله تعالى مطلقا اي سواكانت تلك

الاجرام

كثيفة وهي التي يكون بينها التماثل ويستحيل تداخلها او
شفافة وهي الاجسام النورانية التي يجوز تداخلها كاجسام
الملائكة والارواح ودليل الجواز تداخل الاجسام النورانية
قوله صلى الله عليه وسلم ان لله ملكا ملاء ثلث الكون
فيكون كالفضا الذي هو عبارة عن كل ممدود ومتحيز قوله الجسم
عبارة عن ممدود متحيز قابل للقسمة وعليه فاذا تالف
جوهران قيل عليهما جسم واحد وهل الظل اللازم للاجرام
جرم او عرض خلاف والمعتمد انه جرم بدليل ان كل ما يوصف
به الجرم يوصف به الظل فكلما يوصف الجرم بالطول والقصر
او الزيادة او النقص بدليل مشاهدته في نصفي النهار الاول
والثاني كذلك ويتصف الجرم بالحركة او السكون وبانه يقوم
بنفسه والظل كذلك الى غير ذلك واعلم ان الحركه انتقال الجرم
من حيز الى حيز والسكون ثبوت الجرم او عدم الحركه وليس
الظل عرضا لفقدان اوصاف العرض فيه اذ العرض لا يقوم
بنفسه والظل قايم بنفسه والعرض لا يبقى زمانين والظل
يبقى زمانين فاكثر فتعين بهذا ان الظل يقال عليه جرم ولا
يقال عليه عرض وانظر ما حقيقة الظل قوله وكذا يستحيل
عليه تعالى ما يستلزم مماثلته للحوادث اعلم ان جهات
انواع المماثلة عشره ذكر المصنف منها ثمانيه وترك اثنين
وهما ان يكون محاذيا للجرم او مرتسما في خياله والمحاذاة
عبارة عن قرب الشيء من الشيء وذلك لا يخلو اما ان يكون
قربا اتصاليا او انفصاليا وكل منهما محال في حقه تعالى فان قيل
لك اين الله منك فقل حيث انا منه قريب من غير اتصال بعيد

وهو

من غير انفصال لان الاتصال والانفصال يستلزمان المسافة
والمسافة في حق الله محال لكالعرضية والخيال خزانة الوهم التي
تحفظ صور المحسوسات بعد انتقالها من الحس المشترك وغيبتها
عنه والصور هنا ما يمكن ادراكه واقتناصه باحدى الحواس الخمس
الظاهرة والله سبحانه وتعالى يستحيل عليه ان يكون صورة
مرتسمة في خيال الجمر او في ذهنه والمراد بالذهن العقل وقيل
الذهن التفطن والتفكر في العقليات بالخواطر العقلية
تنبيه اعلم ان الحواس التي هي الآلات لادراك
النفس دون الجسم عشر خمس ظاهرة وهي السمع والبصر
والشم والذوق واللمس وخمس باطنة وهي الحس والخيال المشترك صح
والوهم والحافظة والمتصرفة فالخيال والحافظة خزانتان للحس
والوهم والخامسة التي هي المتصرفة تدرك وتقتنص بعض ما في
الخيال من الصور مع بعض وتفصل عنه وبالخمس الظاهرة
قال الفريقان وبالباطنة قالت الفلاسفة والحكماء دون
اهل السنة ولكن لا يضر اعتقادها عندهم وبقي عليك معرفة
تعريف ورسم كل واحدة من تلك الحواس العشرة لغة وعرفا
ومحل كل واحد منها الخ قوله ولا يتصف بالصغر ولا بالكبر اي
لا يقال له صغير ولا كبير بمعنى كثرة الاجزاء او الافعد وورد الكبير
المتعال لكن لا بهذا المعنى واما اطلاق الاكبر عليه فبمعنى
الكبير قوله ومعنى كونه واحدا في ذاته وصفاته وافعاله
انه لا مثل له سبحانه وتعالى في الذات ولا في الصفات ولا في الافعال
وان ذاته ليست مركبة من اجزاء وان كل صفة من صفات ذاته
القائمة بها لا يقوم بذاته صفة اخرى مثلها فيجب ان يكون تعالى

قادرا بقدرة واحدة وعالما بعلم واحد وهكذا سائر صفات
الذات قوله ولا للسكين في القطع الخ اعلم انه لا اثر
للطعام في الشبع ولا للماء في الري او النظافة ولا للنار
في الاحراق والتسخين ونضج الطعام ولا للثوب ولا للجدار
او دفع الحر والبرد ولا للشجر في الظل ولا للشمس وسائر
الكواكب في الضوء ولا للسكين في القطع ولا للماء البارد في
كسر قوة حرارة ماء حار كما لا اثر للحار في كسر ما بارد وقس
على هذا كلما اجرى الله تعالى عادته ان يوجد عنده شيئا من
الاشياء انظر الواسطي هنا قوله والعجز امر وجودي الخ العجز
تعذر ما يمكن ايجاده وقيل عدم القدرة على الشيء
ولا يتعلق العجز الا بامر وجودي فالقائم حال القيام عاجز
عن القيام لا عن القعود والزمن عاجز عن القعود لا عن
القيام وقيل يتعلق بالعدم وعليه فالزمن عاجز عن القيام
وح ففي كل من العجز ومتعلقه خلاف بالوجودية والعدمية وهذا
كله انما هو في عجز الحادث القائم بذواتنا واما العجز المستحيل عليه
تع المنافي للصفة الوجودية التي هي القديمة الازلية القائمة
بذاته فلم يدخل الوجود ولم يلبس حلته ولكن اسير المنافيات
قوله وهي الكراهية هي بتخفيف اليا قوله اذ يتعالى
ان يقع في ملكه الا ما يريد الخ قال العلامة الحافظ ابن حجر في شرحه
على البخاري بعد ان ذكر كلاما طويلا ويقال ان بعض ائمة اهل
السنة حضر للمناظرة مع بعض ائمة اهل المعتزلة فلما جلس
المعتزلي قال سبحان من تنزه عن الفحشا قال السني سبحان
من لا يقع في ملكه الا ما يشا فقال المعتزلي ايشا ربنا ان يعصى



فقال السني ايقضي ربنا قهرا فقال المعتزلي ارايت ان منعني
الهدى وقضى علي بالردا احسن الي ام اسا فقال السني
ان كان منعك ما هو لك فقد اسا وان منعك ما هو له فانه
يختص برحمته من يشا فانقطع المعتزلي عن المناظره قوله
بل بينهما عموم وخصوص من وجه اقول بين متعلق الامر والاراده
الوجهي لا بينهما نفسهما اذ الامر والاراده متباينان حقيقة
ومتعلقا اذ تعلق الامر تعلق دلاله وتعلق الاراده تعلق تخصيص
والحقيقة غير الحقيقة فلم يبق الا ان تكون النسبة بين المتعلقين
الداخلين تحت الممكن وهما المامور به والمراد فيجتمعان
في ايمان المومن بالفعل كايمان النبي وتابعيه فيقال عليه مامور
به ومراد وينفرد المامور عن المراد بايمان من علم الله تعالى انه
لا يومن كايمان ابي جهل ولهب فانه يقال عليه مامور
به فقط ولا يقال مراد وينفرد المراد عن المامور به بكفر الكافر
ومعصية العاصي محرمة او مكروهة وغير ذلك كالمباح فان
ذلك يقال عليه مراد ولا يقال عليه مامور به ان الله لا يامر بالفحشا
ولا يرضى لعباده الكفر اما اذا لم يتعلق الامر والاراده بالشي
فليس بممكن كالكفر في حق الانبيا والملائكة فانه لا يقال عليه
مامور به ولا مراد له وحيث لم يدخل تحت هذه المتعلقين ولم
يكن في افرادهما فلم يكن لهما تعلق به فلم يكن ممكنا بل مستحيلا
عليه وبهذا تعلم ان متعلق الامر والاراده اخص من الممكن
والممكن اعم منه لشمول الممكن اذ ذاك ما يشمله هذا المتعلق
من الماصدقات الثلاث اعني ماصدق الاجتماع وماصدقي الانفراد
وانفراده عنه بصدقه على الكفر والمعصية وح فالممكن يقال

على اربعة انواع ممكن مامور به مراد وممكن لا ولا وممكن مامور
به غير مراد وممكن مراد غير مامور به وان متعلق الامر
والاراده يقال على ثلاثة انواع فقط وهي ما خلا الثاني
من هذه الانواع الاربعة ولم ار من فهم هذا الفهم ممن
تكلم من اهل هذا الفن على هذه المسئلة فتدبره قوله
وقد يامر ولا يريد اعترض بعض المعتزله هذا القسم الثالث
بانه كيف يصح انه يامر بما لا يريد واجيب بان ذلك ليس
بممتنع ولا مستحيل وقد قال العلامة المازرى مذهب اهل
السنه ان الله تعالى اراد ايمان المومن وكفر الكافر ولو اراد
من الكافر الايمان لامن يعني لو قدره لوقع وقال اهل
الاعتزال بل اراد من الجميع الايمان فاجاب المومن وامتنع
الكافر فحملوا الغايب على الشاهد لانهم روا ان مريد الشر
شرير ومريد الكفر اشر فلا يصح ان يريده البارى تعالى واجاب
اهل السنه بان مريد الشر شرير في حق المخلوقين واما في الخالق
فانه يفعل ما يشا واما قولهم ولا يرضى لعباده الكفر فاجيب
عنه بانه من العام الذى اريد به الخصوص ممن قضى الله له بالايمان
فعباده على هذا الملايكه ومومنوا الانس والجن وقال
اخرون الاراده غير الرضا فمعنى لا يرضى لعباده الكفر لا يشكره
لهم وقيل لا يرضاه دينا مشروعا لهم وقيل الاراده تطلق بازا
شيئين اراده تقدير واراده رضا والثانيه اخص من [illegible] الادنى صح
ويويد ذلك ما قاله البغوى قال ابن عباس رضه ولا يرضى
لعباده المومنين الكفر وهم الذين قال الله تعالى في حقهم ان
عبادى ليس لك عليهم سلطان فيكون عاما في اللفظ خاصا في المعنى

كقوله تع عينا يشرب بها عباد الله يريد بعض العباد واجراه
بعضهم على العموم وقالوا لا يرضى لاحد من عباده الكفر وروي
ذلك عن قتادة وهو قول السلف حيث قالوا الكفر غير
مرتضى وان كان بارادته اه والحاصل انه اختلف في الرضا
هل هو صفة سلبية او صفة معنى فعلى انه من صفات السلوب
عرف بانه عدم اعتراض على الفعل وعلى انه من صفة المعنى قيل
هو مرادف للارادة وقيل هو اخص منها لان ارادة رضا
وهي اخص ويرد على دعوى الترادف قوله تع ولا يرضى لعباده
الكفر وهو باطل بدليل المشاهدة فتعين اما ان يكون اخص
من مطلق الارادة او مباينا لها فليتامل اه تمت
اعلم ان الكلام اما عام اريد به عام نحو والله بكل شيء عليم
او خاص اريد به خاص نحو فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها
او عام اريد به خاص نحو واوتيت من كل شيء تدمر كل شيء
ونحو ما في الآيتين ولا يرضى لعباده الكفر وعينا يشرب بها
عباد الله اذ المراد بالعباد البعض في الآيتين كما تقدم او
خاص اريد به عام نحو فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما اي لا تؤذهما
بشيء من الايذا اه من ابن حجر على الاربعين النووية قوله
وامرنا به اي كابي لهب والنمرود وفرعون فان ايمان كل
منهم تعلق العلم بعدمه مع امر كل به وحيث علم الله ان
ايمان كل لا يوجد وامره بالايمان كان ذلك من التكليف بالمحال
مثلا يقال ايمان ابي لهب محال لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه
فلو امره الله تعالى به لكان قد كلفه بالمحال وهكذا افاد العلامة
الفنيمي لكنه اذا نظر بشرط تعلق علم الله بعدم وقوعه فينبغي

ان يكون من المحال الذاتية ويلزم من فرض وقوعه بذلك الشرط محال
وهو الجهل او الكذب وكذا الكلام في الواجب لغيره على ذلك
الوجه اه وفي لب الاصول الاصح جواز التكليف عقلا بالمحال
اي الممتنع سواء كان محالا لذاته او ممتنعا عقلا وعادة
كالجمع بين الضدين نحو الجمع بين السواد والبياض او محالا لغيره
اي ممتنعا عادة لا عقلا كالمشي من الزمن وخرج بالتكليف
بالمحال التكليف المحال فلا يجوز والفرق بينهما ان الخلل في الاول
يرجع الى المامور به وفي الثاني الى المامور كتكليف ميت وجماد
قوله والذهول الخ يوخذ مما ذكره المولف ان بين الذهول
والغفلة عموما وخصوصا مطلقا والغفلة اعم من الذهول
وهو اخص منها فكل ذهول غفلة وليس كل غفلة ذهولا
فبعض الغفلة ذهول اذا سبقه علم وبعض الغفلة ليس ذهولا
اذا لم يسبقه علم قوله لان علته وطبيعته اي العالم
قديمة وعلة العالم اي ذات الباري على زعمهم الفاسد
ويقال لها عندهم علة العلل ايضا قوله والموت والصمم
والعمى والبكم الموت عدم الحياة عما من شانه ان يكون حيا
وقيل مفارقة الروح البدن وقيل صفة وجودية تضاد الحياة
وتخلفها في محلها فهو عدمي على الاول وجودي على الثاني
والدليل على انه وجودي تعلق الخلق به في قوله تعالى خلق الموت
والحياة والخلق انما يتعلق بالوجودي وحمله القائلون بالاول
على معنى قدر والتقدير يتعلق بالوجودي والعدمي ورد هذا
الحمل بان فيه نقل اللفظ عن ظاهره والاصل ابقاء ما كان على
ما كان والصمم آفة تمنع من وجود السمع وكذا العمى على

القول بانه وجودي وقيل عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا
والبكم انه يمنع من وجود الكلام او عدم الكلام عما من شانه
ان يكون متكلما وعليه فلا يقال في الحمار ابكم لانه ليس من شانه
ان يكون متكلما قوله فهو ضد العلم صوابه ان يقال فهو نقيض
العلم كما تقدم في كلامه فليراجع قوله وكذا كون العلم ضرو
او نظريا الخ اشار بذلك الى ان علم الله تعالى مقدس ومنزه عن
كونه كسبيا او ضروريا او بديهيا او نظريا وقد تقدم ان علم الله
تعالى قديم واما العلم الحادث فهو علم المخلوقات وهو ما تعلق
بمعلوم او بمعلومين فاكثر على الجملة من غير تفصيل وهو على اربعة
اقسام كسبي وضروري وبديهي ونظري فالكسبي هو العلم
الحادث المقدور بالقدرة الحادثة على وجه النظر والاستدلال
والضروري هو العلم الحادث الذي لا قدرة للعبد على رفعه
مع مقارنته لاحد الحواس كالعلم بالمرئيات والمسموعات
والمذوقات والمشمومات والملموسات والبديهي هو
قريب من الضروري الا انه لم يقترن باحد الحواس وهو
العلم باستحالة المستحيلات كاستحالة اجتماع الضدين وان
الشيء الواحد لا يكون قديما وحادثا او موجودا معدوما في زمن
واحد وان لا واسطة بين الاثبات والنفي والنظري هو صفة
حادثة تتعلق بالمنظور فيه وهو على قسمين علم يحصل باثر النظر
على الاتصال وعلم يحصل بتذكر النظر فالذي يحصل باثر النظر لا يكون
الا كسبا للعبد ابدا والذي يحصل بتذكر النظر تارة يكون كسبا
اذا نظر وتارة يكون ضروريا اهـ من الحاشي على شرح قوله
والصلاح والاصلح للخلق الخ قال في شرح الواسطي مراده بالصلاح

ماضده

ما ضده فساد وبالاصلح ما ضده صلاح الا انه دونه قال
الشيخ قدس سره اذ لو وجب عليه فعل الصلاح والاصلح
للخلق كما تقوله المعتزلة لما وقعت محنة دنيا واخرى ولما وقع
تكليف بامر ولا نهي وذلك باطل بالمشاهدة اهـ قال بعضهم
ولا يخفى ان مرادهم الاصلح بالنسبة الى الشخص لا بالنسبة الى
الكل من حيث الكل كما ذهب اليه الفلاسفة في نظام العالم
ولذلك سال الاشعري استاذه ابا علي الجبائي عن ثلاثة اخوة
عاش احدهم في الطاعة واحدهم في الكفر والمعصية والاخ
مات صغيرا فقال يثاب الاول ويعاقب الثاني ولا يثاب
الثالث ولا يعاقب فقال الاشعري ان قال الثالث يا رب
هلا اعمرتني فاصلح وادخل الجنة كما دخل اخي المومن فاجابه
الجبائي بان الرب يقول له كنت اعلم انك لو عشت لفسقت
فدخلت النار فقال الاشعري له فان قال الثاني يا رب لم لم
تمتني صغيرا حتى لا اعصي فلا ادخل النار كما امت اخي
فبهت الجبائي اهـ قوله ورؤية الخلق لله عز وجل في الاخرة
اي من افراد الممكن رؤية الخلق له تعالى في الاخرة ورؤيته على ما
يليق به تعالى من غير جهة ولا جرمية ولا تحيز لانه تعالى موجود
وكل موجود يصح ان يرى بالبصر فالله سبحانه وتعالى يصح ان
يرى بالبصر واستدعا الرؤية للمرئي والجهة والتوسط بين
القرب جدا والبعد جدا انما هو عادي يقبل التخلف اصلا و
ليست الرؤية بانبعاث شعاع يتصل بالمرئي حتى تستحيل رؤيته
جل وعز لاستحالة الاتصال والشعاع به تعالى اذ لو كانت الرؤية
باتصال شعاع لزم ان لا يرى الراي الا مقدار حدقته كيف وهو ينكشف

لدائ في نظرة واحدة اضعاف ذاته اضعافا لا تحصر لها بحيث
يقطع انه لا يمكن انه ينفصل شعاع يتصل منه بشيء منها والروية
عند اهل الحق لا تستدعي عن جهة ولا مقابلة وانما تستدعي مطلق
محل تقوم به وليست بانبعاث الاشعة من العين ولا يمتنع
منها قرب ولا بعد ولا حجاب كثيف اهـ سنوسي قوله
ودليل حدوث العالم بفتح اللام ويجمع على عوالم كخاتم بفتح التاء وخواتم
بكسر التاء وكلما كان على هذا الوزن يكون مفرده مفتوحا وجمعه مكسورا
صرح به بعض شراح الالفية قوله البرهان هو احد الخ اقول
البرهان مشتق من البره الذي هو القطع لان العرب تقول برهت
العود اي قطعته ولا شك ان البرهان يقطع حجة الخصم ويفحمه وقيل
مشتق من البره الذي هو البياض لان العرب يقولون المراة
البرها اي البيضا ولا شك ان البرهان يبيض القلب ويصفيه
من الجهل وقيل مشتق من البرهة التي هي البينة ولا شك
ان البرهان يبين الحق على ما هو عليه ويظهره والبرهان
والدليل بمعنى واحد على القول بترادفهما واما على القول
بتباينهما فالبرهان اخص والدليل اعم وبيانه ان تقول
البرهان يشترط فيه ثلاثة شروط وهي ان يكون مركبا قطعيا
عقليا بخلاف الدليل لانه يكون مركبا وغير مركب ويكون قطعيا
وظنيا ويكون عقليا ونقليا اهـ بجيجي ثم قال ايضا ويقال
هنا الدليل ونفس الدليل ووجه الدليل والوجه الذي يدل منه
الدليل فالدليل هو العالم ونفس الدليل حدوثه ووجه الدليل
افتقاره الى محدث والوجه الذي يدل منه الدليل هو استحالة
وجود الصنعة من غير صانع فاشار الى الدليل ونفس الدليل

ووجه

ووجه الدليل بقوله بحدوث العالم واشار الى الوجه الذي
يدل منه الدليل بقوله لانه لو لم يكن له محدث الى اخره اهـ اعلم
ان الحجة العقلية التي هي نوع من نوعي مطلق الحجة فقال على
خمسة انواع وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر
والسفسطة ودليل الحصر كما قال التبريزي عقلي وذلك
لانه لا يخلو اما ان يكون مفيدا او غير مفيد فان كان غير مفيد
فهو عبث اذ لا عبرة به وان كان مفيدا لا يخلو اما ان يكون
للتصديق او لغير التصديق فان كان مفيدا لغير التصديق
كالتخييل والتعجب سمي ذلك شعرا وان كان مفيدا للتصديق
لا يخلو اما ان يكون تصديقا جازما او غير جازم فان
كان تصديقا غير جازم سمي ذلك خطابة وان كان تصديقا
جازما لا يخلو اما ان يتعين كون ذلك التصديق حقا او لا
يتعين فان لم يتعين لا يخلو اما ان يعترف به عموم الناس
والزم الخصم ودفعه لمقدماته سمي ذلك جدلا واما ان
لا يعترف به عموم الناس سمي ذلك مشاغبة وان اعتبر ذلك
التصديق حقا سمي ذلك برهانا وان لم يعتبر كونه حقا سمي
ذلك سفسطة ولا زائد على ذلك اهـ وجعلها البيضاوي في
الطوالع اربعة انواع البرهان والخطابة وسمى الامارة
ايضا والمغالطة ودليل الحصر فيها هو ان يقال الحجة العقلية
لا تخلو اما ان تتركب من مقدمات قطعية او من مقدمات
ظنية او شبيهة باحدهما فان تركب من مقدمات قطعية
سمي برهانا وان تركب من مقدمات ظنية سمي ذلك خطابة
وامارة وان كانت شبيهة باحدهما سمي ذلك مغالطة اهـ منه

شرح الجامي قوله الا من مقدمات يقينية وفي كلام غيره يقينيات
واليقينيات ستة اقسام اوليات وتسمى بديهيات وهي ما يجزم
به العقل بمجرد تصور طرفيه كقولنا الواحد نصف الاثنين فحصل
اليقين به بادنى وهلة يعني اول ما ينطق به الانسان يحصل له
اليقين بلا تامل وكذلك الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وتسمى
حسيات وهي ما يجزم به العقل بواسطة الحس كقولنا الشمس
مشرقة والثلج بارد ومجربات وهي ما يجزم به العقل بواسطة التكرار
مرار الكثيرة بحيث يقطع العقل بان ذلك ليس على سبيل الاتفاق
كقولنا شراب السكنجبين والسقمونيا يسهل الصفراء او يسكنها
فهذا حصول يقين بالتجربة وحدسيات وهي ما يجزم به
العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع مصاحبة القرائن
كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس وهذا حصل له اليقين
بالتخمين يعني ان الانسان تخمن في نفسه حتى يحصل له اليقين
كما تقول العامة حصل له اليقين بالتخمين وهو احسن عند اهل العلم
ومتواترات وهي ما يجزم به العقل بواسطة حس السمع وواسطة
حاضر في الذهن وذلك ان يخبر عن محسوس يمكن وقوعه كقولك
محمد رسول الله ادعى الرسالة وظهرت المعجزة على يده وهذا حصل له
اليقين بالتواتر وقضايا قياساتها معها وهي ما يجزم به العقل
بواسطة حاضر يتصور معها كقولك الاربعة منقسمة بمتساويين
وكل منقسم بمتساويين فهو زوج ينتج الاربعة زوج هذا حصل
به يقين بواسطة حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين
هنا في العدد فنقول الرؤية طلبها موسى بشهادة القرآن وكل ما
طلبه موسى فهو جائز بشهادة العصمة اذ المعصوم لا يطلب شيئا الا

ولا واجبا ينتج الرؤية جائزة وال في الرؤية للعهد والمعهود
رؤية موسى وامثاله لله تعالى ولو كانت رؤية مو[illegible]
واجبة او مستحيلة لما طلبها موسى عليه الصلاة والسلام قوله
يقينية احترز به عن الظنية كما اذا قلت هذا قول ابي العباس
المرسي حق ينتج هذا حق وهو ظني لان ابا العباس ليس بمعصوم
وان كان وليا وهذا كله اذا كان البرهان مركبا من مقدمتين
فقط اما اذا كان مركبا من ثلاث مقدمات او اربع فلا يكون
الا قطعيا مثال ذلك النباش اخذ المال خفية وكل اخذ للمال
خفية فهو سارق وكل سارق تقطع يده بدلالة والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما هذا البرهان مركب من ثلاث
مقدمات قطعية اهـ من شرح الجامي مع تخليص في بعض التركيب
قوله فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا الخ لانه يلزم من نفي
اللازم نفي ملزومه ويترتب على هذا الضابط معرفة ما يرد عليك
من امثاله قوله لو لم يكن قديما الخ وايضا ان ما صدق بالملزوم
الملازم وما صدق باللازم لازم وقوله لو لم يكن قديما ملزوم وقوله حادثا
لازم وبيان الملازمة ان الشيء لا يخلو اما ان يكون قديما او حادثا
فاذا انتفى كونه حادثا وهو اللازم انتفى لو لم يكن قديما وهو
الملزوم ولم يصرح بنفي اللازم لانه معلوم من الكلام ومثل
ذلك جار في سائر ما سياتي من امثاله كقولنا لو لم يكن باقيا
لم يكن قديما لكن عدم كونه قديما محال لما سبق فعدم كونه باقيا
محال فوجب ان يكون باقيا ومن القواعد العقلية المجمع عليها بين
جميع الفرق ان ما ثبت قدمه استحال عدمه اهـ من شرح الحفيد
قوله لو امكن ان يلحقه العدم الخ اقول انما قال لو امكن ولم يقل لو لحقه

بدل امكن لنفي ما يتوهم من انه لو قال لو لحقه العدم لانتفى عنه
القدم لتوهم ان امكان لحوق العدم قبل حصوله لا يستلزم
نفي القدم وتوجيه ذلك ظاهر ويوخذ مما سياتي قوله لكون
وجوده حينئذ يصير اه جايزا بيان للملازمه بين المقدم
والتالي في الشرطيه واشاره الى ان اللزوم ليس بينا لانه
بواسطتين كون الوجود حينئذ جايزا وكون الجايز لا يكون الا
حادثا اه نماوي قوله والجايز لا يكون وجوده الا حادثا ان
قلت لم لم يقل والجايز لا يكون الا حادثا باسقاط لفظ وجوده قلنا
لو قال ذلك لدل كلامه على ان كل جايز حادث ولا يصح ذلك
اذ لا يثبت الحدوث الا لمن حصل في الوجود واما الجايز الذي
لم يرد الله وقوعه كايمان ابي لهب وابي جهل مثلا وكوجود افراد
كثيره للشمس خارجا او جبل من ذهب فليست بحادث
وان كانت جايزه وعلى هذا فبين الحادث وكل من الجايز والممكن
عموم مطلق والجايز اعم لانفراده بنحو ايمان ابي لهب مما لم تتعلق
الاراده بوقوعه فانه يقال عليه جايز وممكن ولا يقال عليه حادث
لعدم دخوله في الوجود الخارجي دون الذهني اذ لا يقول به اهل
السنه قوله كيف وقد سبق استفهام على وجه الاستبعاد مشوب
بالتعجب والانكار والمقصود من الاستفهام انكار نفي التعجب عنه
قوله واما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلانه لو ماثل
شيا منها الخ اشارة الى قياس استثنائي ذكرت شرطيته
وطويت استثنائيته واقيم مقامها جملة وذلك محال والاصل
لكنه ليس بحادث فلا يماثل شيا منها او اشاره الى قياس
اقتراني مركب من شرطيه وحمليه وهي قوله وذلك محال والاشارة

كونه حادثا وعلى هذا فليس كل ما بعد القدم من البراهين اشاره
الى قياس استثنائي كما ادعاه بعضهم نماوي قوله لان كل شيئين
بيان للملازمه بين المقدم والتالي في شرطية هذا القياس
وهو قوله لو ماثل شيا منها لكان حادثا اه نماوي قوله فلانه
لو احتاج الى محل الخ صفة اشارة الى قياس استثنائي مركب
من شرطيه متصله مذكوره واستثنائيه مطويه لم يذكر ما
يقوم مقامها من علتها استثني فيها نقيض التالي فينتج
نقيض المقدم اه نماوي قوله للزوم عجزه اشاره الى بيان
اللزوم بين المقدم والتالي في الشرطية المذكوره ولا يخفى ان
مطالب الوحدانيه ثلاثة وظاهر هذا الدليل انما ينفي ان
يكون معه شريك مماثل له في الوهيته لكنه عند التامل يصلح
لاثبات الثلاثة اما اثبات وحدة الذات ووحدة الصفات
ووحدة الافعال بمعنى نفي الكم المتصل فلانها لو تركبت من
جزئين فاكثر لقامت صفة القدره المتعلقه بالممكن اما
بكل منهما او بمجموعهما وكل مستحيل فيلزم العجز واما وحدة الصفات
بمعنى نفي الكم المنفصل عنها فانه يجب لها عموم التعلق كما اشار
اليه الشارح بقوله وبيان ذلك انه قد تقرر بالبرهان
عموم قدرته وارادته وحينئذ لو تعددت للزم العجز فيتعذر
الفعل هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام وليتامل فقد خفي على
اقوام وبهذا يعرف ان قول المصنف الشرح فلو كان ثم موجود الخ
مراعاة للظاهر وقوله بعد تعين وجوب وحدانيته مولانا جل وعز في ذاته وفي
صفاته وفي افعاله نظر لما تضمنه الدليل بالتامل فناسبت اطراف الكلام
وانتج الدليل المراد والمرام نماوي قوله عند تعلق تلك القدرتين الخ هذا اشارة

الى برهان التوارد وايضاحه ان الالهين اذا اراد ايجاد مقدور معين فوقوعه ان كان بقدرة كل منهما لزم ما ذكر وان كان بقدرة احدهما لزم الترجيح بلا مرجح لان المقتضي للقادرية ذات الاله وللمقدورية الممكن فنسبة الممكن الى الالهين المفروضين على السوية من غير رجحان فلا يقال يجوز ان يقع مثل هذا المقدور بلزوم المحال ويقع بهما جميعا لا بكل منهما فيلزم المحال الا انا نقول الاول باطل للزوم عجزهما لان المانع من وقوعه بهما عدم وقوعه باحدهما وكذا الثاني لان المفروض استقلال كل منهما بالقدرة والارادة اه تماري قوله فيما لا ينقسم كالجوهر الفرد اي فيما لا يقبل الانقسام الذي هو ان القسم بوجه ما لا فعلا ولا وهما ولا فرضا لا فعلا كالكسر لصلابته والقطع لصغره ولا وهما لعجز الوهم عن تمييز طرف ولا فرضا من العقل مطابقا للواقع اذ العقل يعجز عن الحكم بالانقسام لاستلزامه انقسام ما لا ينقسم في نفس الامر والا فالعقل قد يفرض المحال والفرق بين الوهم وفرض العقل ان الثاني لا يتوقف في القسمة بل يقدر على تقسيم بعد تقسيم من غير انتهاء الى حد يجب وقوفه عنده بخلاف الاول الذي هو الوهم فانه يتوقف في القسمة لانه لا يدرك الا المعاني الجزئية المتادات من طرق الحواس وما لا تدركه الحواس لا يدركه اه تماري قوله وذلك يستلزم انتفاء الحوادث الخ الاشارة الاولى الى ما تقدم من برهان التمانع والثانية الى التزام الاستحالة المفهوم من يستلزم قال بعضهم فان قلت لم لا يجوز ان ينقسم العالم بينهما قسمين فيكون احدهما قادرا على احد القسمين والاخر على الاخر فلا يلزم التمانع والجواب انه قد تقرر قبل استحالة التناهي في مقدورات الله تعالى ومراداته فيستحيل هذا الفرد الذي ذكره في السؤال راجع الكبري قوله وبهذا تعرف ان مراد الشارح بهذا

وجود

برهان

برهان التمانع ويقال برهان التطارد وهو المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وتقريره انه لو امكن التعدد لامكن التمانع بان يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه ولو امكن التمانع لامكن احد التمانعين المستحيلين لذاتهما اعني اجتماع الضدين وعجز احد الالهين وامكان الممتنع لذاته محال التحقيق وليس هذا الدليل اقناعيا خلافا للسعد على العقائد النسفية فانظر حواشيه وعبارة السنوسي في الكبرى وبهذا الدليل يعني دليل التمانع يستدل على انه تعالى هو الموجد لافعال العباد ولا تاثير لقدرتهم الحادثة فيها بل مقارنة لها وانما قلنا بوجود قدرة مقارنة لافعال العباد لا تاثير لها فيها لما نجده من الفرق الضروري بين حركة الاضطرار وحركة الاختيار وعن تعلق القدرة الحادثة بالمقدور ومقارنته له في محلها من غير تاثير عبر اهل السنة بالكسب وهي متعلق التكليف الشرعي فبطل اذن مذهب الجبرية وهو انكار القدرة الحادثة والقدرة التي نفيها من جحد الضروري ومذهب القدرية وهو ان العبد يخلق افعال نفسه على وفق ارادته بالقدرة التي خلقها الله تعالى الخ ما ذكره ثم قال ولكن ان العبد مجبور في قالب مختار اه باختصار قوله واما برهان وجوب اتصافه بالقدرة والارادة الخ الاربعة اعترض على هذا الدليل بانه لا يفيد الا ان للحوادث موجدا واما اثبات هذه الصفات الاربع الثبوتية له تعالى وزيادتها على الذات كما هو المدعى فلا فقد انكرها الفلاسفة وذهبوا الى انه لا يوصف الا بالسلوب كما قال الشيخ وقد جمع الشيخ هذه الصفات الاربع في برهان واحد لاتحاد اللازم على نفي كل واحدة منها وهو نفي وجود شيء من الحوادث وتوقف وجود نفي الحوادث عليها لاختصاصها بتوقف وجود الحوادث عليها فيعم على الاوصاف الاول وهو اتحاد نفيها في اللازم اه تماري

قوله وامارهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام فالكتاب والسنه والاجماع
الخ قال العلامه الجزيني في شرحه على هذا الكتاب يحتمل ان يكون
الشيخ اطلق البرهان هنا على الدليل على سبيل المجاز لعدم التركيب
وكونه نقليا والبرهان لا يكون الا عقليا مركبا قطعيا والعلاقه
بينهما افادة الدليل القطعي ما يفيد البرهان ويحتمل ان يكون اشار
الى الدليل المركب واطلق عليه البرهان حقيقه ونظمه ان يقال الصفات
التي هي السمع والبصر والكلام دل على ثبوتها لله تعالى الكتاب والسنه
والاجماع وكل ما دل على ثبوته الكتاب والسنه والاجماع فهو واجب له تعالى
فهذه الصفات واجبه له تعالى الصغرى ظاهره من تصفح الكتاب
والسنه والاجماع وبيان الكبرى ثبوت القطع بما دل عليه الكتاب والسنه والاجماع
واتى بالدليل القطعي بما دل عليه الكتاب وهو قوله لو لم يتصف بها الخ
تقويه للدليل النقلي واخر عنه لضعفه ببيان الملازمه ان القابل للشيء لا يخلو
عنه او عن مثله او عن ضده وبيان الاستثنائيه انعقاد الاجماع على
تنزيهه تعالى عن النقص اهـ قوله فالكتاب والسنه والاجماع قيل الاولى
الاستدلال بالاجماع لان في الاستدلال بالكتاب والسنه والاجماع
شبه مصادره هكذا قال بعضهم وكان مراده بشبه المصادره الاستدلال
بالشيء على نفسه لكن لو سلم فهو ظاهر بالنسبه للكتاب ولكن
لا نسلم ذلك لانا المستدل به هو الالفاظ الحادثه والمستدل عليه
هو الصفه القديمه القائمه بذاته تعالى ولم يتحد الدليل والمدلول حتى
يلزم المصادره بالاستدلال بالشيء على نفسه اهـ تاودب
قوله وايضا لو لم يتصف بها لاتصف باضدادها الخ بيان الملازمه
ان كل حي قابل الصفه لا يخلو عن الاتصاف بها او مثلها او ضدها
لان القبول نفسي وكل حي قابل لهذه الصفات بدليل امتناع اتصاف
الموتى بها وصحة اتصاف الاحيا بها فالمصحح الحياه وهو لازم للحياه فيلزم قبول

31

اتصافه بها الخ تاودي قوله والسنه احاديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم الخ من الاحاديث قوله صلى الله عليه لاناس حين جاز
عليهم وجدهم يستغيثون ويدعون الله جهرا ايها الناس اربعوا
على انفسكم انكم لا تدعون اصم ولا اعمى ولا ابكم ولا غائبا وانما تدعون
من هو سميع بصير متكلم وهو معكم اينما كنتم اهـ من شرح الجامع
قوله وذلك نقص الخ يعني وهو لا يليق بالمعبود بل هو محال
عليه كما ذكره الشيخ قال الله تعالى وتلك حجتنا اتيناها ابراهيم على قومه
وقد الزم عليه الصلاة والسلام اباه الحجه بقوله يا ابت لم تعبد
ما لا يسمع ولا يبصر فافاد ان عدمهما نقص لا يليق بالمعبود ولا
يلزم من قدمهما قدم المسموعات والمبصرات كما لا يلزم من قدم
العلم قدم المعلومات لانها صفات قديمه يخلق الله تعالى تتعلقا
بالحوادث ولا يقال ان معنى سميع بصير عليم لانه لا يلزم منه كما قال
ابن بطال التسويه بالاعمى الذي يعلم ان في السما مبصرات لا يراها
وبالاصم الذي يعلم ان في الناس اصواتا ولا يسمعها فقد صح ان سميعا
وبصيرا بمعنى عليم اي يعلم الاشيا بعلمه القديم اهـ تاودي ملخصا
قوله فلانه لو وجب عليه تعالى شيء منها الخ اقول وهنا دخلت على متبني
فتصيرها استثنائيه منفيين فتقول فيه لو حرف امتناع لامتناع
امتنع انقلاب عين الجائز لامتناع قلب الحقيقه عين الجائز لامتناع
قلب الحقيقه قلب حقيقه واجب او مستحيل اهـ فجيجي قوله
وذلك محال لانه قلب الحقايق قال الجامعي في شرحه قلب الحقايق
وانقلاب الحقايق محال لفرض الجائز واجبا او مستحيلا محال اما الدليل
على استحالة قلب الحقايق فلان القلب اذا كان واجبا لزم ان لا يتصف
بالذات بالصفه التي تقوم اكثر من زمان واحد ويلزم تبدلها الوجود

واذا كان جايز الزم افتقاره الى تخصيص والحال التي هي الحقيقة لا تكون مفعولة اذ لا توصف بالوجود ولا بالعدم اذ لا يخصص بالوجود الامكان معدوما قبل الوجود ولا تخصص لعدم الامكان موجودا بعد عدم اه **قوله** واما الرسل فيجب في حقهم الخ سكت عما يجب في حق الانبيا غير الرسل للقول بالترادف لا من حيث ان معرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم اما على القول بعدم الترادف فيجاب عنه بان معرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم اه بخاوي مع بعض تصرف قال الشهاب الرملي في شرحه على الزبد يجب على المكلف اعتقاد ان الله تعالى ارسل الرسل من البشر الى البشر مبشرين لاهل الايمان والطاعة بالثواب والجنة ومنذرين لاهل الكفر والعصيان بالعقاب والنار لتبليغ الرسالة وبيان ما انزل اليهم مما يحتاجون اليه من امر الدين والدنيا ولاقامة حجة الله تعالى على خلقه قال تعالى ولو انا اهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك من قبل ان نذل ونخزى وقال تعالى رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وبدونهم لا يمكن الوصول الى معرفة الله تعالى ولا يصح سلوك الطريق اليه لان العقل لا يستقل بادراك الاحكام الشرعية واحوال القيامة وكما وقع الخلاف في النبي والرسول ترادفا وعموما وخصوصا وقع الخلاف في النبوة والرسالة هل هما صفتان قايمتان بالذات كالعلم والارادة وليستا بصفتين بل هما عبارة عن ايصال خطاب الله تعالى الى النبي والرسول كقولنا في الحكم الشرعي انه ليس وصفا ذاتيا في الشيء وفعل المكلف بل عبارة عن خطاب الشارع بانه حلال او حرام وخالفت الكرامية والمعتزلة في ذلك وقالوا انهما معنيان قايمان بالنبي والرسول بناء منهم على قاعدة التحسين والتقبيح اه ح في المواهب ثم ان النبوة والرسالة ليستا ذاتيتين للشيء اي ليستا جزء الازما لماهية لا ينفك عنه ولا وصفا

ذات اي ولا وصفا لازما للذات بحيث لا ينفك عنها حتى كانت الماهية مركبة منه ومن غيره من الذاتيات بل تخصيص الله تعالى اياه بذلك خلافا للكرامية اه **قوله** اضداد هذه الصفات الخ المراد بالضد هنا الضد اللغوي واما باعتبار الاصطلاح فهي نقايض لصدق حقيقة النقيض عليها فالكذب نقيض الصدق والخيانة نقيض الامانة والكتمان نقيض التبليغ فان قلت الصدق نقيضه لا صدق والكذب مساوله فكيف يقال له عليه نقيض قلت اطلاق النقيض عليها اما حقيقة عرفية عند المتكلمين دون المناطقة او مجاز عندهما على القول بالتوافق الاصطلاحين في اطلاق النقيض على لا كذا فقط وعلى القول بجريان التناقض بين المفردات عند المناطقة وان كان خلافا التحقيق عندهم اذ التحقيق عندهم ان التناقض انما يكون بين قضيتين وهو اختلافهما كيفا لا كما والكيف الايجاب والسلب والكم الكلية والجزئية **قوله** وهو الكذب والخيانة الخ في الحديث كل الخلال يطبع عليه المؤمن الا الخيانة والكذب قاله في الشفا وكذا يستحيل عليهم الجنون والجذام والبرص والعنة والامراض واما ما كان بسيدنا ايوب عليه الصلاة والسلام فليس بجذام وانما هو دماميل واما قوله تعالى في حق يحيى عليه الصلاة والسلام وسيدا وحصورا فسياتي توجيهه قريبا **قوله** كالمرض اي غير المنفر والمتطاول واما العمى فيستحيل عليهم واما ما وقع ليعقوب عليه الصلاة والسلام فانما هو غشاوة على بصره مع بقاء بصره ووجوده وقيل ضعف لبصره وعلى كل من القولين فالبصر موجود وان كان مغطى وضعيفا على الثاني ووجود البصر مناف للعمى

بتوافق

[illegible]

اذ العمى حقيقة عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وخالف في ذلك
الزمخشري واما النسيان باقيا على حقيقته فلا يجوز وصف الانبياء
به وما ورد من سؤال ذي اليدين للنبي صلى الله عليه وسلم حيث سلم
في الرباعية من ركعتين بقوله اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول
الله محمول على السهو وربما يعتذر قليلا على وصف الانبيا بالسهو
او النسيان بمعنى السهو واما النسيان بمعنى السهو فجايز
في حقهم بعد التبليغ لا قبله وحقيقة النسيان زوال صورة
الشيء من الحافظة والمدركة واما حقيقة السهو فزوال
الشيء من المدركة دون الحافظة وقد نظم بعضهم رسمها والفرق
بينهما في ثلاثة ابيات وبينهما باحسن تبيين واثبات بقوله

الفرق بين السهو والنسيان ٭ يخفى على البعض من الانسان
فالاول الزايل عن مدركته ٭ صورته مع البقا في حفظته
والثاني ما يزول عنهما معا ٭ صورته فاحفظ لهذا واسمعا

قوله ونحوه اي نحو المرض النكاح ويجامع كون كل منهما لا يودي الى النقص
بل النكاح فضيلة عظيمة وكثرته فضيلة مطلوبة وعدم القدرة عليه
نقص قال الدلجي في شرح الشفا فان قلت كيف يكون النكاح وكثرته
فضيلة اي من الفضايل وهذا يحيى بن زكريا قد اثنى الله تعالى عليه
بانه كان حصورا اي لا قدرة له على النكاح وهذا نقص والنقص
عليه محال وكيف يثني الله تعالى عليه بالعجز عما يعد فضيلة وهذا
عيسى عليه السلام تبتل من النسا ولو كان عما قررته لنكح فالجواب
ان ثنا الله تعالى على يحيى بانه كان حصورا ليس كما قال بعضهم كان
هيوبا اي جبانا عن النكاح او لا ذكر له بل قد انكر هذا حذاق المفسرين
ونقاد العلما المحققين وقالوا هذه نقيصة لا تليق نسبتها الى الانبيا

وانما

وانما معناه معصوم من الذنوب ان يأتيها فحصور بمعنى محصور كركوب بمعنى
مركوب فكانه حصر عنها فوصفه على هذا متعلق بالذنوب وقيل
حصورا مانعا نفسه من الشهوات فهو من امثلة المبالغة الخمسة
وعليه فحصور بمعنى حاصر نفسه اي مانع كضروب بمعنى ضارب
فوصفه على هذا متعلق بالنكاح وقيل الحصور من لا شهوة له في
النسا والثاني احسن فقد ظهر لك من هذا ان عدم القدرة على النكاح
نقص وانما الفضيلة في منع النفس منه مع وجود القدرة عليه ومنع
النفس عنه ومنعها منه مع توفر القدرة اما بمجاهدة كعيسى او
بكفاية من الله تعالى كيحيى ابن زكريا عليهما السلام فوجود القدرة
عليه اولا ومنع النفس منه فضيلة ثابتة زايدة على الفضيلة الاولى
فلهذا اثنى الله تعالى عليه بها انتهى قلت فتلخص من هذا ان الحصور
المعصوم من الذنوب او المانع نفسه من شهواتها او من لا شهوة
له في النسا او العادم القدرة على النكاح الا ان هذا المعنى الرابع
نقص لا يليق وصف يحيى به ولا الثنا عليه به قوله في قولهم
بالاتحاد اي اتحاد اللاهوت المعبر عنه بالاقانيم الثلاثة التي هي الوجود
والحياة والعلم في الناسوت الذي هو ذات عيسى ويزعمون ان عيسى
نقل عن الجزء البشري واما الجزء الالهي فهو باق به انظر الخاوي قوله
فلانهم لو لم يصدقوا الخ اشار الى قياس استثنائي مركب من مقدمتين
كبرى وصغرى هي استثنائية مطوية رفع التالي فانتج رفع المقدم
وذلك بان تقول لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لكن لا يلزم
الكذب في خبره تعالى فينتج لو لم يصدقوا ونفي النفي اثبات اي فصدقوا
في جميع ما بلغوه عن الله تعالى واما قوله لتصديقه بان تلزم التالي
للمقدم في الشرطية المنفصلة الكبرى قال العلامة البجيجي اذا دخلت

لو علي منفي ومثبت كما هنا صيرت الاستثنائيه المنفي مثبتًا والمثبت
منفيا فلو حرف وجود لامتناع اي وجه صدق الرسل امتناع الكذب
في خبره تعالى اه قال العلامة المامون الاولى ان يقال بدل لزوم
الكذب لزوم عدم الصدق تادبا مع الله تعالى وان كان مودى العبارتين
واحدا اه مع زياده قوله بالمعجزة الخ المعجزة مشتقة من الاعجاز
الذي هو اثبات العجز المقابل لعدم القدرة وقد استعار الاعجاز لاظهار
العجز واسناد المعجزة الى ما هو سبب للاعجاز مجاز عقلي كقولك سورة
معجزة وجعلها اسما له وعلامة وعلما عليه حقيقة عرفيه لا مجاز لغوى
فالتا للنقل من الوصفيه الى الاسميه او للمبالغه وسميت المعجزة معجزة
لتضمنها تعجيزهم عن الاتيان بمثلها قال الامام في الرساله القطاميه
وتسميتها بذلك مجاز لان العجز يتبين بها والمعجز في الحقيقة انما هو خالق
العجز وقد اختلف في التا في لفظ معجزة وحقيقة فقيل للتانيث وللنقل
من الوصفيه الى الاسميه وقيل التا في حقيقة للتانيث والمبالغه كما في علامة
ونسابه وصفين للمذكر واما التا في الملائكة جمع ملك كشمائل جمع شمال
فلتانيث الجمع كما نص عليه الزمخشري في كشافه واما التا في جميع الاعلام
فهي اما لتانيث اللفظ فقط كحمزة وطلحة واما لتانيث اللفظ والمعنى
معا كامنه وخديجه وفاطمة وعايشه واما التا في جميع الاوصاف
فهي للتانيث والفرق معا ولهذا تسمى تاء الفرق والتاء الفارقة لدلالتها
على ذلك كالتا في عالمة وعادلة وصايمه وصالحه وصفين لاعلام واما
التا في فلانه فهي للتانيث لا للفرق وذلك لان فلانة علم على المونث كما ان
فلانا علم على المذكر والقاعدة ان تاء الفرق لا تدخل على الاعلام وانما تدخل
على الاوصاف وقيل التا في فلانة جزء من علم المونث كالزاي من زيد فلا
دلالة لها على شيء اصلا لا تانيث ولا فرقا ولا مبالغة ولا نقلا فافهم ذلك فانه

بنفسها

نفيس جدا قوله وهي امر خارق للعادة مقرون بالتحدي الخ الاوجهم
يكون زمن التكليف فيخرج ما يقع عند ظهور اشراط الساعة وفي الاخرة
وعند انتهاء التكاليف الخوارق فانه ليس بمعجزة لكونه في زمن نقض
العادات وتغيير الرسوم وانما قال امر ولم يقل شيء لشمول الامر
للوجودي والعدمي كعدم احراق النار لابراهيم عليه السلام دون
الشيء فامر جنس والتعريف صادق بكل وجودي وعدمي وخارق
وغير خارق وخارق للعادة فصل مخرج لغير الخارق ومقرون
بالتحدي الذي هو طلب الخارق على صحة دعوى النبوة والرساله فصل
مخرج للخارق للعادة الغير المقرون بالتحدي كالارهاص والكرامة
ويكون زمن التكليف فصل ثالث مخرج لما يكون في غير زمن التكليف
كزمن اشراط الساعة وكالاخرة مثلا لو تحدى شخص زمن الاشراط
بطلوع الشمس من مغربها فطلعت كما تحدى فهذا الطلوع امر خارق
للعادة مقرون بالتحدي الا انه لا يقال عليه معجزة لانه لم يكن في
زمن التكليف وقس على ذلك جميع الخوارق من اشراط الساعة
قوله وكرامة الاولياء الخ يوخذ مما هنا ان الكرامة هي الخارق المقرون
بالعلم والمعرفة والطاعة ما اتخذ الله من ولي جاهل فيخرج بالخارق المقرون
بذلك ما لا يكون مقرونا به فانه يسمى استدراجا كما وقع لفرعون من
الاستدراجات وكمكذبات تكذيب الكذابين وكالاهانة كما روي ان
مسيلمة الكذاب لعنه الله واسمه ثمامة دعا لاعور لتصح عينه العورا
فعميت عينه الصحيحة ويسمى مثل هذا اهانة وقد تظهر الخوارق من قبل
عوام المسلمين تخليصا لهم من المحن والمكاره وتسمى معونة فتلخص
من هذا مع ما سبق ان الخارق للعادة كلي يقال على ستة انواع معجزة
وارهاص وكرامة واستدراج ومعونة واهانة ومعونة اهـ

قال بعضهم

المعجزة للانبياء اه

حـ والمعونة لعوام المسلمين اه

حـ والاهانة لمن كان من الكذابين كفرعون وغيره اه

حـ والاستدراج للظلمة كمسيلمة اه

حـ والكرامة للاولياء اه

تذنيب لو وقت مدعي النبوة وقوع الخارق بزمان يأتي وصح ذلك غير انه
لا يصح منه تكليف من بعث الله بالتزام شرعه فاجزا قبل حصوله لانتفا
المصدق والعلم به الان لكن لو بين الاحكام وعلق التزامها بوقوع
خارق صح عند الامام الفخر الرازي والقاضي ابي بكر الباقلاني وبعد محل
الخلاف في الخارق الموحش دون الموكد ولو تحدى بنطق الجبل او الميت
فنطق كل منهما بتكذيبه هل يعد معجزة نظرا الى حصول النطق المتحدى
به او لا يعد معجزة نظرا الى التكذيب فيهما محل نظر انظر المواقف للعضد
والمقاصد للسعد قوله مع عدم المعارضة بان لا يظهر مثله ممن ليس
بنبي واما من نبي اخر فلا مانع والايمان النبي مساويا ولم تتنزل
منزلة التصديق قوله فلانهم لو خانوا بفعل محرم او مكروه فهو كامره
اشارة الى قياس استثنائي مركب من متصلة كبرى مذكوره واستثنائية ثية
صغرى مطوية رفع التالي فانتج رفع المقدم واما قوله لان الله تعالى الخ
فبيان للزوم التالي للمقدم في الشرطية المتصلة قال العلامة النجمي اذا
لو دخلت لو على مثبتين صيرتهما الاستثنائيه منفيين فلو حرف امتناع
لامتناع فنقول في القياس امتنعت خيانتهم لانقلاب المحرم والمكروه
طاعة اه قوله سوى ما ثبت اختصاصهم به اي كونه مقصورا
عليهم لا يتجاوزهم لا انهم فيه الباء بعد الاختصاص داخلة على المقصور
عليهم كما هو الشايع في الاستعمال اه غادي قوله قل ان كنتم تحبون
الله فاتبعوني قال في الاشارات الالهية احتج به على وجوب متابعة
النبي صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا وانهما منه على الوجوب لانه جعلهما بمحبته
لازمة لمحبة الله عز وجل ومحبة الله تعالى واجبة ولازم الوجوب واجب
فاتباع النبي صلى الله عليه وسلم واجب ثم اتباعه تارة يكون بامتثال امره و
اجتناب نهيه وتارة بموافقته في فعل مثل ما فعل وترك

مثل

مثل ما ترك اه نماوي قوله ورحمتي وسعت كل شيء الخ قال العلامة
الطيبي قوله تعالى قال عذابي اصيب به من اشاء الاية هذا الجواب وارد
على اسلوب الحكيم وقوله ورحمتي وسعت كل شيء كالتمهيد للجواب فسا كتبها
للذين يتقون طلب موسى عليه السلام الغفران والرحمة والحسنة في الدارين
لنفسه ولامته خاصة بقوله واكتب لنا وتعليله بقوله انا هدنا اليك فاجاب به
تعالى انه ليس بان تقييد المطلق ليس من الحكمة بل هذا من شأنه ان يتابع
لمشيتي فان امتك لو تعرضوا لما اقتضت الحكمة تعذيب من باشره لا ينفعهم
دعاوك لهم ورحمتي من شانها ان تعم الخلق صالحهم وطالحهم مومنهم و
كافرهم فتخصيصك امتك تحجير لما هو واسع قال في قوله فساكتبها كالقول
بالموجب لانه عليه السلام جعل العلة الوصف لكونهم تائبين راجعين
من الذنوب اليه في قوله انا هدنا اليك ولما لم يكن الوصف كافيا قرره وضم
معه الوصف بالتقوى وباداء الزكاة والايمان بجميع الكتب المنزلة
وساير الايات ومتابعة النبي الامي حبيبه صلوات الله وسلامه
عليه يعني الذي يوجب اختصاص تجنس معاهدة الصفات المعدوده
لا التوبة مجرده اه نماوي قوله وهو دليل قطعي اجماعا على عصمته
كان الانسب ان يقول على عصمتهم لان الكلام في وجوب الامانة للانبيا
عليهم الصلاة والسلام ولا جرم انهم معصومون من فعل المنهيات
المتعلقة بالجوارح التي هي الجوارح الباطنة كالكفر والغل والحسد والكبر
والريا الى غير ذلك والمتعلقة بالجوارح الظاهرة التي هي الاعضاء الظا هرة
واما الكبائر فللاجماع على انهم معصومون منها مطلقا اي عمدا وسهوا
قبل النبوة وبعدها وكذا في تبليغهم الوحي التناول واما الصغائر فاما
بعد النبوة فالاصح انهم معصومون منها عمدا وفي السهو قولان والاصح
جوازه والحق الذي نعتقده وندين الله تعالى به انهم معصومون من جميع

المعاصي صغيرها وكبيرها بل وعما ليس بمعصية اصلا كالمكروهات
والمباحات واما ما يفعلونه بمجرد الشهوة بل الانبيا لا تكون افعالهم
الا على التقرب والامتثال والاستعانة وجميعهم على طاعة الله تعالى
والعصمة لغة المنع واصطلاحا ملكة نفسانية تمنع من الفجور والخالق
وقيل صفة توجب امتناع عصيان موصوفها ومن ثم امتنع اتصاف غير
النبي والملك بها اذ الحكم بالامتثال انما هو لهما لا لغيرهما ورد بان
المختص بالنبي والملك انما هو وجوب العصمة ولا يمتنع عروضها لغيرهما
وقال بعضهم العصمة هي المنع من الذنب مع جواز الوقوع فالانبيا معصومون
وكذا الملائكة والاوليا محفوظون قال ابن عطية في تفسيره في الكلام
على قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا امة مسلمة
لك وارنا مناسكنا وتب علينا انك انت التواب الرحيم اقول انهم
معصومون من الجميع وذكر ما حاصله ان التوبة في قوله صلى الله
عليه وسلم اني استغفر الله واتوب اليه في اليوم سبعين مرة توبة
تقرب برجوعه من كمال الى كمال بسبب تزايد علومه واطلاعه على
ما لم يكن اطلع عليه من قبل وقد وافق امام الحرمين الاستاذ على منع
تصور المعصية منهم وان خالف في موضع في تصور الصغاير مع انها
لم تقع انظر ابن الحاجب قوله واما دليل جواز الاعراض البشرية
عليهم الخ المراد بالدليل هنا البرهان لان المصنف كثيرا ما يطلقه عليه
فهو من اطلاق العام وارادة الخاص وخصه بالذكر دون التعمية
اما تفننا واما فرقا بين الواجب والجايز وال في الاعراض للعهد
المعهود الاعراض التي لا تودي الى نقص في مراتبهم العلية كما وقع
مع نوع التصرف قوله اما التعظيم اجورهم الخ هو جواب عن سوال
مقدر كان سائلا سأله قايلا ما فائدة وقوع الاعراض البشرية

بالانبيا

فيه ان حرف الجر يتعلق بالتسلي او التنبه دون القسمين الاولين صح

بالانبيا قال مجيبا الاربع فوايد فصلها بقوله اما التعظيم اجورهم
الخ اه فيجي قوله باعتبار احوالهم لان العاقل اذا نظر واعتبر
في احوال الانبيا عليهم الصلاة والسلام حصل له التسلي والتصبر
والتنبه وانما لم يتعلق حرف الجر بالقسمين الاولين لما يلزم
عليه من تعليل فعل الله تعالى في الاول وهو تعظيم اجورهم وتعليل
احكام الله تعالى في الثاني وهو التشريع فيلزم على هذا ان المولى
جل وعز لا يعظم اجورهم ولا يشرع الاحكام الا اذا نظرت فيكون
نظرك شرطا في ذلك وذلك باطل بدليل ان المولى اعظم اجورهم
وشرع الاحكام قبل وجودك فضلا عن نظرك جل فعل المولى وحكمه
عن ان يعلل بالعلل نسأله سبحانه وتعالى ان يوفقنا في القول
والعمل وان يعصمنا من الزيغ والزلل وان يثبتنا على الايمان عند
حلول الاجل بجاه سيدنا ومولانا محمد الذي نسخت شريعته
جميع الشرايع والملل وفاق وساد كل نبي ومرسل وعلى اله وصحبه
ذوي المجد الاجل اه فيجي قلت والذي يظهر لي تعلق حرف الجر
بكل من الاربعة من غير لزوم محذور ما ذكره الفيجيجي من التعليل غاية الا
مشاهدة وقوع الاعراض بهم دليل على جوازها وانها غير ممتنعة
الوقوع وغير واجبة الوقوع ثم وقوع هذه الاعراض المشاهدة
الجايزة بهم لاحد امور اربعة او بكلها وكل منها ليس الا بسبب اعتبار احوالهم
في الدنيا فالتعظيم باعتبار احوالهم وما عطف عليه كذلك وحينئذ فلا
يلزم من تعظيم الله اياهم باعتبار احوالهم ان تكون باعتبار احوالهم
علة لتعظيم الله اياهم لان تعظيم الله اياهم سابق على اعتبار احوالهم
واعتبار احوالهم مسبوق والعلة تدور مع معلولها وجودا وعدما فلا بد
من مقارنتها لمعلولها فهنا لا مقارنة فلا تعليل فليتامل قوله الدنيا

مراد

جيفة قذرة الخ نظير هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم الدنيا
ملعونة ملعون ما فيها الا ما ابتغي به وجه الله تعالى اي مبعدة عن
رضاه الا ما ابتغي به وجه الله تعالى وهو ما كان منها مرضيا له وهذا الحديث
اخرجه الطبراني عن ابي الدردا والترمذي وابن ماجه عن ابي هريرة وصححه
الحافظ السيوطي وقال الحافظ المنذري اسناده لا باس به قوله
لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها جرعة ماء
اي لو كان للدنيا شرف عند الله قدر جناح بعوضة ما اتى الكافر ادنى شيء
منها لان الكافر عدو الله فيستحق العذاب في العاجل والآجل ولكن
الله اخر عذابه ليوم لا ريب فيه ولم يحرمه النعم الدنيوية لحقارتها
بالنسبة لجلايل النعم الاخروية فان قلت اذا كانت الدنيا لا تزن
عند الله جناح بعوضة فلم خلقها قلت خلق الدنيا فعل من افعال الله تعالى
وافعاله تعالى لا تعلل يخلق الله ما يشا وحاصل هذه الاحاديث الدلالة
على ذم الدنيا قال في فتح الباري اعلم ان مثل اهل الدنيا مثل
قوم ركبوا سفينة فانتهوا الى جزيرة معشبة فخرجوا لقضاء الحاجة
فحذرهم الملاح من التاخر فيها وامرهم ان يقيموا بقدر حاجتهم وحذرهم
ان تقلع بالسفينة ويتركهم فبادر بعضهم فرجع سريعا فصادف خير
الامكنة واوسعها واستقر فيه وانقسم الباقون فرقا الاولى استغرقت
في النظر الى ازهارها المونقة وانهارها المتدفقة وثمارها الطيبة و
اطيارها المطربة وجواهرها ومعادنها ثم استيقظ فبادر الى السفينة
فتلقى مكانا دون المكان الاول فنجا في الجملة الثانية كالاولى لكنها
اكبت على تلك الجواهر والثمار والازهار ولم تسمح نفسه بتركها فتشاغل
بجميع ما قدر عليه منها وحمله فوصل الى السفينة فوجد مكانا اضيق من الاول
ولم تسمح نفسه برمي ما استصحبه منها فصار مثقلا به ثم لم يلبث ان

ذبلت

ذبلت تلك الازهار ويبست تلك الثمار وهاجت الرياح فلم يجد
بدا من القا ما استصحبه حتى نجا بحشاشة نفسه الثالثة
ولجت في تلك الغياض وغفلت عن وصية الملاح ثم سمعوا نداه بالرحيل
فوجدت السفينة قد سارت فبقيت بما استصحبته في البر حتى هلكت
الرابعة اشتدت بها الغفلة عن سماع النداء وسارت السفينة
فتقسموا فرقا فمنهم من افترسته السباع ومنهم من تاه على وجهه
حتى هلك ومنهم من مات جوعا ومنهم من نهشته الحيات قال
فهذا مثل اهل الدنيا في اشتغالهم بحظوظهم العاجلة وغفلتهم عن
عاقبة امرهم ثم ختم ذلك بان قال وما اقبح من يزعم انه صار عاقلا
وهو يغتر بهذه الاحجار من الذهب والفضة والهشيم من
الازهار والثمار مع علمه وتحققه بانه لا يصحبه شيء من ذلك بعد
الموت قوله وتجمع معاني هذه العقايد كلها قول لا اله
الا الله محمد رسول الله اقول المراد بالجمع الدلالة اي ويدل
على معاني هذه العقايد دلالة التزامية قول لا اله الا الله اي قول
بقول لا اله الا الله وهو لا اله الا الله والا فمعنى لا اله الا الله المطابقي
ثبوت الالهية لله ونفيها عما سواه وقيل معناها المطابقي ثبوت
الالوهية لله فقط واما دلالتها على نفي الالوهية عمن سواه
فتضمنية على الاول والتزامية على الثاني ويتفرع على القولين
تركيب المعنى وبساطته هذا ما ظهر لي في هذا المحل مع قبول الفكره
ومن اراد المزيد على ذلك فعليه بكتب المحققين كالسعد والسنوسي
واما اعرابها فكما قال العلامة القسطلاني في شرح البخاري فلا نافية
للجنس واله اسمها مركب تركيب مزج كاحد عشر وفتحته فتحة بنا عند
الجمهور وفتحة اعراب عند الزجاج لان اسمها عنده منصوب لفظا

فاتبلت

لامحلا وخبرها محذوف اتفاقًا تقديره موجود والا حرف استثنا والله
مرفوع على البدلية من الضمير المستتر في الخبر وقيل مرفوع على الخبرية
للا وعليه جماعة ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني يفيد قصر الصفة
على الموصوف لا العكس لان الاله معنى الوصف فان قيل لم قدم النفي على
الاثبات فقيل لا اله الا الله ولم يقل الله لا اله الا هو قلت ليواطئ اللسان
القلب لان الانسان اذا نفى ان يكون ثم اله غير الله سبحانه بلسانه وكان
انه فرغ قلبه مما سوى الله تعالى فيكون نفى الشريك عن الله تعالى بالجوارح
الظاهرة والجوارح الباطنة اه ملخصًا قوله اذ معنى الالوهية
استغنا الاله عن كل ما سواه الخ اقول معنى الالوهية مركب من امرين
اعني استغنا الاله عن غيره عمومًا وافتقار غيره اليه عمومًا كما يوخذ
من كلام العلامة السكتاني ولا يدرك معنى الالوهية الا بعد ادراك معنى
الكلمة المذكورة وهو اثبات الالوهية لله ونفيها عما سواه كما يوخذ
من كلام النمادي مع بعض تصرف قوله فمعنى لا اله الا الله لا مستغنى عن
كل ما سواه الخ مستغنى بالبنا على الفتح كما في غالب النسخ ولو نصب
ونون لرسم بالالف بعد اليا وعليه فلعله يجعل الجار والمجرور متعلقا
بالخبر المحذوف لا بالاسم حتى يلزم ان يكون مطولا اه نمادي قوله
كل ما عداه الخ هو بمعنى ما سواه وانما عدل عنه لقبح تكرار اللفظ قوله
اما استغناؤه تعالى الخ قد يقال وجه تقديم الاستغنا على الافتقار هو ان
الاول فعله والثاني وصف فعله اولا لان ~~الاستغنا على الافتقار~~ معظم
التنزيهات التي هي من باب التخلية بالخا المعجمة يوخذ من الاول ومعظم
المعاني التي هي من باب التحلية بالحا المهملة توخذ من الثاني والتخلية
مقدمة على التحلية واصل المقدم مقدم فقدم الاستغنا على
الافتقار انظر السكتاني قوله فهو يوجب له تعالى الوجود الخ اي

يستلزم وجوده تعالى لا يقال ان الشي قد يكون غنيا عن الفاعل ومعدومًا
فمن اين يستلزم الاستغنا الوجود وانا نقول لو لم يكن تعالى موجودًا
لكان معدومًا اذ لا واسطة بينهما لكن التالي باطل فالمقدم
مثله وبالجملة فيجب له تعالى وجوب الوجود اذ لم يكن تعالى واجب الوجود
لزم ان يكون جايزه فيلزم افتقاره او ممتنعه فيلزم عدم العالم
كيف وجد وجودًا لا استفتاح له ولا بعده قوله ويوخذ منه الخ
اي يوخذ منه جزء معنى الالوهية الاول الذي هو استغنا الاله عن كل ما
سواه تنزهه تعالى عن الاغراض وانما قال المص يوخذ ولم يقل يوجب
لانه اصطلح حيث بين اندراج العقايد في الاستغنا والافتقار على ان
يعبر في جانب الواجب بقوله يوجب وفي جانب الجايز بقوله يوخذ ولتعلم
ان المندرج في الاستغنا احد عشر صفة واحدة نفسية وهي
الوجود واربعة سلبية وهي القدم والبقا والمخالفة للحوادث والقيام
بالنفس وثلاثة معاني وهي السمع والبصر والكلام وثلاثة معنوية
وهي كونه سميعًا وبصيرًا ومتكلمًا والمندرج في الافتقار الذي هو
الجزء الثاني من معنى الالوهية في الصفات العشرين الواجبة الثبوت
لله والمعرفة للمكلف كما هو مقرر في اذهان الاعيان قوله والغرض
الذي تنزه الله تعالى عنه الخ انما استحال عليه تعالى الغرض لان الغرض
العلة الباعثة على الفعل فيلزم على ثبوته له تعالى ان تكون افعاله
معللة وهو محال تنزه الله تعالى عنه يفعل الله ما يشا لا يقال ان اللام
للتعليل في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فيلزم عليه
ان يكون فعله تعالى معللا لانا نقول اللام هنا للصيرورة لا للتعليل
فهو من باب الاستعارة التبعية خلافًا للمعتزلة القايلين بتعليلها
اه من شرح الجامع مع بعض تصرف قوله فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم

القدرة الخ اقول اعلم ان كل ما يدخل تحت الافتقار من الصفات يدخل تحت
الاستغنا الا الوحدانيه وحدوث العالم الا ان الاستغنا قد يعقل
بدونهما وكل ما يدخل تحت الاستغنا من الصفات يدخل تحت الافتقار
الا السمع والبصر والكلام لعدم توقف ايجاد الحوادث عليها قوله
عموم القدرة الخ افتقار كل ما سواه الخ فهو يستلزم وجوب عموم تعلق كل
من هذه الثلاثة اذ لو لم يعم تعلقها لا انتفى عموم الافتقار كما يوخذ
من ذلك من كلام العلامة السكتاني قوله يوجب له ايضا الوحدانية
اقول فاعل يوجب ضمير يعود الى الافتقار الذي هو ثاني جزئي معنى الالوهية
كما مر غير مرة من ان معنى لا اله الا الله لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر
اليه كل ما عداه الا الله فدلالتها على الاستغنا والافتقار معا مطابقة
ودلالتها على احدهما في ضمن الكل تضمنية وانظر هل دلالتها على ما يدخل
تحت احدهما من الصفات تضمنية ام التزامية لان الوحدانية داخلة
تحت الافتقار دخول اللزوم بمعنى ان الافتقار يستلزم الوحدانية
لا يفتقر اليه كل ما سواه الا من كان واحدا لا شريك له في ملكه هذا ما ظهر لي
في هذا المحل وبهذا تفهم تخليط التماوي في هذا المحل ولهذا اعدلنا
عن نقل كلامه ولو مع التصرف فيه قوله ويوخذ منه ايضا حدوث العالم
اقول الضمير في منه يعود الى الافتقار الذي هو ثاني جزئي معنى الالوهية
وايضا مصدر آض اذا رجع اي كما ان افتقار الكاينات اليه تعالى
يوجب له الحياة وعموم القدرة والارادة والعلم كذلك يوخذ منه حدوث
العالم الذي هو مجموع الكاينات لما تقدم مع بعض تفرق في عبارته
قوله باسره اي باجمعه اذ الاسر في اللغة هو الحبل الذي يربط به الاسير
فاذا ذهب يقال ذهب باسره اي باجمعه وهو كناية عن شمول الحدوث
لكل فرد من افراد العالم وقد تبرع الشيخ بقوله ويوخذ منه ايضا حدوث

على مذهب الاصوليين
محل نظر والظاهر
انها التزامية

العالم

العالم باسره كما قال السكتاني لانه ليس من العقايد بل من ادلتها التي
تبنى عليها ولذلك لم يعدها منه اولا وانما ذكرها في دليل الوجوب
اه قوله كيف وهو الذي يجب الخ قال ما انما زاد هنا يجب دون ساير
المواضع لوجود الخلاف فرد بذلك ~~على من قال بالوجوب~~ على المخالف اه تامل
قوله قد عرفت بالبرهان ان ما ثبت قدمه استحال عدمه الخ اقول
مراده بالبرهان برهان البقا اذ مقتضاه استلزام القدم للبقا وان
ما ثبت قدمه وجب بقاؤه فلو انتفى قدمه او لحقه العدم لكان ممكنا ولو
كان ممكنا لكان وجوده عن عدم وذلك معنى الحدوث لكن الحدوث في
حق القديم محال فامكانه كذلك فلحوق العدم له محال فينتج القديم لا
يلحقه عدم وهو ايضا لا يسبقه فلو كان العالم قديما لا استغنى عن
الاله كيف والاله يفتقر اليه كل ما سواه بشهادة الكلمة المشرفة اه
السكتاني على شرح المصنف قوله ويوخذ منه ايضا ان لا تاثير الخ الضمير
في منه عايد على الافتقار الذي هو ثاني جزئي معنى الالوهية اي يوخذ
من افتقار كل ما سواه اليه عدم تاثير شي من الكاينات في امر ما وهذا
المعنى داخل في الوحدانية وانما اعاده زيادة بيان لما ذكره من التفصيل
في مذهب الطبايعيين ومن تبعهم قوله من الكاينات اقول الكاينات
جمع كاينة وهي الذات المكونة ويحتمل ان يكون جمع الكاين وهو الشي
المكون الذي وقع عليه التكوين وذلك الجمع نحو اصطبل واصطبلات
والمراد بالكاينات ما لا يعقل من الاسباب العادية ولذلك جمعها بالالف
والتاء دون الواو والنون لان قياسه الاول قوله كل ما سواه عموما
وعلى كل حال اقول عموما مصدر في محل الحال وعلى كل حال معطوف عليه تقديره
ذا عموم وكاينا على كل حال او تقول عموما بمعنى عاما فان قلت ما صاحب
الحال قلت كل من قوله كل ما سواه ولا يصح ان يكون من الضمير المضاف اليه

سوى لفظ لا يصح ان يعمل فيه المضاف نعم يصح ان يكون من ما لان المضاف
الذي هو كل يصح الاستغنا عنه بالمضاف اليه اهـ السكتاني قوله
عموما وعلى كل حال ابتدا وانتها او عموما في الذوات وعلى كل حال في الصفات
او عموما فيما كان سببا عاديا لوجود غيره كالما والطعام والنار في
السكين والثوب ونحو ذلك وعلى كل حال فيما ليس سببا عاديا لوجود
غيره كالسموات والارضين او المراد في الوجود والعدم قال الشيخ
اقدار او عموما في الازمان وعلى كل حال في اقتران الاسباب بمسبباتها
وحال عدم اقترانها قال رايت منسوبا للشيخ السنوسي انه سئل
عن قوله عموما وعلى كل حال فاجاب عن قوله عموما في الذوات وعلى كل حال
في الصفات اهـ كما في قوله فذلك محال ايضا اقول جملة ذلك محال قيل
جواب اما وقيل جواب ان الشرطية والفا رابطة للجواب بالشرط وقيل جواب
لكل منهما وقيل جواب لاحدهما وجواب الاخر محذوف دل عليه المذكور قاله
الشيخ ابو الحسن واما قوله لفظا فلم يتقدم ما يعود عليه لفظا الا تقدير
في قوله ان قدرت شيئا من الكائنات يوثر بطبعه والمعنى ان ذلك اللازم
انما يلزم ان قدرت ان شيئا من الكائنات يوثر بطبعه وذلك محال بالكلية
لما عرفت قبل من وجوب افتقار كل ما سواه اليه واما ان قدرت ان
شيئا من الكائنات يوثر بقوة اودعها الله تعالى فيه فذلك محال ايضا لان
ذلك محال لان قدرته يوثر بطبعه والمراد بالطبع الذات وبالقوة الصفة
قوله وبهذا بطل مذهب القدرية لم يتعرض الشارح لمذهب
الجبرية وهو انكار القدرة الحادثة والافعال كلها موجودة عندهم بالقدرة
القديمة فقط من غير مقارنة لقدرة حادثة ولا خفا في بطلان هذا المذهب
لما فيه من جحد الضروري وقوله مباشرة او تولدا الحقيقة المباشرة وجود
فعل الحيوان الاختياري في محل قوته وحقيقة التولد وجود حادث عند مقدور

[illegible]

لحادثة

لحادثة كما وجد من افعال الحيوان اختيارية في محل قوته وحقيقته لحركاته صح
وسكناته وقيامه وقعوده ومشيه وجريه فهو مخترع له تولد
اي بواسطة اختراع حركات في محل قدرته وتختلف اثار التولد عندهم
باختلاف قوة العصب والاعضا وضعفها انظر شرح المقدمات والحاصل
ان المذاهب التي ينبغي ان تذكر في هذا المحل خمسة مذهب اهل
السنة ومذهب القدرية ومذهب الجبرية ومذهب الفلاسفة
ومذهب الطبايعيين والمرضي منها مذهب واحد وهو مذهب اهل
السنة قوله والنار تحرق ونحو ذلك الخ اقول اي نحو ذلك الثوب يستر
العورة ويقي الحر والبرد والدوا يشفي من الدا الى غير ذلك وقوله مما لا
ينحصر وقوله كقصته مع ولده اسماعيل اقول هذا مبني على القول بانه
وضع المدية والاصح الذي عليه المحققون انه لم يضعها على حلقه وانما
نزل الفدا قبل الوضع والقصة معلومة في التفاسير فالتراجع سورة
الصافات قوله فقد بان لك تضمن الخ المراد بالتضمن التضمن
اللغوي وهو افهام الكلمة معنى اعم من ان يكون ذلك المعنى معنى الكلمة
المطابقي او جزء معناها او خارجا عن معناها لا التضمن المنطقي
الذي هو التضمن الكل لجزئه ويطلق التضمن ويراد به دلالة اللفظ
على جزء مسماه بحيث ان دلالة هذه الكلمة على المعاني الثلاثة جزء
مفهوم الالوهية فدلالة الكلمة على الاستغنا والافتقار مطابقة
وعلى احدهما تضمنية وعلى ساير العقايد مما دخل تحت الخ بين التزامية هيئته صح
قوله وتتبع كلام بالاستقرا يشهد له الخ بيان ذلك انه صرح بدخول
احدى عشرة من الواجبات تحت قوله فهو يوجب الخ وفي ضمنها احد عشر
مستحيلا وصرح بالجايزات بقوله يوخذ منه ايضا الخ ولا يخفى ما بقي
قوله بساير الانبيا اي بقيتهم من السور الذي هو البقية ومنه

الحديث اخترابعا او فارق سايرهن اي باقيهن ويحتمل ان يراد بسايرن جميع
لان ساير يستعمل بمعنى جميع على الصحيح خلافا لمن انكره وعلى هذا
يحمل الثاني فيدخل نبينا صلى الله عليه وسلم دون الاول ومعنى الايمان
بالانبيا التصديق بوجودهم والصحيح ان لا يتعرض لعددهم لقوله
تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصصهم عليك وان كان عددهم
ورد في الحديث فقد ضعفه بعضهم وصححه بعضهم لكن قال الشهاب
الرهلي في شرحه على الزبد وقد روى ان عدد الانبيا مائة الف واربعة
وعشرون الفا وقيل مايتا الف واربعة وعشرون الفا وان عدد ١٢٤٠٠
المرسلين منهم ثلاثمايه وثلاثة عشر وقيل اربعة عشر وقيل خمسة عشر
والمذكور منهم في القران باسمايهم الاعلام ثمانية وعشرون نبيا
وقال بعضهم لم يخص عدد الانبيا ولا الرسل لقوله تعالى منهم من قصصنا
عليك ومنهم من لم نقصص عليك انه قلت وقد استخرج بعضهم عدد المرسلين
من اسم محمد بالتولد ثلاث مايه وخمسة عشر واستخرج عدد الانبيا منه
ايضا بان ضرب مربع عدده بالجمل الصغير وهو اربع مايه في المايات
والعشرات من عدد الانبيا المرسلين وجعل الاحاد للخلفا الاربع
والقطب فافهم ذلك وقد اطلعت على رساله في خصوص ذلك للشيخ عبد
المعطي المالكي وكذلك بعض شراح الشيخ خليل كالشبرخيتي
والملائكة اقول الملائكة جمع ملك واصل ملك ملاك نقلت فتحة الهمزة
الى اللام وحذفت الهمزة تخفيفا لالتقاء الساكنين والدليل
على ذلك عودها في الجمع والجمع يرد الاشيا الى اصولها كالتثنية والتصغير
والتفصيل واما التا في الملايكة فلتانيث الجمع كما نص عليه الزمخشري في
الكشاف والملايكة عند اهل الحق اجسام لطيفة نورانية لهم قوة
التشكل والتبدل قادرون على افعال شاقة بل عباد مكرمون لا يعصون

الله

الله ما امرهم ويفعلون ما يومرون مواظبون على الطاعات معصومون
من المخالفات لا يوصفون بذكورة ولا انوثة ولا ياكلون ولا يشربون ولا
ينامون مكلفون بالاصول دون الفروع قوله والكتب السماوية نسبة
الى السما وذلك ليسموها على غيرها من الكتب ولارتفاعها عنهم ولنزولها
من السما مع الملك قوله واليوم الاخر الخ المراد باليوم الاخر يوم
القيامه وهو من وقت الحشر الى ما لا يتناهى او الى ان يدخل اهل الجنة
الجنة واهل النار النار وسمي بذلك لانه اخر الايام المحدودة وقيل
سمي يوم القيمه باليوم الاخر لانه لا ليل بعده وقيل لانه اخر ايام الدنيا
وما قبلها من الليالي اخر ليالي الدنيا ولا ليل بعده قوله والحوض اي
حوضه صلى الله عليه وسلم الذي يعطاه يوم القيمة ماؤه اشد
بياضا من اللبن واحلى من العسل وابرد من الثلج وحافتاه من
الزبرجد وريحه اطيب من ريح المسك وكيزانه من الفضة عدد
نجوم السما وزوايا متساويه وعليه خلفاؤه الاربع رضوان الله
عليهم اجمعين وان من بغض واحدا منهم لم يسقه الاخر وهل هو مختص
بنبينا صلى الله عليه وسلم ام لكل نبي حوض المعتمد ان المختص به انما
هو الكوثر الذي يصب من مائه في حوضه ولذا امتن الله تعالى عليه
به في التنزيل بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر الخ واما
الحوض فليس مختص به اذ قد ورد ان لكل نبي حوضا كما رواه الترمذي
واخرج ابن ابي الدنيا بسند صحيح عن الحسن قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان لكل نبي حوضا وهو قايم على حوضه بيده عصى يدعوا
اليه من عرفه من امته الحديث وهل الحوض قبل الميزان ام الميزان قبل الحوض
خلاف والصحيح ان الحوض قبل الميزان والمقام يقتضيه فان الناس
يخرجون عطاشا من قبورهم وحكي عن بعض السلف ان الحوض يورد بعد



الصراط قوله والشفاعه الخ ال في الشفاعه للعهد والمعهود
الشفاعة العظمى والافقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم له خمس
شفاعات ويؤيده ان الشفاعه متى اطلقت فالمراد بها العظمى
ويحتمل ان تكون ال للجنس فيشمل كل شفاعه من تلك الشفاعات
قوله والصراط الخ اختلف في رسمه فقيل جسر ممدود من شعر على متن
جهنم يرده الاولون والاخرون وقيل شعرة من شعر اهداب مالك
خازن النار وان الجنه وراءه يمر الناس عليه بحسب اعمالهم فمنهم
الناجي وهو من زادت حسناته على سياته او استويا او تجاوز الله تعالى
عنه ومنهم الساقط وهو من رجحت سياته على حسناته الا ان يتجاوز الله
فالساقط من الموحدين يعذب ما شاء الله ثم يخرج والناجي من له
تبعات وحسنات توازنها او تزيد عليها فيؤخذ من حسناته ما يعدل
تبعاته فيخلص منها واختلف في القنطرة التي بين الجنة والنار التي يحبسون
عليها حتى يقتص لبعضهم من بعض فقيل هي من تتمة الصراط وهي طرفه
الذي يلي الجنه وقيل انهما صراطان وبهذا الثاني جزم القرطبي وهل
الصراط قبل الحوض او بعده خلاف فذهب قوم الى ان الحوض قبل الصراط
وذهب اخرون الى العكس وقيل هما حوضان احدهما في الموقف قبل الصراط
والاخر داخل الجنة وكل منهم يسمى كوثرا وفيه نظر لان الكوثر داخل الجنه وماؤه
يصب في الحوض ويطلق على الحوض كوثر لكونه يمد منه فغاية ما يؤخذ من
كلام القرطبي ان الحوض قبل الصراط فان الناس يردون الموقف عطاشا
فيرد المومنون الحوض ويتساقط الكفار في النار بعد ان يقولوا ربنا
عطشنا فترفع لهم جهنم كانها سراب فيقال لهم الا تردون فيظنونها
ما فيتساقطون فيها اهـ من الفتح مع نوع تصرف قوله والميزان الخ قال
بعض العلماء لم اقف الى الان على كاشف ماهية الميزان ولا على جوهره

من اي الجواهر هو كالراقف على انه موجود الان او سيوجد لكن في كلام القرطبي
ما يدل على ان احدى كفتيه من نور والاخرى من ظلمه وهي لوزن الاعمال
ووزن الاعمال انما يكون بعد الحساب وحكمة الوزن كما قاله البجوري فينبغي ان
يكون بعد المحاسبه لتقدير الاعمال والوزن لاظهار مقاديرها ليكون الجزاء
بحسبها واختلف هل الميزان واحد كما يدل عليه قوله تعالى ونضع الموازين
القسط ليوم القيامه وقوله تعالى فاما من ثقلت موازينه فهو في عيشة
راضيه واما من خفت موازينه فامه هاويه خلاف والذي عليه الاكثرون
انه واحد له لسان وكفتان وعبر عنه بلفظ الجمع تفخيما اهـ لنا ومعنى بعض
قوله واستحالة فعل المنهيات الخ عطف على استحالة الكذب فهو من باب
عطف العام على الخاص فلا يحتاج لنكته ويجوز رفع استحالة الكذب عطفا
على وجوب وجره عطفا على صدق وحينئذ فيجوز رفع وجر استحالة فعل
المنهيات فالاستحالة العامة مانعه للاستحالة الخاصه رفعا وجرا وغير
ذلك ليشمل برهانا الامانه والتبليغ معا لان ضد كل منهما فعل منهي عنه
قوله من عقايد الايمان الخ العقايد جمع عقيده وهي ماخوذه من العقد
الذي هو الشد والربط واللزوم ولا شك ان هذه عقايد شديدة
مرتبط بعضها ببعض والمراد بالعقايد معرفة احكام الحكم العقلي الثلاثة التي
هي معرفة ما يجب في حق الله تعالى ورسله وما يستحيل وما يجوز واما اضافة العقايد
المراد بها معرفة هذه الاحكام الثلاثة الى الايمان لان معرفة هذه الثلاثه
في حق الله ورسله هي نفس الايمان على مذهب الاشعري فمن لم يعرفها فليس
بمومن او لانها ملزومة للايمان والايمان لازم لها فيكون الايمان حديث
النفس التابع لتلك المعرفه لهذه الثلاثة في حقهما على كلام القاضي ابو بكر
الباقلاني فيلزم من معرفة هذه الثلاثة معرفة الايمان ومن نفيها نفي الايمان
ويلزم على ذلك ان تكون الاضافه بيانيه عند الاشعري ومن اضافة الملزوم الى

والسما رفعها ووضع الميزان او متعدد
كما يدل عليه قوله تعالى ونضع الموازين

المراد

اللازم عند القاضي وقال امام الحرمين وجماعة معرفة هذه الثلاثة
هي نفس العقل فمن لم يعرف هذه الثلاثة فرحمهما فليس بعاقل بدليل ان
الانسان اذا اوصى بثلث ماله للعقلاء فلا يصرف الا لمن عرف هذه الاقسام
الثلاثة واما من لم يعرفها فلا تصرف له ولا يستحق شيئا اهـ من شرح الجزائري
قوله لا اله الا الله الخ اي بجزء الكلمة الدال على ثبوت اسناد الرسالة لمحمد
نبينا صلى الله عليه وسلم وليس دالا على ثبوت الالوهية له كما اثبتت
النصارى لعيسى وامه عليهما السلام بدليل قوله تعالى أأنت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين من دون الله قال سبحانك الآية وقد سال الصاحب
ابن عباد القاضي عبد الجبار عن قوله تعالى واذ قال الله يا عيسى ابن مريم
أانت قلت للناس فقال هل في النصارى من يقول ان مريم اله فقال هذا على
سبيل الالتزام لانه يلزمهم من مقتضى قولهم في عيسى ان يقولوا في مريم
اهـ نمادي قوله ولعلها الخ اقول انما لم يجزم بهذا المعنى لاحتمال ان يكون ثم
علة اخرى لم تظهر له ولانه امر متعبد به لا يعقل وعدم جزمه قدس الله
سره حسن ادب منه اذ الجزم بما لم يقم عليه دليل شرعي تجاسر على غيبه
تعالى وقد سئل العلامة السنوسي رضي الله تعالى عنه عن وجه ترك التثنية
في قوله ولعلها فاجاب رضي الله عنه بان الضمير عايد على مجموع الكلمتين بتاويل
الكلمة من باب تسمية الكل باسم جزئه وانما ثنى فيما سبق لانه في مقام
تفصيل ما يندرج تحت كل كلمة وافرد هنا بالتاويل المذكور للتنبيه على ارتباط
احدى الكلمتين بالاخرى في ترجمة الايمان وانه لا يحصل الا بمجموعهما ولا ينتفع
بالايمان باحديهما دون الاخرى فصارتا في شريطة حصول الايمان بهما
كالكلمة الواحدة قال وبالجملة فقد عبرت في كل مقام بما يناسبه اهـ فيجيجي
وقال العلامة الفيجيجي لا شك انه تادب رضي الله عنه بعدم جزمه بمراد الشارع ع
عليه الصلاة والسلام لان كل كلمة من كلامه صلى الله عليه وسلم بحر لا ساحل له

لانه

لانه خص بجوامع الكلم ولذلك قال ولعلها اي على ما اظهره الله تعالى له
اي لما كانت هذه الكلمة مختصرة مشتملة على ما ذكرناه من العقايد
جعلها الشارع المجازي وهو محمد صلى الله عليه وسلم او الحقيقي وهو
المولى جل جلاله وعلا ترجمة اي علامة على ما في القلب من الاسلام اي
من الايمان لان الاسلام محله اللسان ظاهرا والايمان محله القلب باطنا
وانما اطلقه عليه مجازا بناء على انهما متباينان واما على انهما مترادفان
فلا كلام والايمان على القول بالتباين اخص من الاسلام قوله على ما في
القلب الخ القلب مشترك بين معان فيطلق تشريحا على الحجمة الصنوبرية
المخروطة الشكل وعبارة علماء التشريح القلب مخروط صنوبري قاعدته
في وسط الصدر الى الجانب الايسر احمر رماني من لحم وليف وغشاء صلب
اهـ ويطلق على العقل ومنه قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب
اي عقل ويرادفه الجنان والبال والخلد ومنه قوله تعالى لهم قلوب لا يعقلون
بها ويطلق على الروح والنفس على القول بترادفهما والمراد به هنا
الروح وسمي القلب قلبا لتقلبه وقيل لتقلبه بين الروح والجسد
ويقال على انواع قلب مشروح وقلب مذبوح وقلب مجروح وقلب مطروح
فاما القلب المشروح فهو قلب المومن لقوله تعالى افمن شرح الله صدره للاسلام
فهو على نور من ربه وقوله تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام
والصدر في الايتين كناية عن القلب والاسلام هو الايمان والايمان
محله القلب واما القلب المذبوح فهو قلب الكافر لانه مذبوح بغلاف
سيف اللعنة وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم فقليلا ما يومنون
واما القلب المجروح فهو قلب المنافق المطبوع عليه بطابع الكفر
المجروح بسيف البعد عن حضرة الايمان ذلك بانهم امنوا ثم كفروا فطبع
على قلوبهم فهم لا يفقهون واما القلب المطروح فهو قلب المرتد لانه

والانسان سمي لنسيه والقلب لتقلبه خـ
ومنه قول
وما سمي الانسان الا لنسيه
ولا القلب الا انه يتقلب اهـ

بيان
الكفر

مطروح في بحر الخسارة والخسران ولا ترتدوا على ادباركم فتنقلبوا خاسرين
اه من شرح الجامعي قوله من الاسلام الخ اقول انما عبر بالاسلام
دون الايمان الذي هو من متعلقات القلب بناء على ترادفهما كما مر
وسياتي ما يوضح ذلك اشد ايضاح قوله وظاهره ان النطق شرط
لا شطر الخ هو احد قولين في المسئلة وعبارة شرح الزبد والجمهور على ان
النطق بالشهادتين على القادر عليه شرط لاجراء الاحكام على المومنين
في الدنيا من الصلاة والصوم والمناكحة والتوارث فيكون غير داخل في
مسمى الايمان او شطر وجزء منه فيكون داخلا في مسماه قولان ذهب
جمهور المتكلمين الى اولهما وعليه فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه
لا لعذر ولا لاباء بل اتفق له ذلك فهو مومن عند الله غير مومن شرعا
وكان ايمانه كايمان اهل الكتاب فان عندهم التصديق دون الاقرار
يعرفونه كما يعرفون ابناءهم ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه فهو
مومن شرعا غير مومن عند الله وكان ايمانه كايمان المنافقين اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله الاية اما المعذور فمومن في الدارين
واما الابي فكافر في الدارين وهذا القول اوفق باللغة والعرف وذهب
كثير من الفقهاء الى ثانيهما والزمهم الاولون بان من صدق بقلبه فاخترمته
المنية قبل اتساع وقت الاقرار بلسانه يكون كافرا وهو خلاف الاجماع
على ما نقله الرملي وغيره لكن يعارض دعوى الاجماع قول صاحب الشفا
الصحيح انه مومن مستوجب للجنة حيث اثبت فيه خلافا وخرج بالقادر
على النطق العاجز عنه لخرس او سكتة او اخترام منية قبل التمكن
من النطق فانه مومن صحيح لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم فتبين
لك بهذا معنى قوله وظاهره ان النطق شرط لا شطر لجعله اياها جزءا

على

من الايمان ولو كانت شطرا لكان ما حصل في القلب بعض الايمان وجزءا
منه وما حصل في اللسان كذلك فيكون الايمان مجموعهما وقد قال العلامة
التلمساني فان قلت كيف جعل الاسلام من اعمال القلب مع انه من اعمال
الجوارح الظاهرة اخذا من تفسير قوله عليه الصلاة والسلام الاسلام
ان تشهد ان لا اله الا الله الحديث فالجواب ان يقال ليس المراد بالاسلام
في كلام الشيخ الاسلام الشرعي المذكور في الحديث بل المراد الاسلام اللغوي
الذي هو الاستسلام والانقياد والاذعان بالقلب بامتثال اوامره
واجتناب نواهيه قوله فعلى العاقل الخ انما اتى بعلى المتعلقة بالوجوب
تحضيضا منه وحثا على الاكثار من ذكرها دون وجوبها لان الاكثار
من ذكرها مستحب ولم تجب الا مرة في العمر وما زاد على ذلك فهو سنة
اه فيجي قوله ما لا يدخل تحت حصر الخ المراد ما لا يحيط به علم وهذا
حق بالنسبة لعلمنا واما بالنسبة لعلم الله تعالى فيدخل لانه تعالى احاط
بكل شيء علما قوله اجتنا يعني عن اجتنا الا من نجيه وبهذا اجاب
المصححين شغل عن ذلك قوله ناطقين بكلمتي الشهادة عالمين
بها الخ [illegible] فيه اشارة الى الدخول في الجزئين المعلومين عند المحدثين
واشار بقوله ناطقين ليدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعلم
ان لا اله الا الله دخل الجنة او ان الاول في حق من يستطيع النطق والثاني
في حق من لا يستطيعه قوله كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون
الخ اقول ضمير الخطاب لله تعالى وضمير الغيبة للنبي صلى الله عليه وسلم ثم الذكر وتركه الذي
عنه بالغفلة كل منهما يتعلق بالله تعالى وبالنبي صلى الله عليه وسلم فكان الاقسام
اربعة لكنه ذكر الله تعالى اكتفى عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم بدليل واكتفى
في الاسجاع بمحمد والغفلة عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم اكتفى عن الغفلة
عن ذكر الله تعالى بدليل المشاهدة ولما كان ذكر الله اكثر من ذكر محمد صلى
الله عليه وسلم

والغفلة عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم اكثر من الغفلة عن ذكر الله
ايضا المصلاة بالاكثر من ذكر الله والغفلة عن ذكر محمد فان قيل ما الحكمة
في ذكر الغافل دون الساكت مع ان الساكت اعم واكثر افرادا من الغافل قلنا
انما خص الغافل بالذكر لكثرة وروده في الكتاب والسنة وكلام العرب
دون الساكت ولان الغافل يذكر للذم والساكت للمدح الذين كذبوا
باياتنا وكانوا عنها غافلين اي ناسين عن الحق منهمكين في اللذات مشغولين
في الشهوات وكثيرا ما يطلق اسم الغافلين في الكتاب والسنة على هذا المعنى
فان قلت يحتمل عود الضمير من على الله تعالى لانه الذي يوصف بكثرة الذكر
والغفلة عنه ويكون من باب الالتفات من الخطاب الى الغيبة قلنا
لا يخفى ذلك وان كان محتملا لان هذا مقام لا يصلح لان يكون مقام
الالتفات فيما يظهر فان قلت ما معنى تابيد الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بما ذكر مع ان الصلاة الصادرة من المصنف صلاة واحدة وهي
غير موبدة قلنا المراد تابيد ثمرة الصلاة التي هي الرحمة اهـ من حاشية
الازهرية للشنوالي رحمه الله تعالى ثم بعض تصرف قوله فمنها الاتصاف بالزهد
قال في الاحيا الزهد ينقسم الى فرض وهو الزهد في الحرام والى نفل وهو
الزهد في الحلال وعن بعضهم ان الزهد لا يكون الا في الحلال اهـ قال ابن الملقن
والزهد في الشبهات الظاهر وجوبه لانه قد يوقع في الحرام واجتنابه واجب
ووسيلة الواجب واجبة اهـ وفي فتح الباري وقيل قصر الامل حقيقة الزهد
وليس كذلك بل هو سبب لان من قصر امله زهد ويقابل قصر الامل طول الامل
وله لوازم وفروع تتولد عنه منها الكسل عن الطاعة والتسويف بالتوبة
والرغبة في الدنيا والرغبة عن الاخرة والقسوة في القلب لان رقته وصفاه
انما يكونان بذكر الموت والقبر واهواله واهوال يوم القيامة والثواب والعقاب
تقول وكلت امري الى فلان اي الجاته اليه واعتمدت فيه عليه ووكل فلان

فلانا اي استكفاه امره ثقة بكفايته والمراد بالتوكل هنا اعتقاد ما دلت
عليه الايه وهي قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وليس المراد
به الاعتماد على ما ياتي من المخلوقين وترك التسبب لان ذلك يجر الى ضد ما يراد
من التوكل وقد سئل الامام احمد عن رجل جلس في بيته او في المسجد وقال لا اعمل
شيا حتى ياتيني رزقي فقال هذا رجل جهل العلم فقد قال صلى الله عليه وسلم
ان الله جعل رزقي تحت ظل رمحي وقال لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق
الطير تغدو خماصا وتروح بطانا فذكر انها تغدو وتروح في طلب الرزق
ثم قال وكان الصحابة يتجرون ويعملون في نخيلهم والقدوة بهم متاكدة اهـ من
فتح الباري وقال ابو القاسم القشيري التوكل محله القلب واما الحركة بالظاهر
فلا تنافيه اذا تحقق ان الكل من قبل الله تعالى فان تيسر شي فبتيسيره عز وجل
وان تعسر شي فبتقديره والدليل على مشروعية الاكتساب حديث ابي
هريرة رضي الله عنه يرفعه افضل ما اكل الرجل من كسبه وكان داود عليه السلام
ياكل من كسبه كما قال تعالى وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من باسكم
فهل انتم شاكرون واما قول القايل كيف تطلب ما لا تعرف مكانه فجوابه
انه يفعل الكسب الماموربه ويتوكل على الله تعالى فيما يخرج ويبرز عن قدرة
الله تعالى مثلا يشق الارض ويبذر الحب ويتوكل على الله تعالى في انباته
بلوما ورد في الاحاديث الشهيرة المومن القوي خير واحب الى الله تعالى
من المومن الضعيف وفي كل خير احرص على ما ينفعك ولا تعجز فان
غلبك امر فقل قدر الله تعالى وما شا الله فعل واياك واللو فان
اللو يفتح عمل الشيطان اهـ من فتح الباري لكن العلامة سيدي عبد
العزيز الديريني في كتابه المسمى بالروضة الانيقة في بيان الشريعة
والحقيقة اراد بالمومن القوي المكتسب واراد بالضعيف العاجز عن
الكسب فان المكتسب يستغني عن الناس والمستغني قوي والعاجز

وانزال الغيث عليه وتحصيل السلعة ونقلها
ويتوكل على الله تعالى في القاء الرغبة في قلب من يطلبها
منه بل ربما كان التكسب واجبا كالقادر على الكسب
يحتاج عياله الى النفقة فمتى ترك ذلك كان
عاصيا اهـ من فتح الباري قوله ولا يعترض
على الاحكام بالعلة اقول دليل عدم الاعتراض

عن الاكتساب محتاج والمحتاج ضعيف وارشد بقوله احرص على ما ينفعك ولا تعجز
اكتسب ولا تكسل فان فاتك امر مع الاجتهاد فارجع الى الحقيقة وقل كذا
قدره هكذا ينبغي ان يصنع في امور الدنيا يسعى فيها على العوائد امتثالا
للامر وهو بباطنه معتمد على التقدير والحكم فان اعطى شكر وان منع
سلم وصبر وفي الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تحاج موسى وادم
فقال موسى انت ادم ابو البشر خلقك الله بيده واسجد لك ملايكته و
اسكنك جنته فاغويت الناس واخرجتهم من الجنة فقال ادم عليه السلام
انت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه تلومني على ما قدر
علي قبل ان اخلق فحج ادم موسى اي غلبه وقد قال بعض العلما في قوله
تعالى حكاية عن المشركين لو شا الله ما اشركنا هذا كلام حق اريد به
باطل فلا يقبل منهم لانهم لم يقولوه توحيدا ولا تسليما وانما قالوه ردا
للامر والاصرار على المخالفة وادم عليه السلام قال ذلك تايبا من ذنبه
راجعا الى ربه نادما على ما سلف فاحتجاجه في الحكم مقبول وذلك
كعاص من ذنبه تاب ثم عيره انسان بذنبه بعد توبته ورجوعه الى حالة
الصلاح فاحتج بالحكم والقضاء والقدر فان ذلك مقبول شرعا بعد الخروج
من المعصية لا حالة التلبس بها كقول المشركين لو شا الله ما اشركنا
حال تلبسهم بالشرك وتحاج في الحديث بفتح اوله وتشديد اخره واصله
تحاجج بجيمين واختلف العلما في زمن هذا الاحتجاج فقيل يحتمل انه
في زمن موسى ارسل الله له ادم معجزة له وكلمه وكشف له عن قبره فتحدثا
او اراه الله روحه كما ارى النبي صلى الله عليه وسلم ارواح الانبيا ليلة
المعراج او اراه الله اياه مناما ورؤيا الانبيا وحي ولو كان يقع في بعضها
ما يقبل التعبير كما في قصة الذبيح او كان ذلك بعد وفاة موسى فالتقيا
في البرزخ او لما مات موسى فالتقت ارواحهما في السما وبذلك جزم ابن

عبد

عبد البر والقابسي ووقع في حديث عمر لما قال موسى عليه السلام انت ادم
قال له من انت قال انا موسى وان ذلك لم يقع في الدنيا وانما يقع في الاخرة
والتعبير عنه في الحديث بلفظ الماضي لتحقق وقوعه وذكر ابن الجوزي ان
احتمال التقائهما في البرزخ واحتمال ان يكون ذلك في غيره ضرب مثل والمعنى
انهما لو اجتمعا لقالا ذلك وخص موسى بالذكر لكونه اول نبي بعث بالتكاليف
الشديدة فان هذا وان احتمل لكن الاول اولى قال وهذا مما يجب الايمان
به لثبوته في خبر الصادق وان لم يطلع على كيفية ذلك فليس باولى مما يجب
علينا الايمان به وان لم نقف على حقيقة معناه كعذاب القبر ونعيمه
وحيث ضاقت الحيل في كشف المشكلات لم يبق الا التسليم وقال ابن
عبد البر مثل هذا عندي يجب فيه التسليم ولا يوقف فيه على التحقيق
لانا لم نؤت من جنس هذا الا قليلا قوله واراد بالعجايب الخ
اعلم الكرامات الخ اقول الكرامات للاوليا كالمعجزات للانبيا واوليا الله
تعالى هم العارفون بالله بحسب الامكان المواظبون على الطاعات المجتنبون
للمعاصي المعرضون عن الانهماك في اللذات والشهوات وكراماتهم ثابتة
متفاوتة كتفاوت معجزات الانبيا حتى قال بعضهم ما جاز ان يكون
معجزة لنبي كقلب العصا ثعبانا او حية واحياء الموتى ونحو ذلك جاز ان
يكون كرامة لولي ولا فارق بينهما الا التحدي وعدمه وهذا هو الصحيح
خلافا لمن قال نقلا عن بعض الايمة ما وقع معجزة لنبي لا يجوز تقديرها
وقوعه كرامة لولي اه ملخصا من شرح الشهاب الرملي وهذا اخر ما قيدناه
مع كدرة الخواطر والاوقات وعدم صفا وجلا المرآة سبحانه وتعالى ان
يسدد اقوالنا التي سودناها اقوى لنا وان يصلح افعالنا التي هي انفع
وان يحفظ علينا عقولنا وعقايدنا من طوارق الشبه والشكوك
ويكفينا صولة الشيطان والسلطان وان يميتنا على صريح الايمان

ويثبتنا على صريح الايمان بجاهه والاه آمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه
وسلم قال مؤلفه عفى عنه بحاشيه وقع الفراغ من تسويد هذه
النسخة خامس عشر شهر المحرم الحرام من سنة اثنين وثلاثين
ومايه والف من الهجرة عليه الصلاة والسلام تمت
بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وكان الفراغ من
نساختها يوم الجمعة ٧ في الحجة عام الف ومايه
واثنين وثمانين وقد وقع التقابل في يوم
والحمد لله على الكمال على يد الحقير الفقير
المعترف بالذنب والتقصير الراجي
بر مولاه العلي احمد ابن [illegible]
ديار بكرلي المكي الشافعي
مذهبا غفر الله
له ولوالديه
ولطف بهما
والمسلمين
اجمعين
آمين

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
تمت وتمت وقوبلت وقرئت على يد استاذنا وشيخنا الشيخ علي حسن عوض
القطوري نفعنا الله به وجزاه خيرا امين وكرمه انه على ما يشاء قدير

كتاب شرح السنوسية
المسمى بام البراهين تاليف
الامام العلامة المحقق الفهامة
ابي عبد الله محمد ابن منصور
الهدهدي رحمه الله
تعالى ونفعنا به
اجمعين
امين
امين
امين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه
الحمد لله الذى شهدت بوجوده جميع الكاينات
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالايات
الواضحات وعلى اله وصحبه والتابعين لهم فى الكرامات
الى يوم الدين الحمد لله والصلاة والسلام على
رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم الحمد هو الثناء
باللسان بالجميل من الاوصاف والافعال كالعلم والجود
والمدح الذى هو ضد الذم الذي هو الثنا بالقبيح من الاوصاف
والافعال كالجهل والبخل فمعنى الحمد لله الثناء بالجميل واجب لله
ويستحيل فى حقه الوصف بالنقص والله علم على الذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد والصلاة من الله على رسوله
زيادة تكرمه وانعام والسلام زيادة تامين له وطيب
تحية واعظام ورسول الله هنا هو سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم اعلم ان الحكم العقلى ينحصر فى ثلاثة اقسام الوجوب
والاستحالة والجواز فالواجب ما لا يتصور فى العقل عدمه
والمستحيل ما لا يتصور فى العقل وجوده والجايز ما يصح فى العقل
وجوده وعدمه نزل الشيخ رضى الله تعالى عنه اعلم منزلة
اما بعد فى الدلالة على الشروع فى المقصود ونبه على ان غير العلم
لا ينبغى شيئا والحكم اثبات امر او نفيه والحاكم بالاثبات
او النفى اما الشرع واما العقل واما العادة فلذلك انقسم
الحكم الى ثلاثة اقسام شرعى وعقلى وعادى فالحكم الشرعى
هو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالطلب او الاباحة
او الوضع لهما والحكم العادى هو اثبات الربط بين امر وامر

اي التعريف والسبب والمسبب

بدلالة

واقل صرانتين اي مع سبب والمسبب

وجودا او عدما بواسطة التكرر مع صحة التخلف وعدم
تاثير احدهما فى الاخر البتة والحكم العقلى هو اثبات
امر او نفيه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع فقوله
حكم العقلى اخرج به العادى والشرعى ومعنى انحصاره
فى الثلاثة الاقسام ان كل ما حكم به العقل من اثبات او نفي
يرجع اليها لان ما حكم به العقل اما ان يقبل الثبوت والنفي
فهو الجايز وان كان لا يقبل الا الثبوت فهو الواجب وان كان
لا يقبل الا النفى فهو المستحيل ثم عرف كل واحد من الاقسام
الثلاثة بما اشتق منه لان المشتق اخص من المشتق منه
ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم لان الاعم جزء الاخص
فقال فالواجب ما لا يتصور فى العقل عدمه اي لا يدرك فى
العقل عدمه وذلك اما ضرورة وهو ما لا يحتاج العقل فى ادرا
الى تامل ولا نظر كالتحيز للجرم ومعنى التحيز اخذ قدر ذاته من
الفراغ والجرم كلما ملا فراغا كالحجر والشجر واجساد الحيوانات
واما نظرا اي ما يحتاج فى ادراكه الى التامل والنظر كالقدم
لمولانا جل وعز والمستحيل ما لا يتصور فى العقل وجوده
اما ضرورة كتعرى الجرم عن الحركة والسكون واما نظرا
كالشريك لله تعالى تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان استحالة
الشريك لله تعالى لا تدرك الا بعد النظر والجايز ما يصح فى العقل
وجوده وعدمه اما ضرورة كحركة الجرم او سكونه واما نظرا
كتعذيب المطيع واثابة العاصى ومعنى التصور الادراك
اي ما يدرك وانما بدا بتقسيم الحكم العقلى اولا لان المكلف
مطالب بمعرفة ما يجب فى حق الله تعالى وما يجوز وما يستحيل

اي لا يصدق

استحالة

ولا يحكم على شيء بانه واجب او جايز او مستحيل حتى تعرف حقيقة
ذلك واعلم ان معرفة اقسام الحكم العقلي الثلاثة وتكريرها
حتى يأنس القلب باستعمالها حتى لا يحتاج الى الفكر باستحضار معانيها
للمكلف مما هو فرض جزي على كل عاقل يريد الفوز بمعرفة الله تعالى
ورسله عليهم الصلاة والسلام بل قال امام الحرمين وجماعة
ان معرفة هذه الاقسام الثلاثة هي نفس العقل فمن لم
يعرفها بمعانيها فليس بعاقل قال ويجب على كل مكلف شرعًا
ان يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز وما يستحيل وما يجوز
وكذا يجب عليه ان يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة
والسلام يجب ويلزم ويفرض بمعنى واحد والمكلف البالغ
العاقل والمكلف ماخوذ من التكليف وهو الزام ما فيه كلفة
من الاوامر والنواهي على قول او طلب ما فيه كلفة على القول
الاخر وقوله شرعا احترازا عن مذهب المعتزلة الذين يقولون
ان معرفة الله واجبة بالعقل وقوله ان يعرف وحقيقة المعرفة
الجزم الموافق للحق عن دليل فالجزم احترازا من الشك والظن
والوهم فانها كلها لا تكفي فيما طلب من المكلف ان يعتقده في
حق الله تعالى وفي حق الرسل عليهم الصلاة والسلام والموافق
للحق احترازا من الجزم الذي لا يوافق الحق فانه لا يسمى معرفة
بل هو جهل كجزم النصارى بالتثليث والمجوسيين بالالهين
اثنين وعن دليل احترازا من الجزم الموافق للحق لا عن دليل
فانه يسمى تقليدا ولا يسمى معرفة والتقليد ان تتبع غيرك
في قوله واعتقاده دون ان تعرف دليله اما ان عرفت دليله
فانك عارف لست مقلدا فاحترز بقوله ان يعرف عن جميع ما تقدم

وقد

ان مسا... البقلفي فرض

اي مضغة ... العقل

لم في حق مولانا جل وعز يعني اللام

وعز علو الذات اي الذات مولانا

وقد اختلف فيمن قلد في عقايد التوحيد هل يكفيه تقليده
اذا كان جازما به لا تردد معه دون عصيان او يعصي بتركه
النظر وبعضهم قيد العصيان بان يكون فيه اهلية النظر
واما القول بانه كافر فانما يعرف لابي هاشم الجبائي من المعتزلة
والدليل المطلوب من المكلف القايل بوجوب المعرفة هو الدليل
الجملي وهو المعجوز عن تقريره وحل شبهه كما اذا قيل له ما تعتقد
ان الله موجود فيقول نعم فيقال له وما دليلك على ذلك فيقول
هذه المخلوقات ويعجز عن كيفية دلالتها من انها هل هي
من جهة حدوثها او امكانها او هما معًا او نحو ذلك وعن اجراء
الشبهة التي اوردها الملحدة من ان اعراض العالم حوادث
لا اول لها ونحو ذلك من الضلال ومعنى جل اتصف بالرفعة
التي لا تماثل وتنزه عما لا يليق به ومعنى عز انفرد بصفة
الجلال او غلب لانقياد الجميع الاشيا وقوله وكذا يجب
عليه ان يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
اي ما يجب في حقهم وما يستحيل وما يجوز والرسول هو الذي
اوحى الله اليه الاحكام وامره بتبليغها فان لم يؤمر
بالتبليغ فهو نبي لا رسول فمما يجب لمولانا جل وعز
عشرون صفة وهي الوجود من بمعنى بعض فهي
للتبعيض اي من بعض ما يجب لان صفات مولانا جل وعز
الواجبة لا تنحصر في هذه العشرين اذ كمالاته لا نهاية لها
ولم يكلفنا الله تعالى الا بمعرفة ما نصب لنا عليه دليلا وهي
هذه العشرون وتفضل علينا باسقاط التكليف
بما لم ينصب لنا عليه دليلا وقوله هذه العشرون وهي

اي تفكر

وهو

اي ثبت

هو نفس الايمان الذي يكلف به وهو مذهب
تبع من الاشعري وقد ثبت نفعه
الايمان وانما تستلزم الايمان فيكون
الايمان حرمت النفس

لا يسلم كيف واين ومتى وكم

التنوين في المخرج

الوجود اي والعشرون صفة هي الوجود الى اخر ما ذكر والوجود
صفة نفسية ثبوتية لا توصف بالوجود ولا بالعدم لانها
من جملة الاحوال عند القايل بها وهي الحال الواجبة للذات
ما دامت الذات غير معللة بعلة فتخرج بالحال المعاني و
السلبية وقوله غير معللة بعلة اخرج به الاحوال المعنوية
لانها تعلل بالمعاني اي تلازمها ككونه قادرا فانه معلل بقيام
القدرة بالذات وكذا مريد معلل بقيام الارادة الى اخره
واختلف في الوجود هل هو نفس ذات الموجود فلا يكون صفة على
هذا القول وهو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري وقد تسامح
الشيخ في عده صفة لان الصفة زايدة على الذات لا نفس
الذات ووجه التسامح انك تقول ذات الله موجودة فتصفها
بالوجود لفظا وقيل هو زايد على الذات ولا تسامح في عده صفة
على هذا القول والقدم والبقا القدم في حقه تعالى عبارة عن
نفي العدم السابق للوجود وان شئت قلت او عن نفي الاولية
للوجود او عن نفي افتتاح الوجود كلها بمعنى واحد والبقا عبارة
عن نفي العدم اللاحق للوجود او عن نفي انتهاء الوجود
ومخالفته تعالى للحوادث اي لا يماثل شيئا منها لا في ذاته
ولا في صفاته ولا في افعاله فالمخالفة للحوادث عبارة عن نفي
المماثلة في الذات والصفات والافعال اي ذات الله تعالى
ليست كذات شيء من المخلوقات جرما كالاجرام وصفاته ليست
كصفات المخلوقات حادثة مخصوصة بل هي قديمة وافعاله ليست
كافعال المخلوقات حادثة مكتسبة بالخلق بل هو الخالق للكائنات
بلا واسطة ولا معين ليس كمثله شيء وهو السميع البصير

ثم يجاب بالآكد

ثبوتي ملازمة لا انتفي لعدم
هي الواسطة
بين الوجود
والعدم

بان المراد بالتعقل هنا الوجود الخارجي
اي لا توجد الذات خارجا بدونها ويحتمل
ان المراد بالتعقل التصديق يعني لا يمكن
عقلا الا التصور اه

والحوادث هي المخلوقات وقيامه تعالى بنفسه اي
لا يحتاج الى محل ولا مخصص قيام تعالى بنفسه عبارة عن
نفي افتقاره الى المحل والمخصص والمحل هو الذات اي ذات
الله غنية عن المحل والمخصص بكسر الصاد هو الفاعل
فاستغناؤه عن المحل اي عن ذات يقوم بها يلزم ان يكون
ذاتا لا صفة لان الصفة لا تقوم الا بمحل وباستغنائه عن
المخصص يلزم ان يكون قديما لا حادثا لانه لا يحتاج الى المخصص
وهو الفاعل الا الحادث والوحدانية اي لا ثاني له في ذاته
ولا في صفاته ولا في افعاله الوحدانية في حقه تعالى
عبارة عن نفي الكثرة في الذات والصفات والافعال
فنفي الكثرة في الذات يستلزم ان لا يكون جسما يقبل الانقسام
ويستلزم نفي نظير له في الالوهية ونفي الكثرة في الصفات
يستلزم نفي النظير له فيها ونفي الكثرة في الافعال يستلزم
انفراده بها بلا قسيم له فيها الله خالق كل شيء فهذه ست صفات
الاولى نفسية وهي الوجود والخمسة بعدها سلبية
اي هذه التي تقدمت من العشرين الواجبات ست صفات
الاولى منها تسمى صفة نفسية والصفة النفسية
هي التي لا تتعقل الذات بدونها والسلبية هي ما دلت
على نفي ما لا يليق بالله جل وعز ولم يمثلوا للصفة النفسية
من صفاته تعالى الا بالوجود والصفات السلبية هي
الخمس التي ذكرها الشيخ بعد الوجود فالقدم عبارة عن
نفي العدم السابق للوجود والبقا عبارة عن نفي العدم
اللاحق للوجود والمخالفة عبارة عن نفي المماثلة للحوادث

والقيام بالنفس عبارة عن نفي الافتقار الى المحل والمخصص
والوحدانية عبارة عن نفي التعدد في الذات والصفات و
الافعال وكل هذه المنافيات لا تليق بالله جل وعز لانها
محاله في حقه ومعنى سلبية نفسية لان معنى كل واحد
منها نفي نقص تعالى عنه لان السلب هو النفي

ثم تجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني

ثم بعد تحقق وجوده وتنزيهه عما لا يليق به تجب له صفات
تسمى صفات المعاني وهي كل صفة موجودة قايمة بموجود
اوجبت له حكما موجودة احترازا من السلبية ومنافياتها
بموجود اتصافه بها وتحقق وجودها به اذ لا توجد الا في
ذات ولا تكون قايمة بنفسها ومعنى ايجابها الحكم انه يلزم
من قيامها بالمحل ثبوت احكامها له وهي المعنوية فكون القدرة
قايمة بالمحل يستلزم كون المحل قادرا الى اخر السبع وقوله تسمى
صفات المعاني من اضافة الاعم الذي هو صفات الى الاخص
الذي هو المعاني واعلم ان الصفة اما ان يكون مدلولها نفيا
لما لا يليق به فهي السلبية كالقدم وما ذكر معه وان كان مدلولها
اثباتا فاما ان تكون موجودة ام لا فان كانت موجودة فهي
الصفات المسماة بالمعاني كالقدرة والارادة وان لم تكن موجودة
فهي الصفة المسماة حالا فان لازمت صفة معنى سميت حالا
معنوية ككونه قادرا او مريدا وان لم تكن تلازم معنى قايما بالذات
سميت حالا نفسية كالوجود والله الموفق

وهي القدرة والارادة المتعلقتان بجميع الممكنات

اي وصفات المعاني القدرة والارادة الخ والقدرة الازلية عبارة عن صفة

أي قديمة

يتأتى

لا كشي علي طبق

يتأتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه على وفق الارادة فالازلية
احترازا عن الحادثة فلا تاثير لها فيما قارنها ومعنى يتأتى
بها اي يحصل بها ايجاد كل ممكن والايجاد اخراج الممكن من العدم
الى الوجود وكل ممكن يتناول افعالنا الاختيارية كحركاتنا
وسكناتنا ويتناول ما له سبب كالاحراق الموجود عند
مماسة النار للشيء المحرق وما لا سبب له كخلق السما
والارض والاعدام هو ان يصير الشيء لا شيء كما كان اولا
وهذا على المذهب المختار ومعنى على وفق الارادة ان الله
تعالى لا يخلق ويوجد بقدرته الا ما اراد اي الا ما خصصه
بارادته والارادة صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز
عليه ومعنى التخصيص ترجيح بعض ما يجوز عليه على البعض
الاخر والذي يجوز على الممكنات المتقابلات وهي الوجود
والعدم والمقادير والصفات والازمنة والامكنة والجهات
فالممكن يجوز عليه الوجود والعدم فتخصيصه بالوجود
دون العدم تاثير للارادة فيه وايجاده هو تاثير القدرة
ومعنى التعلق طلب الصفة امرا زايدا على قيامها
بمحلها فالصفة تستلزم محلا اي ذاتا تقوم بها فان
اقتضت امرا زايدا على ذلك سميت متعلقة كالقدرة
والارادة التي تقتضي الممكنات بتخصيصها ببعض
ما يجوز عليها الخ الا الحياة فانها لا تطلب امرا زايدا
على قيامها بمحلها فليست متعلقة والعلم المتعلق
بجميع الواجبات والجايزات والمستحيلات العلم
معطوف على القدرة والارادة اي وهي القدرة والارادة

لا تحقق الايجاد

وما لا سبب

المتقابلة
كالمكلف
كبيض وسود
كالحادث وزمانه
كبني محمد

اي لا تستلزم

والمقادير
كالطول والقصر

والعلم وكذا ما بعده والعلم صفة ينكشف بها المعلوم
على ما هو به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه فمعنى ينكشف
اي يتضح فخرج الظن والشك والوهم لان احتمال النقيض
المظنون مثلا يمنع انكشافه وعلى ما هو به تاكيد وتصريح
باخراج الجهل المركب لانه لا ينكشف به المعلوم على ما هو به
وخرج بقوله لا يحتمل النقيض الاعتقاد الجازم لانه
يحتمل النقيض بتشكيك مشكك والمعلوم ما شانه ان يعلم
وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل وانما تعلق بالواجبات
والجائزات والمستحيلات لانه ليس من صفات التاثير والحياة
وهي لا تتعلق بشيء لانها لا تطلب امرا زائدا على قيامها
بمحلها بل هي صفة تصحح لمن قامت به الادراك اي يكون
عالما سميعا بصيرا وهي شرط في الجميع يلزم من عدمها عدم
جميع صفات المعاني ولا يلزم من وجودها وجود
ولا عدم لان هذه حقيقة الشرط والسمع والبصر المتعلقان
بجميع الموجودات هذا ايضا معطوف على ما تقدم ومعنى
السمع الذي هو صفة لمولانا جل وعز هو معنى قايم بذاته ينكشف
له به كل موجود سوا كان قديما كذاته او حادثا كساير الحوادث
وهو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري وقيل انما يتعلق
بالاصوات فقط كبين ما كان ومعنى البصر في حقه تعالى هو معنى
قايم بذاته العليه ينكشف له به كل موجود سواء كان قديما
كذاته او حادثا وهذا بلا خلاف بين الايمة ومعنى المتعلقان
الطالبان بالانكشاف لجميع الموجودات وليس سمع الله باذن
ولا اصماخ وليس بصره بحدقة ولا باجفان ليس كمثله شيء

وهو السميع البصير والكلام الذي ليس بحرف ولا صوت
ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات هذا ايضا
معطوف على ما تقدم وهو اخر صفات المعاني المتفق عليها
بين اهل السنه ومعنى الكلام المنسوب لله تعالى هو معنى
قايم بذاته يتعلق بكل المعلوم وهو كل موجود واجب وكل جايز
وكل مستحيل منزه عن الحرف والصوت والتقديم والتاخير
والسكوت واللحن والاعراب وساير انواع التغيرات لان
هذه كلها من اوصاف الكلام الحادث وكلام الله قديم
والقديم لا يوصف باوصاف الحوادث وكيفيته مجهولة لنا
كما لا نحيط بذاته وبجميع حقايق صفاته والحروف انما هي عبارة
والعبارة غير المعبر عنه فلذلك اختلف باختلاف الالسنة
ولم يختلف هو فحروف القران حادثة والمعبر عنه بها هو المعنى
القايم بذات الله قديم فالتلاوة والكتابة والقراة حادثة
والمتلو والمقرو والمكتوب قديم اي ما دلت عليه الكتابة
والقراة والتلاوة ونحو ذلك كذكر الله فان الذكر حادث
وهو رب العزة فافهم وراجع كتب الايمة تعلم ثم سبع
تسمى صفات معنوية وهي ملازمة للسبع الاولى
وهي [illegible] كونه تعالى قادرا ومريدا
وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما اي ثم بعد تحقق
ما تقدم يعتقد في حقه تعالى سبع صفات تسمى صفات
معنوية والصفة المعنوية هي الحال الواجبة للذات ما دامت
الذات معللة بعلة فالحال اخرج به السلوب وصفات المعاني
ومعللة بعلة اخرج به الحال النفسية ومعنى التعليل التلازم

اي يلزمها معنى قايم بالذات فقادر يلازم القدرة ومريد
يلازم الارادة وعالم يلازم العلم وحي يلازم الحياة وسميع
يلازم السمع وبصير يلازم البصر ومتكلم يلازم الكلام وسميت
معنوية منسوبة الى المعاني لان الاتصاف بالمعنوية فرع الاتصاف
بالمعاني ولانها اظهر منها اذ هي موجودة والمعنوية ثابتة
فقط وهذا على راي من لا يثبتها فقادر عنده عبارة عن
قيام القدرة بالمحل الى اخرها **ومما يستحيل في حقه تعالى**
عشرون صفة وهي اضداد العشرين الاولى من للتبعيض
اي من بعض ما يستحيل لان كل ما لا يليق بجلاله مستحيل عليه
ولا ينحصر في هذه العشرين الا انها لما كانت اضدادا لما قام
الدليل عليه من الواجبات لله تعالى اقتصر عليها وهذا هو القسم
الثاني مما يجب على المكلف معرفته وهو ما يستحيل في حقه تعالى
وذلك لان كلما تقدم يجب لله تعالى والواجب ما لا يتصور في العقل
عدمه وهذه نقايض لتلك واضداد ولا يكون النقيض والضد
الا اذا انتفى مقابله وانتفى مقابله لا يتصور في العقل فلا
يتصور وجوده وذلك حقيقة المحال واطلاق الضد عليها
بحسب وضع اللغة لان اهل اللغة يطلقون الضد على مطلق
المنافي واما في الاصطلاح فليست كلها اضدادا بل بعضها نقيض
كما تقدم وبعضها ضد كما تقف عليه ان شاء الله تعالى وذلك
لان حقيقة الضدين الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية
الخلاف كالبياض والسواد والحركة والسكون والنقيضان
عبارة عن ثبوت شي ونفيه نحو زيد موجود زيد ليس
بموجود وهذا اصطلاح الاصوليين ولاهل المنطق

اصطلاح

اصطلاح اخر غير هذا فانظر ذلك في شرح الشيخ في هذا
المحل ولما كانت هذه المستحيلات منافيات للواجبات
كان عددها كعددها وترتيبها كترتيبها الاول من
المستحيلات للاول من الواجبات والثاني للثاني الى اخرها
وهي العدم والحدوث وطرو العدم القدم نقيض
الوجود وليس ضده بل التحقيق انه مساو لنقيض الوجود
والحدوث نقيض القدم وكذا طرو العدم نقيض البقا
لان القدم عبارة عن نفي العدم السابق للوجود ونحو هذا
والبقا عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود وطرو العدم
وهو الفنا عبارة عن ثبوت العدم اللاحق والتقابل بين
الثبوت والنفي تناقض **والمماثلة للحوادث بان يكون**
جرما اي تاخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ او يكون عرضا
يقوم بالجرم او يكون في جهة للجرم او له هو جهة او يتقيد
بمكان او زمان او تتصف ذاته العلية بالحوادث او يتصف
بالصغر والكبر او يتصف بالاغراض في الافعال والاحكام
المماثلة للحوادث نقيض المخالفة لان المماثلة عبارة عن الاتفاق
في جميع صفات النفس فيما يجب ويستحيل ويجوز والمخالفة عبارة
عن نفي المماثلة والتقابل بين النفي والاثبات تقابل
النقيضين والحوادث جمع حادث والحادث هو المتجدد
بعد عدم وهو المعبر عنه بالعالم وهو منحصر في الجواهر
والاعراض كما سياتي وهي الاجرام وحقيقة الجرم ما يملا
قدرا من الفراغ كالحجر والشجر وذوات الحيوانات فيستحيل
في حق الله تعالى ان يكون جرما تاخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ

الزيادة او النقص بدليل مشاهدته
في نصفي النهار الاول والثاني كذلك
او يتصف بالحركة او السكون بان
يقوم بنفسه والظل كذلك واعلم
ان الحركة انتقال جرم من حيز الى حيز
والسكون ثبوت الجرم او عدم الحركة
وليس الظل عرضا لفقدان اوصاف
العرض فيه اذ العرض لا يقوم بنفسه

كسائر الاجرام تقدس الله تعالى عن ذلك او يكون عرضا يقوم
بالجرم وهو النوع الثاني من العالم والعرض كل صفة حادثة
كالبياض والحمرة والسواد والصفرة وسائر الالوان
وكالحركة ايضا والسكون وكذا يستلزم عليه مماثلته يستحيل عليه ما صح
للحوادث بان يكون في جهة للجرم بان يكون فوق الجرم او
تحت الجرم او يمين الجرم او شمال الجرم او امامه او خلفه
لانه لو كان في جهة الجرم لزم ان يكون متحيزا ولذا يستحيل
عليه ان يكون له جهة لان الجهة من لوازم الجرم لان فوق من
عوارض عضو الراس وتحت من عوارض عضو الرجل واليمين من
عوارض العضو الايمن وشمال من عوارض العضو الشمال وامام
من عوارض عضو البطن وخلف من عوارض الظهر وكذا يستحيل
عليه ان يكون موصوفا بالصغر او الكبر لان الصغير ما قلت
اجزاؤه والكبير ما كثرت اجزاؤه وكذا يستحيل عليه ان
يتصف بالاغراض الخ والغرض المصلحة التي اشتمل عليها الفعل
او الحكم لانه لا يفعل ويحكم كذلك الا المقهور المحتاج
لان يتكمل به والله تعالى هو الفاعل المختار الغني عن جميع
المخلوقات وكذا يستحيل عليه تعالى ان لا يكون قائما بنفسه
بان يكون صفة يقوم بمحل او يحتاج الى مخصص هذا ايضا مما
يستحيل في حق الله تعالى وهو نقيض قيامه تع بنفسه وقوله
بان يكون الخ تفسير للنفي وهو قوله ان لا يكون والمحل هو الذات
والمخصص بكسر الصاد هو الفاعل وكذا يستحيل عليه تعالى ان لا
يكون واحدا بان يكون مركبا في ذاته او يكون له مماثل في ذاته
او صفاته او يكون معه في الوجود موثر في فعل من الافعال هذا

اخر نقايض الصفات السلبية وقوله بان يكون مركبا في ذاته
او يكون له مماثل في ذاته الخ تفسير لقوله ان لا يكون واحدا
والتركيب اجتماع جوهرين فاكثر وهذا هو الكم المتصل
والمماثل في الذات هو الكم المنفصل وكذلك في الصفات بان
يكون لاحد من المخلوقات صفة مثل صفة من صفات الله ولا
اعتبار للموافقة في التسمية وانما المحال ان يكون للعبد قدرة
يخرج بها الاشياء من العدم الى الوجود وارادة عامة التعلق
لا تعارض او علم محيط بجميع المعلومات ونحو ذلك من خصايص
صفات الالوهية وقوله او يكون معه في الوجود موثر في الافعال
وهو اعم مما قبله وذلك بنفي ان يكون لشيء من الاسباب العادية
تاثير فيما قارنها فلا اثر للنار في الاحراق ولا للطعام في الشبع
ولا للسكين في القطع والا لزم ان لا يكون مولانا واحدا في
افعاله فمن اعتقد ان شيئا من الاسباب العادية يوثر بطبعه
اي بذاته وحقيقته فلا تنازع في انه كافر وان كان يعتقد
حدوث الاسباب العادية وليست توثر بطبعها وانما الله
خلق فيها قوة وبتلك القوة توثر فهو فاسق مبتدع وفي كفره
قولان الراجح عدمه ومن هذا من اعتقد ان العبد يوثر في
فعله بالقدرة التي خلقها الله فيه ومن اعتقد حدوث الاسباب
وانها لا توثر بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها وانما المؤثر
هو الله جل وعز لكن التلازم بينها وبين ما قارنها عقلي
لا يمكن تخلفه فهذا جاهل بحقيقة الحكم العادي وربما جره
ذلك الى الكفر بان يجحد بعث الاجسام لانه خلاف المعتاد وكذلك
معجزات الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومن اعتقد حدوث

الاسباب وانها لا توثر بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها ويعتقد
صحة التخلف بان يوجد السبب العادي كالاكل والشرب ولا يوجد
الشبع الذي هو المسبب وانما المؤثر في المسبب هو الله فهو
الموحد الناجي من الهلاك **وكذا يستحيل عليه تعالى العجز
عن ممكن ما** هذا شروع من الشيخ رض في اضداد صفات
المعاني فالعجز عن ممكن ما ضد القدرة على جميع الممكنات
والعجز امر وجودي على مذهب اهل السنة يضاد القدرة
التي هي معنى موجود وقد تقدم ان هذا حقيقة الضدين
وما في قوله ممكن ما للدلالة على العموم اي على اي ممكن كان ذلك
الممكن سواء كان من افعال العبيد التي تقارنها قدرتهم
الحادثة او من المسببات العادية **وايجاد شيء من العالم
مع كراهيته لوجوده** اي عدم ارادته له تعالى **او مع الذهول
او الغفلة او بالتعليل او بالطبع** هذا ضد الارادة المتعلقة
بجميع الممكنات وهي الكراهية ومعنى ما ذكره الشيخ ان يوجد
الله شيئا من العالم كالكفر او المعاصي او غير ذلك وهو
لا يريدها بل ما اوجدها الا وهو يريدها اذ يتعالى ان يقع
في ملكه ما لا يريد وفسر الشيخ الكراهية بعدم الارادة احترازا
عن الكراهية الشرعية فانه يجوز ان يكون المكروه كراهية شرعية
مراد الله تعالى بل هي والمحرم ما وقع ~~بارادة~~ الا بارادة الله
عز وجل اذ لا ملازمة بين الامر والارادة على مذهب اهل
السنة بل بينهما عموم وخصوص من وجه فقد يامر ويريد
كالايمان للانبياء والملائكة وسائر المؤمنين وقد لا يامر ولا
يريد كالكفر في حقهم وقد يامر ولا يريد كايمان من سبق في علم الله

تعالى انه

انه لا يؤمن كابي جهل واضرابه فانه مامور بالايمان ولم يرده
الله تعالى منه وقد يريد ولا يامر كالمحرمات والمكروهات والمباحات
فانما ارادها بدليل وقوعها ولم يامر بها وقوله او مع الذهول او
الغفلة هذا معطوف على قوله مع كراهيته لوجوده او مما يستحيل
في حق الله تعالى ايجاد شيء من العالم مع الذهول او الغفلة
والذهول عدم العلم بالشيء مع تقدمه والغفلة اعم من
تقدم العلم وعدم تقدمه هذا ما ظهر للمؤلف ومن ظهر له خلاف
هذا فالاجر له في الحاقه بهذا المحل وقوله او بالتعليل او بالطبع
هذا ايضا يتعلق بايجاد شيء اي ومما يستحيل في حقه تعالى
ايجاد شيء من العالم بالتعليل او الطبع ومعنى ذلك انه يكون
وجوده يلزم عنه وجود الكائنات كلزوم المعلول لعلته
والمطبوع لطبيعته مثال العلة عند القائلين بها قبحهم الله تعالى
حركة الاصبع فانها علة لحركة الخاتم يلزم من حركة الاصبع حركة
الخاتم ومثال الطبيعة عند القائلين بها النار فانها طبيعة
تؤثر في الاحراق لكن اذا وجد شرطها وهو مماستها
للحطب مثلا وانتفى مانعها وهو البلل وهذا هو الفرق بينها وبين
العلة لان العلة لا يتوقف تاثيرها على شيء بخلاف الطبيعة
ووجه منافات هذه الامور للارادة ان الكراهية تستلزم
نفي الارادة والذهول والغفلة يستلزمان نفي العلم المستلزم
نفي الارادة لان الارادة هي القصد الى تخصيص الممكن ببعض
ما يجوز عليه والقصد الى ما يجهل محال وكذا التعليل والطبع
يستلزمان قدم العالم لان علته وطبيعته قديمة والقديم
لا يقصد بالايجاد لانه موجود لان تحصيل الحاصل محال **وكذا**

يستحيل عليه تعالى الجهل وما في معناه بمعلوم ما
والموت والصمم والعمى والبكم هذا ايضا اضداد
لمقابلها اما الجهل فهو ضد العلم هذا مذهب اهل السنة
والذي في معنى الجهل الشك والظن والوهم لانها لا ينكشف
بها المعلوم على ما هو به وكذا كون العلم ضروريا او نظريا او تنبيها
فان هذا كله في معنى الجهل لان العلم النظري يسبقه الجهل وكذا
ما عطف عليه والموت ضد الحياة والصمم ضد السمع والعمى
ضد البصر والبكم ضد الكلام وهذه كلها اضداد عند اهل السنة
لان المحل الذي يقبلها ان لم يتصف بها يتصف بضدها ولا يخلو
عنها او عن ضدها فلا يقال الجهل عبارة عن نفي العلم الخ واضداد
الصفات المعنوية واضحة من هذه اي اضداد الصفات
المعنوية واضحة من صفات المعاني وذلك انك اذا تحققت ان
ضد القدرة على جميع الممكنات العجز عن ممكن ما علمت ان ضد
كونه قادرا على جميع الممكنات كونه عاجزا عن ممكن ما
وكذا اذا علمت ان ضد الارادة الكراهية علمت ان الضد كونه مريدا
كونه كارها الخ والحاصل ان المعنى الوجودي يضاد المعنى الوجودي
واللازم يضاد اللازم والله تعالى الموفق واما الجائز في حقه
تعالى ففعل كل ممكن او تركه هذا هو القسم الثالث التي مما يجب
على المكلف معرفته في حق مولانا جل وعز ويدخل في قوله كل ممكن
الثواب للمطيع والعقاب للعاصي ويدخل بعثة الله الرسل للعباد
والصلاح والاصلح للخلق ورؤية الخلق له عز وجل في الاخرة فان
هذه كلها لا يجب شيء منها على الله تعالى ولا يستحيل بل وجودها
وعدمها بالنسبة اليه سوا اما برهان وجوده تعالى فحدوث

العالم

العالم
لانه لو لم يكن له محدث بل حدث لنفسه لزم ان يكون احد
الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا
سبب وهو محال ودليل حدوث العالم ملازمته للاعراض
الحادثة من حركة وسكون وغيرهما وملازم الحادث حادث
ودليل حدوث الاعراض مشاهدة تغيرها من عدم الى
وجود ومن وجود الى عدم البرهان هو احد اقسام
الحجة العقلية وهو اقواها لانه لا يتالف الا من مقدمات
يقينية ولما كان الشيخ قال اولا يجب على كل مكلف شرعا ان
يعرف ما يجب وكان حد المعرفة الجزم الموافق للدليل وكان ما
تقدم من العقايد مجردا عن الادلة وذلك لا يكفي في عقايد
الايمان لانه تقليد اخذ الان يتكلم على برهان كل عقيدة
من تلك العقايد اولا فاولا [illegible] فبدا ببرهان وجود
الله تعالى عز وجل وان برهان وجوده لاخراج العالم من العدم
الى الوجود والحدوث هو الطريان بعد العدم والعالم
المراد به هنا الجواهر لانه استدل على حدوث العالم بحدوث
الاعراض ولو كانت داخلة في العالم لاتحد الدليل والمدلول
وذلك محال وتقرير ذلك ان تقول لا يخفى على كل عاقل ان السموات
والارضين وما بينهما وما فيهما اجرام ملازمة للاعراض التي تقوم
بها من حركة وسكون واقتصر على الحركة والسكون لان معرفة ملازمة
الاعراض للجرم لهما ضرورية لكل عاقل وهما حادثان لمشاهدة
تغيرهما من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم فانه اذا كان الجرم
متحركا ثم سكن فقد تغيرت حركاته من وجود الى عدم ومن عدم
الى وجود وتغيرت سكناته من عدم الى وجود وان كان المحل ساكنا

الوجود والعدم

برهان

اللاان مانغير مثله

ثم تحرك فبالعكس وما لم يشاهد فيه التغير فهو قابل لهما
لان ما وجب لاحد المثلين يجب للاخر والحركة والسكون
يلازمان الجرم وملازم الشي لا يسبقه وقد ثبت الحدوث
للاعراض فيجب للاجرام وان كانت حادثة افتقرت الى محدث
لان العالم لو حدث لنفسه لزم اجتماع المستوى والرجحان
وذلك لان وجود العالم مساو لعدمه ومقداره مساو
لساير المقادير وصفته مساوية لساير الصفات وزمانه
مساو لساير الازمنة الى الممكنات المتقابلات فلو ترجح بعضها
لنفسه بلا مرجح لزم اجتماع متنافيين وهو ان يكون الوجود
مثلا مساويا للعدم راجحا عليه لنفسه وهو محال فلا
بد من مرجح خارج عن ذاته ولا مرجح الا الله عز وجل والامران
الوجود والعدم والمقدار المخصوص مع ما يقابله والزمان
المخصوص مع ما يقابله الى اخر الممكنات المتقابلات يستحيل
ترجيح بعضها على بعض بلا مرجح واما برهان وجوب القدم
له تعالى فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا فيفتقر الى محدث
فيلزم الدور والتسلسل يعني اذا ثبت وجود مولانا
جل وعز بما تقدم من البرهان وجب ان يكون قديما
وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا
لافتقر الى محدث لما تقدم اذ كل حادث لا بد له من محدث ومحدثه
مثله فاذا كان الامر كذلك هكذا الى غير نهاية فهو المسمى
بالتسلسل وهو محال لانه يودي الى عدم الالوهية وذلك
لان الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا ان يتوقف وجوده على وجود
الهة قبله لا نهاية لها ووجود ما لا نهاية له محال والتوقف

نسخه ان

فيستغفر المحدث

نسخه ان

على المحال محال فيلزم ان يكون وجودنا محالا لتوقفه على وجود
الاله المتوقف على المحال والمتوقف على المحال محال وان كان
الامر ينتهي الى عدد يكون منتهاه مبتداه فيلزم الدور وحقيقة
الدور توقف الشي على ما توقف عليه غيره وهو محال لانه
يلزم عليه تقدم الشي على نفسه وتاخره عنها اما بمرتبتين
اثنين او بمراتب اكثر من ذلك فاذا كان الحدوث يودي الى الدور
او التسلسل المحال لزم ان يكون محالا واذا استحال الحدوث
تعين القدم اذ لا واسطة بينهما وهو المطلوب واما برهان
وجوب البقا له تعالى فلانه لو كان ممكن ان يلحقه العدم
لانتفا عنه القدم لكون وجوده حينئذ يصير جايزا
لا واجبا والجايز لا يكون وجوده الا حادثا كيف وقد سبق
قريبا وجوب قدمه تعالى وبقائه يعني يجب لمولانا جل وعز
البقا وبرهانه انه لو امكن ان يلحقه العدم لزم ان يكون من
جملة الممكنات التي يجوز عليها الوجود والعدم وكل ممكن لا يكون
وجوده الا حادثا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ويلزم ايضا
الدور والتسلسل فتبين بذلك ان وجوب القدم يستلزم
وجوب البقا وكيف هنا استفهام على جهة الانكار والتعجب
واما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلانه لو ماثل
شيئا منها لكان حادثا مثلها وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب
قدمه تعالى وبقائه لان كل مثلين لا بد ان يجب لاحدهما ما وجب
للاخر ويجوز عليه ما جاز عليه ويستحيل عليه ما استحال عليه
وقد وجب للحوادث اجرامها واعراضها الحدوث فلو ماثلها مولانا
جل وعز لوجب له ما وجب لها من الحدوث واستحالة القدم ولو كان

يرد الدو وقوعه كايمان ابي لهب وابي جهل مثلا وكوجود ... من ذهب فليست بحادثة ولو كانت جايزة وعلى هذا فتبين
الى لهب مما لم ... الممكن عموم مطلق والجايز ... تعلق الارادة بوقوعه فانه ... بعدم دخوله ... الوجود

كذلك لافتقر الى محدث ولزم الدور او التسلسل وقد تقدم
انه محال واما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه فلانه لو احتاج
الى محل لكان صفة والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا
المعنوية ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة ولو
احتاج الى مخصص لكان حادثا كيف وقد قام البرهان على
وجوب قدمه تعالى وبقائه تقدم ان ~~برهان~~ قيامه تعالى بنفسه
عبارة عن استغنائه عن المحل والمخصص واما برهان استغنائه
عن المحل اي ذات تقوم بها فلانه لو احتاج الى محل لكان صفة لانه
لا يحتاج الى المحل الا الصفات والصفة لا تتصف بصفات المعاني
وهي الصفات الوجودية كالقدرة والارادة والمعنوية وهي
الاحوال الثابتة الملازمة لصفات المعاني ككونه قادرا ومريدا الخ
فلا يكون مولانا صفة لان الواجب له نقيض ما وجب للصفة
لانه يجب اتصافه بالمعاني والمعنوية والصفة يستحيل عليها ذلك
وبرهانه ان الصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية
لان الصفة لو قبلت صفة اخرى لزم ان لا تعرى عنها ولزم ان تقبل
لاخرى اخرى اذ لا فرق بينهما الى غير نهاية وذلك هو التسلسل
وقد تقدم انه محال واما برهان استغنائه عن المخصص بكسر
الصاد وهو الفاعل فلانه لو احتاج اليه لكان حادثا وذلك محال
لما تقدم من وجوب قدمه تعالى وبقائه واما برهان وجوب
الوحدانية له تعالى فلانه لو لم يكن واحدا لزم ان لا يوجد
شيء من العالم للزوم عجزه حينئذ يعني ان برهان كونه
مولانا واحدا لا نظير له في الالوهية انه لو كان معه ثان لزم
ان لا يوجد شيء من العالم للزوم عجزه وذلك محال لانه خلاف

اي لزم ان لا يوجد الله شيئا من العالم

الحس كالادراك بالحواس الخمس والعيان وبيان ذلك انه تقدم
عموم قدرة الله بالممكنات فلو قدر موجود له قدرة على ممكن
ما مثل ما لمولانا جل وعز لزم عند تعلق تلك القدرتين ان لا يوجد
شيء من العالم بهما لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل او كون الاثر
الواحد اثرين لان للمسئلة مفروضة فيما لا ينقسم كالجوهر الفرد
فلابد من عجز لاحدهما ان وجد باحدهما دون الاخر ويلزم من
عجز احدهما عجز الاخر لانه مثله واذا لزم عجزهما في هذا الممكن لزم
عجزهما في ساير الممكنات اذ لا فرق وذلك يستلزم استحالة وجود
الحوادث وهو محال لانه خلاف العيان واذا استبان وجوب عجزهما
مع الاتفاق فمع الاختلاف ابين وبهذا يعرف ان لا تاثير لقدرتنا
في شيء من افعالنا والا لزم ما تقدم بل الاعتقاد الصحيح ان
الله تعالى خلق للعباد قدرة على افعالهم الاختيارية تقارنها
ولا تؤثر فيها وانما المؤثر هو الله وحده والقدرة توجد الافعال
الاختيارية عندها لا بها كالنار بالنسبة الى الاحراق والله الموفق
واما برهان وجوب اتصافه بالقدرة والارادة والعلم والحياة
فلانه لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث قد تقدم ان تاثير
قدرة الله تعالى متوقفة عقلا على ارادته تعالى في ذلك الاثر وان الارادة
يتوقف تاثيرها على العلم لانها القصد الى تخصيص الممكن ببعض
ما يجوز عليه والقصد مشروط بالعلم والاتصاف بالقدرة والارادة
والعلم موقوف على الاتصاف بالحياة لانها شرط فيها ووجود المشروط
بدون شرطه محال فاذا وجد حادث اي حادث كان متوقف على
اتصاف محدثه بهذه الصفات اذ لو انتفى شيء منها لما وجد شيء
من الحوادث وهو خلاف الحس والعيان لانه لو انتفت القدرة

اي المشهور

اي لانه لم يجد بهما او من عجزه صح

لزم العجز فلا يتأتى معه تاثير ولو انتفت الارادة لانتفت القدرة
ولو انتفى العلم لانتفيا ولو انتفت الحياة لانتفى الجميع لما تقدم
من التوقف واما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام اي العقلي
فالكتاب والسنة والاجماع وايضا لو لم يتصف بها لزم
ان يتصف باضدادها وهي نقايص والنقص عليه تعالى
محال المراد بالكتاب القران وهو قوله تعالى في كتابه العزيز
وهو السميع البصير وقوله تعالى انني معكما اسمع وارى ونحو ذلك
وقوله تعالى ايضا وكلم الله موسى تكليما وقوله تعالى اني اصطفيتك
على الناس برسالاتي وبكلامي والسنة احاديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم والاجماع اتفاق العلماء على ان الله سميع بصير متكلم
وايضا لو لم يكن سميعا بصيرا متكلما لكان اصم اعمى ابكم وذلك
نقص والنقص عليه تعالى محال لاحتياجه الى من يكمله وذلك
يستلزم حدوثه وهو محال واما برهان كون فعل الممكنات
او تركها جايزا في حقه تعالى فلانه لو وجب عليه شيء منها
عقلا او استحال عقلا لانقلب الممكن واجبا او مستحيلا وذلك
لا يعقل الممكن هو الجايز في اصطلاح المتكلمين وتقدم انه ما يصح
في العقل وجوده وعدمه ولا رجحنة لاحدهما على الاخر فلو وجب
شيء من الممكنات على الله تعالى كالثواب مثلا عقلا او استحال
في حقه تعالى كالكفر والمعاصي عقلا لانقلب الممكن واجبا
لا يتصور في العقل عدمه او مستحيلا لا يتصور في العقل وجوده
وذلك محال لانه قلب للحقايق واما الرسل عليهم الصلاة والسلام
فيجب في حقهم الصدق والامانة وتبليغ ما امروا بتبليغه
للخلق هذا هو النوع الثاني مما يجب على المكلف معرفته

تهافت

اي العصمة

الثاني

لا يجب ما خير في تبليغه وكتمه

وهو

وهو ما يتعلق بالرسل عليهم الصلاة والسلام وهو ما يجب في حقهم
وما يستحيل وما يجوز فيجب في حقهم ثلاث صفات وهي الصدق
اي كون جميع ما بلغوا عن الله موافقا لما في نفس الامر والامانة
وهي كونهم لا تصدر منهم مخالفة سواء كانت محرمة او مكروهة
والتبليغ وهو انهم اوصلوا للخلق جميع ما امرهم الله بايصاله
اليهم ولم يكتموا منه حرفا واحدا ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة
والسلام اضداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة
بفعل شيء مما نهي عنه نهي تحريم او كراهة وكتمان شيء مما امروا
بتبليغه للخلق هذا هو القسم الثاني من الاقسام الثلاثة
التي يجب على المكلف معرفتها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
وهو ما يستحيل في حقهم وذلك ثلاث صفات اضداد الثلاثة
الواجبة المتقدم ذكرها وهي الكذب وهو عدم مطابقة الخبر
لما في نفس الامر وهو ضد الصدق والامانة ضده الخيانة والكتمان
ضد التبليغ وذلك واضح ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام
ما هو من الاعراض البشرية التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية
كالمرض ونحوه هذا هو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة
المطلوب معرفتها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وهو ما
يجوز في حقهم فاحترز بالاعراض عن صفات الالوهية فلا تجوز
على الرسل لان الحادث لا يتصف بالقدم خلافا للنصارى
قبحهم الله تعالى في قولهم بالاتحاد وقوله البشرية احترازا عن صفات
الملائكة فانها لا تجوز عليهم ايضا وقوله التي لا تؤدي الى نقص
في مراتبهم العلية احترازا مما نهي عنه وقوله مراتبهم اي منازلهم
العلية كالكذب والكفر ونحو ذلك ثم مثل ما يجوز عليهم

عليهم بالمرض ونحوه كالنكاح والاكل والشرب اما برهان وجوب
صدقهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو لم يصدقوا للزم
الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة
منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني هذا هو
الدليل على صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام في دعواهم
الرساله وفيما بلغوا بعد ذلك الى الخلق وحاصل هذا البرهان
ان المعجزات التي خلقها الله على ايدي الرسل وهو امر خارق للعاده
مقرونه بالتحدي مع عدم المعارضة نازل منزلة قوله تعالى صدق
عبدي في كل ما يبلغ عني فلو جاز الكذب في حقهم لا نجل وعز
لان تصديق الكاذب كذب والكذب على الله تعالى محال لانه زيادة
ونقص وهو متعال عن النقايص وقولنا في حد المعجزة امر
يتناول الفعل كنبع الماء مثلا من الاصابع وعدم الفعل كعدم
احراق النار مثلا لابراهيم عليه الصلاة والسلام واحترز بالخارق
من المعتاد فانه يستوي فيه الصادق والكاذب ومن المعتاد
السحر ونحوه وبالتحدي مما لم يقارنه تحد كالارهاص وهو
ما يتقدم على البعثة وكرامات الاوليا فانهم لم يتحدوا بها على احد
اي لم يدعوها دليلا على صدقهم واحترز بقوله مع عدم المعارضة
احترازا من ان يقول اية رسالتي كذا وكذا فيعارضه من يكذبه
بمثل ذلك واما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام
فلانهم لو خانوا بفعل محرم او مكروه لانقلب المحرم والمكروه
طاعة في حقهم عليهم الصلاة والسلام لان الله تعالى امرنا بالاقتداء
بهم في اقوالهم وافعالهم ولا يامر الله تعالى بفعل محرم ولا مكروه
وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث اي الدليل على وجوب

الامانه

الامانه للرسل لانهم لو خانوا بفعل محرم او مكروه لكنا مامورين
بالاقتدا بهم فيه وكوننا مامورين بالمحرمات والمكروهات
لا يصح شرعا لقوله تعالى قل ان الله لا يامر بالفحشا فيكون
فعلهم لذلك لا يصح واما كوننا مامورين بالاقتدا بهم في اقوالهم
وافعالهم سوا ما ثبت في اختصاصهم به فدليله كتاب الله قال
تعالى في حق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قل ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقال تعالى واتبعوه لعلكم
تهتدون وقال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء فساكتبها للذين
يتقون ويوتون الزكاة والذين هم باياتنا يومنون الذين
يتبعون الرسول النبي الامي الى غير ذلك وقد علم من حال
الصحابة ضرورة حرصهم على اتباعه صلى الله عليه وسلم دون
توقف وهو دليل قطعي اجماعا على عصمته من جميع المعاصي
والمكروهات وان افعالهم عليهم الصلاة والسلام دايرة بين
الواجب والمندوب والمباح وهذا بحسب النظر الى الفعل من
حيث ذاته واما بالنظر اليه من حيث عوارضه فالحق ان افعالهم
دايرة بين الواجب والمندوب فقط لان المباح لا يقع منهم
الا على وجه يكون قربة واقل ذلك ان يقصد فاعله تشريعا
للغير وذلك من باب التعظيم وناهيك به منزلة وقوله وهذا
بعينه هو برهان وجوب الثالث اراد بالثالث التبليغ
وذلك لانهم لو لم يبلغوا لكتموا ولو كتموا لكنا مامورين بالاقتدا
بهم في الكتمان وهو محرم وملعون فاعله والله تعالى لا يامر بمحرم
ولا مكروه فلا يقع منهم وهذا معنى قوله وهذا بعينه الخ
واما دليل جواز الاعراض البشرية عليهم فمشاهدة وقوعها

او للتنبيه

اجورهم

بهم اما لتعظيم اجرهم او للتشريع او للتسلي عن الدنيا او للتنبيه
لخسة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاه بها دار جزاء لاوليائه
باعتبار احوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام يعني ان دليل
جواز الاعراض البشرية عليهم مشاهدة وقوعها بهم لمن عاصرهم
وبلوغ ذلك بالتواتر لغيرهم وليس بعد العيان بيان لانهم
مرضوا واكلوا وشربوا وتزوجوا ثم بين فوايد وقوع
الاعراض البشرية بهم فمن ذلك تعظيم اجرهم في مرضهم واذاية
الخلق لهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اشدكم بلاء الانبيا
ثم الاوليا ثم الامثل فالامثل وذلك بعدل الله واختياره
والا فهو قادر على ايصال ذلك اليهم دون واسطة ومن
الفوايد تشريع الاحكام كما عرفنا احكام السهو في الصلاة
من سهو نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وكيف تؤدى
الصلاة في الامراض والخوف من فعله عليه الصلاة والسلام
عنده ذلك ولا يقال ان ذلك كان يحصل بقوله صلى الله عليه وسلم
لانه يقال في الجواب لو بينه صلى الله عليه وسلم بالقول لكان
الذي من نزل به السهو او المرض يتكلف خلاف ذلك لانه — صلى الله عليه وسلم
يقول لو بينته فصلى جالسا ونحو ذلك وهذا اظهر للمؤلف — في المرض
ومن فوايدها ايضا التسلي عن الدنيا اي التصبر وجود
اللذة والراحة عند فقدها ومن فوايدها التنبيه على خسة
قدرها عند الله تعالى بما يراه العاقل من معاملات هؤلاء
السادة الكرام خيرة الله تعالى من المخلوقات كيف صبرهم
على شدايدها واعراضهم عنها وعن زخرفها الذي عز منه غيره
كثيرا من الحمقا اعراض العقلاء عن الجيفة والنجاسة ولهذا قال

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم الدنيا جيفة قذرة وكانوا عليهم الصلاة والسلام
لا ياخذون منها الا شبه زاد المسافر المستعجل ولهذا قال
عليه الصلاة والسلام كن في الدنيا كانك غريب او عابر سبيل
وقال لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقا
الكافر منها جرعة ماء فاذا نظر العاقل في احوال الانبيا عليهم الصلاة
والسلام في الدنيا علم انها لا قدر لها عند الله اذ لو كان لها
قدر عند الله لما حمى منها انبياءه واولياءه وخاصته خلقه
واشرفهم وبسطها على الكافر والفاجر ولو كانت دار جزا لجعلها
لهم لانهم اكثر الخلق عبادة واشدهم طاعة لله تعالى هذا
اخر ما يجب على المكلف معرفته وما بعده زيادة خير وعلم كمل
الشيخ به الفايدة وابان به فضل هذه الكلمة الشريفة التي هي كلمة
التوحيد فقال ـــــ ويجمع معاني هذه العقايد كلها قول
لا اله الا الله محمد رسول الله اذ معنى الالوهية استغنا الاله
عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه اليه فمعنى لا اله الا الله
لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه الا الله
اي معنى هذه العقايد يندرج تحت معنى لا اله الا الله وبين
٢ و هو كلام ظاهر صح — ذلك بتفسير معنى الالوهية غير مركب وان معناها استغنا الاله
٣ عن كل ما سواه صح (متن) — عن كل ما سواه ثم بين معناها مركبا فقال لا اله الا الله الخ اما
استغناوه جل وعز فهو يوجب له تعالى الوجود والقدم والبقا
ومخالفته تعالى للحوادث والقيام بالنفس والتنزه عن
النقايص ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام
اذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات لكان محتاجا الى المحدث او المحل
او من يدفع عنه النقايص لما ذكر ان معنى الالوهية التي انفرد

بها جل وعز تشتمل على معنيين احدهما استغناوه جل
وعز عن كل ما سواه والثاني افتقار كل ما عداه اليه جل
وعز عن كل اخذ يذكر ما يندرج من عقايد الايمان تحت المعنى
ثم ذكر ما يندرج تحت المعنى الثاني فذكر انه يندرج
تحت الاول الوجود وما ذكر معه وقوله ويدخل في ذلك اي
في تنزيهه تعالى عن النقايص وجوب ما ذكر من الصفات
ولوازمها وهي كونه سميعا بصيرا متكلما ثم بين وجه
ايتلاف استغنائه جل وعز عن كل ما سواه بقوله اذ لو لم
يجب له هذه الصفات لكان محتاجا الخ اي لو لم يجب له هذه
الصفات لم يكن مستغنيا عن كل ما سواه لثبوت حاجته
لو انتفت واحدة مما ذكر من الصفات ثم نوع الحاجة بانها
تارة تكون الى المحدث وهذا استدلال على وجوب
الوجود والقدم والبقا ومخالفته تعالى للحوادث واحد جزئي
تفسير القيام بالنفس وهو الغني عن المخصص وتارة
الى المحل وهذا استدلال على وجوب تنزيهه الجزء الاخر وهو
الغني عن المحل وتارة يكون محتاجا الى من يدفع عنه
النقايص وهذا استدلال على وجوب تنزيهه تعالى عن
ذلك فهو من اللف والنشر المرتب فقد اندرج في استغنائه
تعالى عن كل ما سواه احد عشر صفة من العشرين الواجبة
واحدة نفسية وهي الوجود واربعة سلبية وهي التي
بعدها والثلاثة معان وهي السمع والبصر والكلام وثلاثة
معنوية وهي كونه سميعا بصيرا متكلما ويوخذ منه تنزهه
تعالى عن الاغراض في افعاله واحكامه والا لزم افتقاره

تعالى الى ما يحصل غرضه كيف وهو جل وعز الغني عن كل ما
سواه هذا مما يندرج تحت مخالفته تعالى للحوادث الذي
استلزمه استغناوه جل وعز عن كل ما سواه وهو انه لا غرض
له في فعل من الافعال ولا حكم من الاحكام الخمسة وهي الايجاب
والندب والتحريم والكراهة والاباحة والغرض الذي تنزه
الله تعالى عنه عبارة عن وجود باعث يبعثه تعالى على ايجاد
فعل من الافعال او على حكم من الاحكام الشرعية من مراعاة
مصلحة تعود عليه او على خلقه وكلا الامرين محال في حق الله
اما عودها عليه فاشار اليه بقوله وهو انه لو لم يتنزه عن
الاغراض في افعاله واحكامه لزم افتقاره تعالى الى ما يحصل غرضه
فلا يكون مستغنيا عن كل ما سواه تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا ومعناه لو كان له غرض في الفعل او الحكم يعود اليه لزم
احتياجه الى ان يتكمل بمخلوقه وكذا يوخذ منه ايضا انه لا
عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه اذ لو وجب
عليه تعالى شيء منها عقلا كالثواب مثلا لكان جل وعز مفتقرا
الى ذلك الشيء ليتكمل به اذ لا يجب في حقه تعالى الا ما هو كمال له
كيف وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه هذا هو القسم
الثاني من قسمي الغرض وهو الذي يعود على خلقه واوضح
تنزهه تعالى عن الغرض بقوله اذ لو وجب عليه شيء منها الخ اي
لو لم يتنزه عن الاغراض بل كان يجب عليه فعل شيء منها اي من
الممكنات او تركه لزم احتياجه الى من يدفع عنه النقايص وهي
تلك المصلحة فيتكمل بها وهو محال في حقه تعالى وهذا هو القسم
الثالث في العقيدة وهو ما يجوز في حقه تعالى واما افتقار كل ما

سواه اليه جل وعز فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة
والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء منها لما امكن ان يوجد شيء
من الحوادث فلا يفتقر اليه شيء كيف وهو الذي يفتقر اليه
كل ما سواه هذا شروع منه فيما يندرج تحت المعنى الثاني
الذي يتضمنه معنى الالوهية ولا شك ان وجوب افتقار
كل ما سواه اليه عز وجل يستلزم قدرته وما ذكر معها اذ
لو انتفى شيء منها لم يتات له ايجاد ولا اعدام كما تقدم فلا
يفتقر اليه شيء ويجب ان تكون قدرته وارادته وعلمه عامة
التعلق فيما تتعلق به والا لزم ان لا يفتقر اليه كل ما سواه
بل بعض ما سواه وهو ما تعلقت به قدرته وارادته واندرج
هنا من صفات المعاني اربعة القدرة والارادة والعلم والحياة
ومن المعنوية اربعة وهي كونه قادرا ومريدا وعالما وحيا
فتلك ثمان ويوجب له ايضا الوحدانية اذ لو كان معه
ثان في الالوهية لما افتقر اليه شيء للزوم عجزهما حينئذ
كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه قد تقدم في برهان
الوحدانية ان وجود اله ثان يستلزم عجزهما معا اتفقا
او اختلفا والعاجز لا يتاتى له ان يوجد شيئا من فلا يفتقر
اليه شيء وبهذا تمام العشرين صفة التي تجب في حقه تعالى من
الواجبات فقد دخل في استغنائه جل وعز عن كل ما سواه احد عشر
صفة من الواجبات في حقه تعالى واستلزم من ذلك استحالة اضدادها
عليه فدخل فيه ايضا مثل عددها من المستحيلات ودخل
فيه ايضا الجائز في حقه تعالى ودخل في وجوب الافتقار كل ما سواه
اليه التسع الباقية مما يجب في حق الله عز وجل واستلزم من ذلك

استحالة

استحالة اضدادها عليه فقد كمل الواجب والمستحيل
والجائز ويؤخذ منه ايضا حدوث العالم باسره اذ لو كان
شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف
وهو الذي يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه قد عرفت بالبرهان
فيما سبق ان ما ثبت قدمه استحال عدمه فلو كان شيء من
العالم قديما لكان واجب الوجود لا يقبل العدم لا سابقا
ولا لاحقا لا يفتقر الى مخصص كيف وكل ما سواه يفتقر اليه
كل الافتقار فوجب الحدوث لكل ما سواه جل وعلا وقوله
باسره بفتح الهمزة معناه بجملته ويؤخذ منه ايضا ان
لا تاثير لشيء من الكائنات في اثر ما والا لزم ان يستغنى
ذلك الاثر عن مولانا جل وعز كيف وهو الذي يفتقر اليه
كل ما سواه عموما وعلى كل حال هذا ان قدرت ان شيئا
من الكائنات يؤثر بطبعه واما ان قدرته بقوة جعلها
الله تعالى فيه كما يزعمه كثير من الجهلة فذلك محال ايضا
لانه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض
الافعال الى واسطة وذلك باطل لما عرفت من وجوب استغنائه
جل وعز عن كل ما سواه لا شك انه لو خرج عن قدرته تعالى
ممكن ما لم يكن ذلك الممكن مفتقرا اليه تعالى بل انما يفتقر
الى من اوجده كيف وكل ما سواه مفتقر اليه تعالى غاية الافتقار
وبهذا يبطل مذهب القدرية القائلين بتاثير القدرة الحادثة
في الافعال الاختيارية مباشرة او تولدا ويبطل مذهب
الفلاسفة القائلين بتاثير الطبع والمزجية ونحوهما
لكون الطعام يشبع والماء يروي والنار تحرق ونحو ذلك

وهم في اعتقادهم التاثير لتلك الامور مختلفون فمنهم من
يعتقد ان تلك الاشيا توثر فيما قارنها بطبعها وحقيقتها
فلا خلاف في كفرهم ومنهم من يعتقد انها توثر بقوة جعلها
الله تعالى فيها لو نزعها لم توثر وقد تبع الفيلسوفي في هذا
كثير من عامة المومنين واليه اشار بقوله كما زعمه كثير من
الجهلة لا خلاف في بدعته واختلف في كفره والمومن المحقق
الايمان لا يعتقد لها تاثيرا اصلا وما قارنها يصح تخلفه
فقد تكون النار ولا يوجد الاحراق كنار ابراهيم والسكين
ولا يوجد القطع كسكينته مع ولده اسماعيل فقد تبين لك
ان قول من قال توثر بطبعها فيما قارنها يبطل بافتقار كل
ما سواه اليه لانها لو كانت توثر بطبعها فيما قارنها لزم ان
يفتقر ذلك المقارن اليها ويستغني عن الله وذلك محال
لوجوب افتقار كل ما سواه اليه ثم فيها فيبطل باستغنائه
جل وعز عن كل ما سواه لانه لو كان الامر كذلك كما زعم
لزم ان يكون الله تعالى لا يقدر على فعل الممكنات الا
بواسطة وهي القوة التي تخلق في النار ونحوها من الاسباب
العادية مفتقر اليها وقوله عموما الذي يظهر فيه ان الشيخ
لم يتعرض له في الشرح اي سوا كان مما يقارنه سبب عادي
كالشبع والري او لا كخلق السموات والارض والذي يظهر
ايضا في قوله وعلى كل حال انه اراد حالة وجوده وحالة عدمه
ولا يقال ان الممكن يستغني عن الموثر اذا وجد لان منشا احتياجه
الى الموثر على المذهب المختار كونه ممكنا وهذا الوصف لا ينفك
عنه مطلقا فهو محتاج على كل حال والله اعلم بمراده فقد بان

هذا

بعض صح

واما من قال انها توثر بقوة جعلها الله صح

يقارنه سبب عادي صح

احتياجه

ثم اشتمل

تضمن قول لا اله الا الله للاقسام الثلاثة التي تجب على
المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز وهو ما يجب في حقه
تعالى وما يستحيل وما يجوز لا حقا في صدق ما ذكر وتشبيه
كلامه بالاستقرا يشهد له وليس الخبر كالعيان وقد تقدمت
الاشارة الى هذا عند شرح قوله ويوجب لها ايضا الوحدانية
فانظره هناك واما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه
ي باقي الانبيا سوا كانوا رسلا ام لا او بمعنى جميع
وسلم فيدخل فيه الايمان بسائر الانبيا والملائكة عليهم
الصلاة والسلام والكتب السماوية واليوم الاخر لانه عليه
الصلاة والسلام جا بتصديق جميع ذلك كله لا شك ان سيدنا
سيدنا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم في انه رسول الله حقا
بما دلت عليه معجزاته التي لا تحصى يستلزم التصديق بكل ما جا به
ومن جملة ما جاء به ما ذكره الشيخ وكذا غيره مما لا ينحصر كاحيا
هذه الابدان باعيانها والحوض والشفاعة والصراط والميزان
ونحو ذلك مما هو مسطر في كتب اهل السنة ويوخذ منه وجوب
صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب
عليهم والا لم يكونوا رسلا امنا لمولانا العالم بالخفيات
جل وعز واستحالة فعل المنهيات كلها لانهم ارسلوا ليعلموا
الخلق باقوالهم وافعالهم وسكوتهم فيلزم ان لا يكون في جميعها
مخالفة لامر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع الخلق
وامنهم على سر وحيه لا شك ان اضافة الرسول الى الله عز وجل
يقتضي انه عز وجل اختاره بالرسالة كما اختار اخوته المرسلين
وقد علمت ان علمه محيط بما لا نهاية له وان الجهل ونحوه مستحيل
عليه تعالى فيلزم ان تصديقه تعالى لهم فيما جاؤا به باجراء المعجزة

تعم

تصديق صح

على ايديهم منبت لهم الصدق والامانه فيستحيل ان يكونوا في نفس الامر على خلاف ما علم الله تعالى منهم هذا وقد امرنا سبحانه تعالى بالاقتدا بهم عليهم الصلاة والسلام في اقوالهم وافعالهم فيلزم ان يكون جميعها على وفق ما يرضاه الله وهو المطلوب فلا يقع منهم اصلا وقد ورد للشيخ هنا السكوت ومعناه ان الرسول صلى الله عليه وسلم اذا فعل احد من الناس فعلا وعلمه وسكت عنه ولم ينكر على الفاعل فيستدل بسكوته انه جايز لنا ان نفعله ان كان من جنس العباده فمطلوب وان كان من جنس العاده فمباح ويوخذ منه جواز الاعراض البشريه عليهم اذ ذاك لا يقدح في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذاك مما يزيد فيها فقد اتضح لك تضمن كلمتي الشهاده مع قلة حروفها الجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقايد الايمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام لا شك ان عجز هذه الكلمة المشرفه انما يثبت لمولانا محمد صلى الله عليه وسلم الرسالة لا الالوهيه وفي معناه كما تقدم اثبات الرساله لاخوانه المرسلين فلا يمتنع في حقهم عليهم الصلاة والسلام الا ما يقدح في رتبة الرساله ولا خفا ان تلك الاعراض البشريه من الامراض ونحوها لا تخل بشي من مراتب الانبيا عليهم الصلاة والسلام بل هي مما تزيد فيها باعتبار تعظيم اجرهم من جهة ما يقارنها من طاعة الصبر وغيره وقوله فقد اتضح لك الخ ظاهره وشواهده هنا وقد صرح الشيخ بالصفات الثلاثه الواجبه في حق الرسل ويعلم من الواجبات استحالة اضدادها والجايز في حق الرسل صرح به ايضا ولعلها لاختصارها مع اشتمالها

المرفه
الالهيه صح

على ما ذكرناه جعلها الشارع ترجمة على ما في القلب من الاسلام ولم يقبل من احد الايمان الا بها اي لعل السر في اختصاره هذه الكلمة المشرفه وهي لا اله الا الله محمد رسول الله في قبول الايمان بها دون غيرها ما يدل على ثبوت الوحدانيه لله تعالى والرساله لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانها اشتملت على امرين عظيمين اختصار حروفها والاشتمال على جميع معاني عقايد التوحيد وذلك من جملة ما اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكلم الجوامع التي لا تحصى معانيها بل هي بحسب ما يفتح الله لعبده منها ولا يصعب حفظها لقلة حروفها ولم يقبل الايمان الا بها لانه اذا نطق بها والجميع ما يشترط في الايمان من العقايد بخلاف غيرها فعلى العاقل ان يكثر من ذكرها مستحضرا لما احتوت عليه من عقايد الايمان حتى تمتزج مع معانيها بلحمه ودمه فانه يرى لها من الاسرار والعجايب ان شا الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره نسال الله سبحانه وتعالى ان يجعلنا واحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي الشهاده عالمين بها وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ورضي الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين وعن التابعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين فاذا كان ذكر هذه الكلمة المشرفه من اعظم الامور تعين على العاقل الذي يريد الفوز بما لا يكيف من النعيم المقيم ان يكثر من ذكر هذه الكلمة المشرفه في كل وقت وحين

وعلى كل حال واراد بقوله حتى تمتزج الخ كثرة جريانها على
لسانه انه فلا يلهج الا بها وورود معناها على قلبه حتى لا يفتر
اللسان عن الذكر ولا القلب عن استحضار معناها وقوله
فانه يرى لها من الاسرار والعجايب ما لا يدخل تحت حصر اراد
بالاسرار والله اعلم ما يتحلى به العبد باطنه من المعارف
والاوصاف المحموده فمنها الاتصاف بالزهد والمراد به خلو
القلب من الميل الى الفاني وفراغ القلب من التعلق به وان
كانت اليد معموره بما لا حال فعلى سبيل العارية المحضه
وتصرف فيه بالاذن الشرعي تصرف الوكالة الخالصه فينتظر
العزل عن ذلك التصرف بالموت وغيره مع كل نفس وذلك
ينفي عن النفس التعلق بما لابد من زواله ومنها التوكل وهو
ثقة القلب بالوكيل الحق بحيث انه يسكن عند الاضطراب
عند تعذر الاسباب ثقة بمسبب الاسباب ولا يقدح في
توكله تلبس ظاهره بالاسباب اذا كان قلبه فارغا منها
يستوي عنده وجودها وعدمها ومنها الحيا بتعظيم الله عز وجل
بدوام ذكره والتفكر في امتثال امره ونهيه والامساك عن الشكوى
الى الخلق وغيره ومنها الغنى والمراد غنى القلب بسلامته
من فتنة الاسباب فلا يعترض على الاحكام بلو ولا بلعل
لعلمه بمن صدرت منه جل وعز اذ هو المنفرد بالخلق والتدبير
وهو الملك الخلاق الوهاب الرزاق ومنها الفقر وهو نفض
يد القلب من الدنيا حرصا واكثار النظر الى حاجته ليست
عنده شيء منها وسكوت اللسان عنها بالكلية مدحا
وذما ومنها الايثار على نفسه بما لا يذمه الشرع الى غير ذلك

مما ذكره

مما ذكره الشيخ في الشرح واراد بالعجايب والله اعلم الكرامات
اي التي هي الامور الخارقة للعادات والتوفيق وهو خلق
الطاعة وقيل خلق قدرة الطاعة فالله من فضله يوفقنا
ويوفق جميع اخواننا لمقتضى امره ونهيه بجاه اكرم رسله
واشرف خلقه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه
وسلم تم الشرح المبارك بحمد الله وحسن توفيقه

وكان تمام [illegible] يوم الاثنين [illegible] رابع عشر
من شهر رمضان المعظم وذلك في
١١٨٤
وقت هو بين الظهر والعصر
وفقنا الله على طاعته وحسن
ملاطفته بجاه محمد
واله الاكرمين
واصحابه
الذين قضوا
بالحق
وبه
كانوا



من هجرته عليه الصلاة والسلام في [illegible]
الهدى واصلاح اهل اليقين
كاتبه الراجي عفو مولاه
[illegible]
ابن مصطفى
[illegible]

اللهم انا نسالك التوفيق [illegible]
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
ان تجد عيبا فسد
الخللا [illegible]
[illegible]

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم